الجمهورية التونسية

وزارة الشؤون الخارجية

والهجرة والتونسيين

المشروع السنوي للأداء

لسنة 2025

المشروع السنوي للأداء لسنة 2025

لمهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج

الفهـــرس

الصفحة

المحور الأول: تقديم للمهمة	4
1- استراتيجية المهمة	5
2- برامج المهمة	7
3- الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى	7
المحور الثاني: تقديم برامج المهمة	11
البرنامج عدد 1: العمل الدبلوماسي	**12**
1- تقديم البرنامج	12
2- أهداف ومؤشرات الأداء	16
3- الميزانية واطار النفقات متوسط المدى	31
البرنامج عدد 2: العمل القنصلي والتونسيين بالخارج	**32**
1- تقديم البرنامج	32
2- أهداف ومؤشرات الأداء	33
3- الميزانية واطار النفقات متوسط المدى	40
البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة	**41**
1- تقديم البرنامج	41
2- أهداف ومؤشرات الأداء	42
3- الميزانية واطار النفقات متوسط المدى	48
الملاحق	
بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج العمل الدبلوماسي	49
بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج العمل القنصلي والتونسيين بالخارج	75
بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة	83
بطاقة الفاعل العمومي	94
بطاقة النوع الاجتماعي	97

المحور الأول

تقديم المهمة

1- استراتيجية المهمة

تتمثل المهام الموكلة إلى مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج في بلورة سياسة الدولة الخارجية وتنفيذها، طبقا للسياسات العامة والتوجهات والاختيارات التي يضبطها ويحددها رئيس الجمهورية. وتتجسد هذه المهام في نسج وتدعيم علاقات الصداقة والتعاون مع مختلف دول العالم والمنظمات الدولية والاقليمية وإبلاغ صوت تونس وإبراز مواقفها وتوجهاتها إزاء أهم القضايا الإقليمية والدولية، إضافة الى الإحاطة بالتونسيين بالخارج وحمايتهم والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم.

وفي هذا الإطار، تعمل المهمة، وفقا لمقتضيات دستور 25 جويلية 2022 والأمر عدد 1242 لسنة 1984 المؤرخ في 20 أكتوبر 1984، على ربط علاقات صداقة وتعاون في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، مع البلدان الأجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية، وتسهر على المحافظة عليها وتطويرها، وذلك من خلال:

- تمثيل الجمهورية التونسية لدى هذه الدول والمؤسسات والمنظمات والهيئات الدولية.
- لعب دور الوسيط الرسمي بين البعثات الأجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية المعتمدة بتونس من جهة وبين المصالح الوزارية والمنظمات التونسية من جهة أخرى.
- إعداد المفاوضات وتسييرها، بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات المختصة.
- إبرام الاتفاقيات والمعاهدات والاتفاقات الدولية واقتراح المصادقة عليها وعلى نشرها والحرص على تفسير الغاية منها عند الحاجة والسهر على حسن تطبيقها.

وتسعى المهمة إلى الارتقاء بالدبلوماسية التونسية إلى أعلى درجات النجاعة وجعلها نموذجا رائدا ومتميزا على مستوى الاستباقية والمبادرة والإنجاز من أجل خدمة المصالح الوطنية العليا وإعلاء مكانة تونس على المستوى الدولي، وتعزيز أمنها وتحقيق ازدهارها ورفاه شعبها وحماية التونسيين بالخارج وتمكينهم من رعاية فعالة ببلدان الإقامة وتمتيعهم بأفضل الخدمات.

وتعمل المهمة في إطار يكرس المبادئ التي تنبني عليها ثوابت السياسة الخارجية التونسية، التي تشكل هويتها الخصوصية على الساحة الدولية، والمتمثلة أساسا في التمسك بالسيادة الوطنية والذود عنها والإلتزام بقاعدة الاحترام المتبادل بين الدول وبعدم التدخل في شؤونها الداخلية والنأي عن سياسات المحاور والأحلاف ونصرة القضايا العادلة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. كما تعمل المهمة في سياق يضمن احترام بلادنا لالتزاماتها الدولية ولمبادئ القانون الدولي والعهود والمواثيق الدولية والتمسّك بالشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة من أجل تحقيق الأمن والسلم الدوليين وإنجاز أهداف التنمية المستدامة.

ومن جهة أخرى تنشط المهمة في إطار يأخذ بعين الاعتبار أهداف وتوجهات مخطط التنمية في تونس وخاصة فيما يتعلق بتعزيز وتطوير دور الدبلوماسية الاستباقية وتدعيم التواجد الدبلوماسي التونسي في الخارج وحشد الدعم المالي والاقتصادي لتونس من خلال استقطاب الاستثمارات الخارجية وتطوير السياحة وتنمية الصادرات من خلال ابرام وتحيين الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف وتكثيف المشاركة في التظاهرات الاقتصادية بالخارج. هذا بالإضافة إلى تطوير وتوسيع مجالات التعاون الأمني وإعادة الانتشار القنصلي وتدعيمه وتعزيز الصلة بالكفاءات التونسية بالخارج ودعم تواجد التونسيين بالمناصب العليا صلب المنظمات الدولية والإقليمية علاوة على تطوير التعاون اللامركزي وإرساء آليات شراكة بين الجهات التونسية ونظيراتها بالخارج.

وعلى صعيد آخر، تواجه المهمة عديد التحديات لتحقيق غايتها الطموحة خاصة في ظل مناخ إقليمي ودولي متغير وغير مستقر، اتسم بتعدد وتنوع التحولات الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والتي ساهم في انتشارها الانفتاح الاقتصادي والترابط المالي والتجاري بين الدول من جهة، وبالتوجه نحو عالم متعدد الأقطاب وبتوزيع جديد للنفوذ على الساحة الدولية، وبروز قوى عالمية جديدة وتصاعد دور وتأثير المؤسسات غير الحكومية على السياسات والقرارات الدولية، من جهة أخرى،

هذا إلى جانب توسع دائرة النزاعات وبؤر التوتر وتفاقم الأزمات السياسية بين الدول. هذا بالإضافة إلى تأثر الوضع الداخلي بإكراهات الظرف الدولي الذي يمر بأزمات متتالية أولها الأزمة الصحية العالمية ثم الحرب الروسية – الأكرانية وتداعياتها الملحوظة على الاقتصاد العالمي بصفة عامة وعلى المالية العمومية بصفة خاصة.

وفي نفس السياق يتواصل تفاقم التأثيرات الكبيرة للتغيرات المناخية، والتي ازداد الوعي بانعكاساتها السلبية، على المجتمعات والاقتصاديات خاصة منها المناطق شديدة التأثر. وتعد هذه المسألة من أبرز المخاطر والتحديات القائمة التي تهدد الأمن والسلم الدوليين لتداعياتها الخطيرة على الأمن الغذائي والمائي بالمناطق المتضررة وانعكاساتها على تنامي ظاهرة النزوح والهجرة غير النظامية بالإضافة إلى تفاقم التهديدات والمخاطر الأمنية المرتبطة أساسا بآفة الإرهاب، والإتجار بالبشر والجريمة المنظمة والجرائم العابرة للحدود.

ومن جهة أخرى تعترض المهمة عديد الصعوبات للوصول إلى غايتها المنشودة أهمها التزايد المتواصل للطلبات والخدمات القنصلية نظرا للارتفاع الهام لعدد أفراد الجالية التونسية بالخارج خاصة المقيمة بأوروبا وبلدان الخليج العربي فضلا عن تزايد وتفاقم عدد المهاجرين غير الشرعيين والارتفاع المتواصل للحالات والوضعيات الاجتماعية التي تتطلب تدخل بعثاتنا بالخارج. وقد أدت السياسات الصارمة والتضيقات التي أصبحت تنتهجها بلدان الإقامة بخصوص المهاجرين إلى زيادة الطلب لتكثيف التحركات والمساعي لضمان حقوق مواطنينا بالخارج والدفاع عن مصالحهم.

وأمام رهانات تحقيق الغاية المنشودة للمهمة تبقى مسألة ضعف الإمكانيات المالية المتاحة والتي لا تتجاوز نسبة 0.58 % من ميزانية الدولة وتواضع الموارد البشرية المتوفرة، نظرا لتعليق الانتدابات خلال السنوات الماضية، والتفاوت في تقلد المرأة لمناصب قيادية وتمثيليتها صلب مواقع القرار والمسؤولية مقارنة بالرجل التي لم تتجاوز نسبة 30%، أحد العراقيل الجادة لبلوغ الأهداف المرسومة وعائقا أمام تعزيز الإنتشار الدبلوماسي والقنصلي لتغطية البلدان التي تتوفر بها فرص وآفاق رحبة للتعاون في مختلف الميادين وتفتح المجال لاكتساح أسواق تجارية جديدة.

وفي المقابل، تعمل المهمة على رفع هذه التحديات قصد تحقيق أهدافها من خلال توظيف العلاقات الخارجية المتميزة لتونس مع البلدان الشقيقة والصديقة وتثمين الروابط التاريخية التي تجمعها مع البلدان العربية والإسلامية، وخاصة مع بلدان الجوار المباشر والفضاء المغاربي الكبير، إلى جانب استغلال مكانتها ودورها المحوري صلب البعد الإفريقي. ومن ناحية أخرى، يمثل رصيد الثقة الذي تحظي به بلادنا لدى شركائها التقليديين وخاصة الإتحاد الأوروبي وتقارب وجهات النظر والمقاربات في مجال التعاون من أجل التنمية والتصدي المشترك للتحديات التي تواجهها المنطقة وشعوبها أحد الدعائم ومفاتيح نجاح تحقيق المهمة الغايات التي تصبو إليها.

ومن جهة أخرى تعول المهمة على الدور المتميز للدبلوماسية التونسية وحضورها الفاعل ضمن منظمة الأمم المتحدة ومختلف المنظمات والمؤسسات الدولية لتطوير التعاون معها بما يخدم المصالح الوطنية وإبراز رؤية بلادنا وكسب الدعم والمساندة لمواقفها ومبادراتها إزاء أهم المسائل والقضايا العالمية والتحديات المشتركة.

ومن ناحية أخرى، تسعى المهمة إلى تثمين الاستقرار السياسي بتونس وتحسن الوضع الأمني وتطور مناخ الأعمال قصد الترويج لبلادنا كوجهة استثمارية وسياحية آمنة وتشجيع الشركات العالمية الكبرى، المتأثرة بالتحولات والأزمات العالمية، من إعادة توطين استثماراتها في عدد من القطاعات الحيوية ببلادنا والاستفادة من ارتفاع الأسعار وكلفة المواد بالأسواق العالمية وخاصة الأسواق الصاعدة قصد الرفع من حجم صادرتنا من السلع والخدمات التي مازالت محافظة على قدرتها التنافسية.

كما تمثل الكفاءات التونسية بالخارج، والتي أصبحت هامة من حيث عددها وتنوع مجالات نشاطها وقربها من دوائر التأثير والقرار، قوة دافعة نحو التحول وتحقيق التنمية الاقتصادية ومزيد اشعاع تونس في الخارج. وتحرص المهمة إلى تعميق الصلة والتواصل معها وتشجيع أفرادها على النشاط الجماعي المنظم والاستفادة من خبرتهم وعلاقاتهم المهنية وصداقاتهم بالخارج لدعم أهدافها المنشودة خاصة فيما يتعلق بدعم صورة تونس بالخارج ومساهمتهم الفاعلة في المجهود الوطني للتنمية.

وبناء على ما سبق، تعمل المهمة على بلوغ الغاية المراد تحقيقها ضمن رؤية شاملة توزان بين ثوابت السياسة الخارجية التونسية ومقتضيات الاستجابة الناجعة لخدمة المصالح الوطنية العليا وتحقيق انتظارات التونسيين. ويتجسد هذا التمشي من خلال تعزيز المشاورات السياسية الثنائية والمساهمة في حضور تونس على المستوى الدولي ودعم صورتها بالخارج بالإضافة إلى تطوير جاذبيتها في المجال الاقتصادي والثقافي ودعم علاقات التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف لتعزيز أمنها الداخلي وتنويع قطاعات التعاون بما فيها التعاون اللامركزي. ومن جهة أخرى تعمل المهمة على تحسين نجاعة وجودة الخدمات القنصلية ورقمنتها وتعزيز التدخلات الاجتماعية لفائدة افراد الجالية وضمان الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم ببلدان الإقامة. كما يتضمن هذا التمشي الحرص على حوكمة المهمة وإحكام التصرف في الموارد المتاحة في كنف ضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الاعوان مع مراعاة مقاربة النوع الاجتماعي.

وانطلاقا من هذا التمشي حددت المحاور الاستراتيجية للمهمة كما يلي:

- ❖ توظيف العلاقات الخارجية لخدمة مصالح تونس ودعم صورتها في الخارج
- ❖ المساهمة في تحقيق الإزدهار الاقتصادي لتونس وتعزيز أمنها الداخلي من خلال دعم العلاقات الثنائية والاستفادة من المؤسسات والاتفاقيات الدولية
- ❖ ضمان خدمات قنصلية فعالة وذات جودة لفائدة التونسيين بالخارج
- ❖ تعزيز الإحاطة بالجالية التونسية بالخارج والدفاع على مصالحها
- ❖ تدعيم التعاون اللامركزي وتفعيله
- ❖ ضمان حوكمة المهمة وبرامجها
- ❖ ضمان التصرف الفعال في موارد الوزارة

2- برامج المهمة

قسمت مختلف أنشطة مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج إلى ثلاثة (03) برامج رئيسية محددة كما يلي:

- البرنامج عدد 1: العمل الدبلوماسي.

يعمل هذا البرنامج على دعم العلاقات الثنائية والاستفادة من المؤسسات والاتفاقيات الدولية في سبيل تحقيق ازدهار تونس وامنها. كما يعمل على توظيف العلاقات الخارجية لصالح اشعاع صورة تونس.

- البرنامج عدد 2: العمل القنصلي والتونسيين بالخارج.

يسهر هذا البرنامج على ضمان خدمات قنصلية فعالة وذات جودة لفائدة التونسيين بالخارج وتعزيز الإحاطة الاجتماعية والثقافية بهم. كما يسهر على تدعيم التعاون اللامركزي وتفعيله.

- البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة

يعنى هذا البرنامج بضمان حوكمة المهمة وبرامجها والتصرف الفعال في موارد المهمة.

3- الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى :

أ- ميزانية المهمة:

قدرت ميزانية مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج لسنة 2025 في حدود 366.607 مليون دينارا مقابل 344.000 مليون دينارا خلال سنة 2024 أي بزيادة قدرها 22.607مليون دينارا وهو ما يمثل نسبة 6.6%

جدول عدد 1:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2025

حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــان النفقات		ق.م 2024 (1)	طلبات 2025 (2)	التطور	
				المبلغ (1) - (2)=(3)	النسبة % (1) /(3)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	190 000	200022	10022	5.27%
	اعتمادات الدفع	190 000	200022	10022	5.27%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	79 500	83885	4385	5.52%
	اعتمادات الدفع	79 500	83885	4385	5.52%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	62 200	62600	400	0.64%
	اعتمادات الدفع	62 200	62600	400	0.64%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	36 900	16680	-20220	-54.80%
	اعتمادات الدفع	12 300	20100	7800	63.41%
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**368 600**	**363187**	**-5413**	**-1.47%**
	اعتمادات الدفع	**344 000**	**366607**	**22607**	**6.57%**

جدول عدد 2:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2024-2025

حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

البرامج		ق م 2024 (1)	تقديرات 2025 (2)	التطور	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة % (1) /(2)
البرنامج عدد 1: العمل الديبلوماسي	اعتمادات التعهد	243 090	227079	**16 011**	**%6.6**
	اعتمادات الدفع	220 440	231 879	**11 439**	**%5.2**
البرنامج عدد 2: العمل القنصلي	اعتمادات التعهد	98 100	107743	**9 643**	**%9.8**
	اعتمادات الدفع	98 400	107 743	**9 343**	**%8.7**
البرنامج عدد 3: القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	27 410	28065	**655**	**%2.4**
	اعتمادات الدفع	25 160	26 985	**1827**	**%7.3**
المجموع العام	**اعتمادات التعهد**	**368 600**	**362 887**	**5 713**	**%1.5**
	اعتمادات الدفع	**344 000**	**366 607**	**22 607**	**% 6.6**

ب- إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

تقدر ميزانية الشؤون الخارجية على المدى المتوسط والمقدر بثلاث سنوات حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة وحسب البرامج بالاعتماد على الجدولين التاليين:

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027):

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

النفقات	انجازات		قانون المالية	تقديرات		
	2022	2023	2024	2025	2026	2027
نفقات التأجير	176825	183568	**190000**	**200022**	201415	210422
نفقات التسيير	73155	75900	**79500**	**83885**	83885	85000
نفقات التدخلات	40470	58957	**62200**	**62600**	62600	62600
نفقات الاستثمارات	7550	4760	**12300**	**20100**	20100	22978
المجموع	**298000**	**323185**	**344000**	**366607**	**368000**	**381000**
موارد عامة لميزانية الدولة	**298000**	**323183**	**344000**	**366607**	**368000**	**381000**
المجموع	**298000**	**323183**	**344000**	**366607**	**368000**	**381000**

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج	انجازات		قانون المالية 2024	تقديرات		
	2022	2023	2025	2026	2027
برنامج 1 : العمل الديبلوماسي	200430	205437	**220440**	**231 879**	**232344**	236344
برنامج 2: العمل القنصلي والتونسيين بالخارج	77470	98935	**98400**	**107 743**	108207	112207
برنامج 9: القيادة والمساندة	20100	**18813**	**25160**	**26985**	27449	32449
المجموع	**298000**	**323185**	**344000**	**366 607**	**368000**	**381000**

المحور الثاني
تقديم برامج المهمة

البرنامج عدد 2: العمل الدبلوماسي

رئيس البرنامج: السيد رياض الدريدي

تاريخ تولّي المهمة: 3 جوان 2024

1- تقديم البرنامج:

1-1: استراتيجيّة البرنامج:

يعمل برنامج العمل الدبلوماسي على الارتقاء بالدبلوماسية التونسية إلى أعلى درجات النجاعة وجعلها نموذجا رائدا ومتميزا على مستوى الاستباقية والمبادرة والإنجاز من أجل خدمة المصالح الوطنية العليا وإعلاء مكانة تونس على المستوى الدولي، وتعزيز أمنها وتحقيق ازدهارها ورفاه شعبها.

وينفذ البرنامج أنشطته ضمن إطار يكرس المبادئ التي تنبني عليها ثوابت السياسة الخارجية التونسية، مع ضمان احترام بلادنا لالتزاماتها الدولية ولمبادئ القانون الدولي والعهود والمواثيق الدولية والتمسّك بالشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة من أجل تحقيق الأمن والسلم الدوليين وإنجاز أهداف التنمية المستدامة.

كما يسعى البرنامج إلى إدراج أهداف وتوجهات مخطط التنمية في تونس ضمن مجالات تدخله خاصة فيما يتعلق بمحور السياسة الخارجية ومن بينها تعزيز وتطوير دور الدبلوماسية الاستباقية وتدعيم التواجد الدبلوماسي التونسي في الخارج وحشد الدعم المالي والاقتصادي لتونس من خلال استقطاب الاستثمارات الخارجية وتطوير السياحة وتنمية الصادرات من خلال ابرام وتحيين الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف وتكثيف المشاركة في التظاهرات الاقتصادية بالخارج وتوسيع مجالات التعاون ودعم تواجد التونسيين بالمناصب العليا صلب المنظمات الدولية والإقليمية.

ويواجه البرنامج جملة من التحديات لتحقيق أهدافه أهمها المتغيرات المتسارعة للأحداث والمستجدات العالمية والتحولات الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي يشهدها العالم اليوم وبروز قوى عالمية جديدة وتصاعد دور وتأثير المؤسسات غير الحكومية على السياسات والقرارات الدولية من جهة، وتوسع دائرة النزاعات وبؤر التوتر وتفاقم الأزمات السياسية بين الدول من جهة أخرى. هذا فضلا عن تأثر الوضع الداخلي بإكراهات الظرف الدولي الذي يمر بأزمات متتالية أولها الأزمة الصحية العالمية ثم الحرب الروسية – الأكرانية وتداعياتها المباشرة والمتواصلة على مختلف البلدان.

كما تمثل مسألة التغيرات المناخية من أبرز المخاطر والتحديات القائمة التي تهدد الأمن والسلم الدوليين لتداعياتها الخطيرة على الأمن الغذائي والمائي بالمناطق المتضررة وانعكاساتها على تنامي ظاهرة النزوح والهجرة غير النظامية بالإضافة إلى تفاقم التهديدات والمخاطر الأمنية المرتبطة أساسا بآفة الإرهاب، والإتجار بالبشر والجريمة المنظمة والجرائم العابرة للحدود.

ويبقى ضعف الإمكانيات المالية الموضوعة على ذمة البرنامج وتواضع الموارد البشرية المتوفرة، من أهم الصعوبات التي تعيق تعزيز الانتشار الدبلوماسي والقنصلي لتغطية البلدان التي تتوفر بها فرص وآفاق رحبة للتعاون في مختلف الميادين وتفتح المجال لفرص اقتصادية واعدة وتعاون متعدد المجالات.

ولرفع هذه التحديات يراهن البرنامج، لتحقيق ما يصبو إليه من غايات وتطلعات، على إحكام توظيف العلاقات الخارجية المتميزة لتونس مع البلدان الشقيقة والصديقة وتثمين الروابط التاريخية التي تجمعها مع مختلف الشركاء التقليديين واستثمار رصيد الثقة الذي تحظي به بلادنا على المستوى الدولي وعلى الدور المتميز للدبلوماسية التونسية وحضورها الفاعل ضمن منظمة الأمم المتحدة ومختلف المنظمات والمؤسسات الدولية. هذا فضلا على تثمين ما تحقق في تونس من استقرار سياسي وتحسن للوضع الأمني وتطور لمناخ الأعمال بالإضافة إلى الاستفادة من ارتفاع الأسعار وكلفة المواد بالأسواق العالمية وخاصة الأسواق الصاعدة والذي يمثل فرصة للرفع من حجم صادرتنا من السلع والخدمات التي مازالت محافظة على قدرتها التنافسية.

وفي هذا الإطار يعمل البرنامج على تحقيق الأهداف المنشودة ضمن رؤية متكاملة توزان بين ثوابت السياسة الخارجية التونسية ومقتضيات الاستجابة الناجعة لخدمة المصالح الوطنية العليا وتحقيق انتظارات التونسيين وذلك من خلال تعزيز المشاورات السياسية الثنائية والمساهمة في حضور تونس على المستوى الدولي ودعم صورتها بالخارج بالإضافة إلى تطوير جاذبيتها في المجال الاقتصادي والثقافي ودعم علاقات التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف لتعزيز أمنها الداخلي وتنويع قطاعات التعاون مع مختلف البلدان.

وبناء على هذا التمشي حددت المحاور الاستراتيجية للبرنامج كما يلي:

وتقوم المهمّة في إطار هذا البرنامج بالسّعي إلى تحقيق جملة من الأهداف المتكاملة موزعة على محورين اثنين:

- **المحور الاستراتيجي عدد 1: توظيف العلاقات الخارجيّة لخدمة مصالح تونس ودعم صورتها في الخارج.**

يسعى البرنامج من خلال هذا المحور إلى تفعيل مشمولات وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج والسهر على تنفيذ السياسة الخارجية وفقا للتوجهات والاختيارات التي يضبطها رئيس الجمهورية. ويتضمن البرنامج جملة من الأنشطة والتحركات والمبادرات الهادفة إلى توطيد روابط الصداقة والتعاون مع البلدان الأجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية والمحافظة عليها وتطويرها وتوظيف علاقاتها مع هذه الدول والمؤسسات والمنظمات لخدمة مصالح تونس في الخارج والدفاع عنها. كما يحرص البرنامج على تنشيط دور الوزارة كوسيط رسمي بين البعثات الأجنبية والمؤسسات والمنظمات الدولية المرتكزة بتونس من جهة، وبين المصالح الوزارية والهياكل التونسية من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار ترمي تدخلات البرنامج وغاياته إلى تكثيف المشاورات السياسية رفيعة المستوى وتبادل الزيارات سواء في تونس أو في الخارج قصد مزيد تطوير مجالات التعاون وتكريس نتائجها بصفة فعلية وإثارة المسائل التي تخدم مصالح تونس وحشد الدعم لمواقفها ومبادراتها. ومن جهة أخرى، يعمل البرنامج على تعزيز حضور تونس على المستوى الدولي ويتمثل ذلك في تحديد وضبط مستوى المشاركة في الملتقيات والمنتديات والاجتماعات متعددة الأطراف رفيعة المستوى وتدعيم حضورها في مواقع أخذ القرار خاصة من خلال تعزيز تقلد التونسيين المناصب الأممية العليا ودعم تواجدهم بالمنظمات الدولية المؤثرة لضمان المحافظة على المصالح الوطنية والدفع نحو تعزيزها.

ومن ناحية أخرى، ترتكز آليات عمل البرنامج على تدعيم السياسة الاتصالية للوزارة والبعثات بالخارج من خلال المبادرات الإعلامية والتواصل والتفاعل مع الصحافة بمختلف مكوناتها من أجل مزيد دعم صورة تونس والتعريف بمواقفها والدفاع عنها وإبراز مميزات بلادنا والمكاسب المحققة وإعطاء الصورة الحقيقية للأوضاع على المستوى الوطني والتصدي لكل أشكال التشويه أو المغالطات التي يمكن أن تمس من صورة تونس.

ويلخص الجدول الموالي أهداف ومؤشرات المحور الاستراتيجي المذكور:

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات
الهدف الاستراتيجي 1.1: تعزيز المشاورات السياسية الثنائية	**المؤشر1.1.1:** عدد اللقاءات رفيعة المستوى ذات الطابع السياسي بتونس.
	المؤشر2.1.1: عدد اللقاءات رفيعة المستوى ذات الطابع السياسي بالخارج.
الهدف الاستراتيجي 2.1: المساهمة في تعزيز حضور تونس على المستوى الدولي ودعم صورتها في الخارج.	**المؤشر1.2.1 :** نسبة المشاركة التونسية في الاجتماعات متعددة الأطراف رفيعة المستوى.
	المؤشر2.2.1: نسبة الترشحات التونسية المقبولة في المناصب الشاغرة بالمنظمات الدولية والإقليمية مقارنة بجملة الترشحات المقدمة
	المؤشر3.2.1: نسبة مهمات السلام التي تشارك فيها تونس مقارنة بالعدد الجملي لمهمات حفظ السلام القائمة.
	المؤشر4.2.1: عدد الأنشطة والمبادرات في المجال الإعلامي والتفاعل مع وسائل الإعلام.

- **المحور الاستراتيجي عدد 2: المساهمة في تحقيق الازدهار الاقتصادي لتونس وتعزيز أمنها الداخلي من خلال دعم العلاقات الثنائية والاستفادة من المؤسسات والاتفاقيات الدولية؛**

يمثّل هذا المحور جزءا رئيسيّا وأساسيّا ضمن توجهات الدّبلوماسيّة التّونسيّة وذلك خاصة في ضوء التحديات الاقتصادية والأمنية التي تواجه بلادنا.

وتسعى المهمّة من خلال اعتماد هذا المحور إلى تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية عبر تطوير جاذبية تونس في المجال الاقتصادي والثقافي اعتمادا على جملة من المبادرات والتحركات الهادفة إلى التعريف بمناخ الأعمال في تونس وفرص التعاون الاقتصادي والتجاري المتوفرة ودعم عمل الشركات الوطنية لاستكشاف الأسواق الخارجية وتنويع الشراكات. هذا إلى جانب بحث سبل توسيع مجالات التعاون في جميع القطاعات وتفعيلها وتحيينها عند الضرورة تماشيا مع المصالح الوطنية.

وكل هذه التحركات والمساعي تعتمد على مقاربة شاملة وتشاركية مع الهياكل التونسية المتدخلة لدفع منظومة الإنتاج وخلق الثروات وتحقيق النقلة النوعية للنهوض بالاقتصاد الوطني وتنشيط المعاملات التجارية مع الخارج في سبيل المساهمة في تحقيق الازدهار الاقتصادي لتونس.

ومن جهة أخرى، يقتضي تحقيق الازدهار الاقتصادي ضمان الاستقرار الأمني والتوقي من المخاطر المحتملة وذلك عبر مكافحة الإرهاب والجرائم العابرة للحدود والتصدي للتهديدات الأمنية بمختلف أشكالها من أجل ضمان إطار عيش آمن وسليم. ولهذا الغرض تضمن هذا المحور أنشطة تهدف إلى تعزيز الأمن الداخلي لتونس من خلال توظيف العلاقات الخارجية لبلادنا لضمان بلوغ أعلى مراتب التعاون والتنسيق في المجال الأمني سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف.

ويلخص الجدول الموالي أهداف ومؤشرات المحور الاستراتيجي المذكور:

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات
الهدف الاستراتيجي 3.1: تطوير جاذبية تونس في المجال الاقتصادي والثقافي	**المؤشر 1.3.1:** عدد المستثمرين الأجانب الذين زاروا تونس ببادرة من البعثات الدبلوماسية والقنصلية.
	المؤشر 2.3.1: نسبة التظاهرات الاقتصادية والتجارية والثقافية المنظمة من قبل البعثات الدبلوماسية والقنصلية ببلدان الاعتماد مقارنة بالعدد الجملي للتظاهرات المبرمجة.
	المؤشر 3.3.1: نسبة الاتفاقيات المبرمة والمحيّنة في المجال الاقتصادي والتجاري والثقافي مقارنة بعدد مشاريع الاتفاقيات في طور المفاوضات.
الهدف الاستراتيجي 4.1: دعم علاقات التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف على المستوى القطاعي.	**المؤشر 1.4.1:** عدد اجتماعات اللجان المشتركة واللجان القطاعية.
	المؤشر 2.4.1: نسبة الاتفاقيات المبرمة والمحيّنة على المستوى القطاعي مقارنة بعدد مشاريع الاتفاقيات في طور المفاوضات.
الهدف الاستراتيجي 5.1: المساهمة في تعزيز الامن الداخلي من خلال دعم التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف	**المؤشر 1.5.1:** عدد اللقاءات الثنائية في مجال تعزيز التعاون الأمني.
	المؤشر 2.5.1: نسبة المشاركة التونسية في الاجتماعات متعددة الأطراف في المجال الأمني
	المؤشر 3.5.1 : نسبة الاتفاقيات المبرمة والمحيّنة في المجال الأمني مقارنة بعدد مشاريع الاتفاقيات في طور المفاوضات.

2.1: الهياكل المتدخّلة:

يسهر على تنفيذ برنامج العمل الدّبلوماسي 10 إدارات عامّة ووحدة ملحقة بالديوان، على المستوى المركزي، حسب الهيكل التّنظيمي الجديد لوزارة الشّؤون الخارجيّة والهجرة والتّونسيّين بالخارج، الصّادر بمقتضى الأمر عدد 531 بتاريخ 20 جويلية 2023، إلى جانب البعثات الدّبلوماسيّة والقنصلية والممثّليّات الدّائمة التّونسيّة بالخارج.

يندرج ضمن برنامج العمل الدّبلوماسي برنامج فرعي وحيد على المستوى المركزي (علاقات التّعاون الثّنائي ومتعدّد الأطراف) ويتضمن وحدة عملياتية على المستوى المركزي (تنسيق العمل الدّبلوماسي) ووحدات عملياتية على المستوى الدولي (البعثات الدّبلوماسيّة والقنصلية والدّائمة بالخارج)

يلخص الجدول التالي خارطة البرنامج:

برنامج 1: العمل الدّبلوماسي

برنامج فرعي 1.1: علاقات التّعاون الثّنائي ومتعدّد الأطراف	
الوحدة العمليّاتيّة عدد 1 على المستوى المركزي: تنسيق العمل الدّبلوماسي:	**الوحدة العمليّاتيّة عدد 2 على المستوى الخارج:** التّمثيليّات الدّبلوماسيّة والدّائمة
• الإدارة العامة للعلاقات الثنائية مع الدول العربية • الإدارة العامة للمنظمات المغاربية والعربية والإسلامية • الإدارة العامة للعلاقات الثنائية مع الدول الأوروبية • الإدارة العامة للاتحاد الأوروبي والمنظمات الأوروبية والتعاون الأورومتوسطي • الإدارة العامة للعلاقات الثنائية مع الدول الإفريقية • الإدارة العامة للاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية الإفريقية • الإدارة العامة للعلاقات مع الدول الأمريكية والمنظمات الإقليمية الأمريكية • الإدارة العامة للعلاقات مع دول آسيا وأوقيانوسيا والمنظمات الآسيوية • الإدارة العامة للمنظمات والندوات الدولية • الإدارة العامة للدبلوماسية الاقتصادية والثقافية • وحدة الترشحات التونسية لدى المنظمات الدولية ومتابعة المبادرات الوطنية	• البعثات الدّبلوماسيّة والقنصلية والدّائمة بالخارج

2– أهداف ومؤشّرات الأداء:

1.2- تقديم أهداف ومؤشّرات الأداء:

❖ **المحور الاستراتيجي 1: توظيف العلاقات الخارجية لخدمة مصالح تونس ودعم صورتها في الخارج.**

- **الهدف الاستراتيجي 1.1: تعزيز المشاورات السّياسيّة الثنائية**

يعكس هذا المؤشر مساعي البرنامج لتكثيف المشاورات السياسية مع صنّاع القرار بالبلدان الصديقة والشقيقة خدمة لمصالح بلادنا وتوجهاتها على المستويين الاقليمي والدولي حيث تمثل الزيارات رفيعة المستوى سواء بتونس أو بالخارج مناسبة لتبادل وجهات النظر وبلورة التحركات الدبلوماسية حول المواضيع والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

يعكس هذا الهدف تطور الزيارات واللقاءات السياسية رفيعة المستوى إلى الخارج أو استقبال الشخصيات السامية الأجنبية بتونس ولما لذلك من تأثير في تدعيم التنسيق والتعاون في جميع المجالات وتقريب وجهات النظر في القضايا والمسائل الدولية والإقليمية وتعزيز التشاور في المسائل الهامة التي تهم البلدين وخدمة لمصالح المشتركة.

- **تقديم مؤشرات الأداء:**

المؤشر1.1.1: عدد اللقاءات رفيعة المستوى ذات الطابع السياسي بتونس.

يعكس هذا المؤشّر مساعي البرنامج لتكثيف المشاورات السياسيّة مع دوائر القرار بالبلدان الشقيقة والصّديقة خدمة لمصالح بلادنا وتوجّهاتها على المستويين الإقليمي والدّولي، حيث تمثّل الزّيارات رفيعة المستوى إلى بلادنا وما يتمخض عنها من لقاءات، مناسبة لتبادل وجهات النظر وبلورة التحرّكات الدبلوماسيّة حول المواضيع والأولويّات ذات الاهتمام المشترك.

✓ **تقديرات المؤشر1.1.1**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 1.1.1: عدد اللقاءات رفيعة المستوى ذات الطابع السياسي بتونس	عدد	167	170	180	195	220

ويسعى البرنامج إلى تكثيف الدّعوات الموجّهة إلى كبار المسؤولين لأداء زيارات عمل إلى بلادنا، مع التّركيز على الدّول الّتي ليست لبلادنا تقاليد تعاون معها على غرار البلدان الإسكندنافيّة، قصد تبادل الآراء حول سبل وآفاق التّعاون الثّنائي ومتعدّد الأطراف نظرا لأهميّة التّواصل المباشر ومعاينة الواقع التّونسي ممّا من شأنه توضيح الرؤية مع البلدان الصديقة والشقيقة وإعطاء دفع جديد لآفاق التعاون وكسب الدعم لمواقف تونس والدفاع على مصالحها.

يتعلق هذا المؤشر بمتابعة عدد اللقاءات السياسية رفيعة المستوى التي يجريها السيد الوزير والسيد كاتب الدولة مع نظرائهم وكبار المسؤولين الأجانب في إطار زيارات العمل التي يؤدونها إلى تونس كما تشمل اللقاء مع السفراء المعتمدين ببلادنا في إطار المشاورات السياسية ويأخذ بعين الإعتبار كذلك اللقاءات التي تتم عبر تقنية التواصل عن بعد والتي لم يتم احتسابها من قبل ضمن تقارير الأداء السابقة.

وللتّذكير فإنّ تطوّر هذا المؤشّر يظل مرتبطا بالتطوّرات الّتي يشهدها الوضع الوطني والدّولي والإقليمي على كافّة المستويات.

ويمكن في الحالات القصوى، الانتفاع بإمكانيّة تنظيم اللّقاءات أو المشاركة فيها عن بعد لتعزيز الحضور والدّفع بالتّعاون وتمتين العلاقات والشّراكات.

المؤشر2.1.1: عدد اللقاءات رفيعة المستوى ذات الطابع السياسي بالخارج.

✓ **تقديرات المؤشر2.1.1**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 2.1.1: عدد اللقاءات رفيعة المستوى ذات الطابع السياسي بالخارج.	عدد	158	161	165	170	180

يعكس هذا المؤشّر مساعي البرنامج لتكثيف زيارات العمل إلى الخارج قصد تعزيز المشاورات السياسيّة ومتابعة مصالحنا مع صنّاع القرار بالبلدان الشقيقة والصّديقة وحشد الدعم وتوظيفه لفائدة تونس في المجالات ذات الأولوية. كما يعكس هذا المؤشر مجهودات بعثاتنا في الخارج وقدرتها على التواصل مع كبار المسؤولين السياسيين وصناع القرار والمؤثرين السياسيين وتشبيك العلاقات ونسج صداقات وتوظيفها لصالح بلادنا.

يتعلق هذا المؤشر بمتابعة عدد اللقاءات السياسية رفيعة المستوى التي يجريها السيد الوزير والسيد كاتب الدولة مع الوزراء وكتاب الدولة وكبار المسؤولين الأجانب عند قيامهم بمهمات بالخارج. كما يشمل هذا المؤشر اللقاءات التي يجريها رؤساء بعثاتنا الدبلوماسية بالخارج مع أعضاء الحكومة ببلد الاعتماد.

- **الهدف الاستراتيجي 2.1: المساهمة في تعزيز حضور تونس على المستوى الدولي ودعم صورتها في الخارج.**

تعتبر المساهمة في تطوير حضور تونس على المستوى الدولي والاقليمي من أوكد أولويات وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج وأحد مهماتها الرئيسية، وذلك من خلال توظيف رصيد الثقة الذي تحظى به تونس لدى الشركاء الدوليين والإقليميين وحشد طاقاتها وتوجيه أنشطتها ضمن مختلف المحافل الدولية والاقليمية التي احتضنتها أو شاركت فيها، للمساهمة في ترسيخ وإبراز صورة تونس كشريك جدي وفاعل بما يتيح لبلادنا تعزيز موقعها الاقليمي والدولي على الخارطة السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية في العالم. ولتحقيق هذا الهدف عملت الوزارة إلى تفعيل مشاركتها النشطة في الاجتماعات متعددة الأطراف رفيعة المستوى والسعي لاحتضان التظاهرات الدولية والاقليمية وتعزيز تواجد التونسيين صلب المنظمات الاقليمية والدولية سواء من خلال الترشحات في المناصب السامية عبر الإنتخاب أو في الوظائف الممنوحة لبلادنا ضمن الحصة المخصصة لها صلب هذه المنظمات والمحددة على أساس حجم مساهمة تونس في ميزانياتها. هذا بالإضافة إلى تطوير خطتها الاتصالية واعتماد الاستباقية والتفاعل مع وسائل الإعلام والمبادرة بالإعلان عن مواقفها والتعريف بها والدفاع عن صورة تونس بصفة مستمرة والتصدي لكل مغالطات التي من شأنها أن تحجب الحقيقة عن الرأي العام.

- **تقديم مؤشرات الأداء:**

المؤشر 1.2.1: نسبة المشاركة التونسية في الاجتماعات متعددة الأطراف رفيعة المستوى.

يعد هذا المؤشّر إحدى الآليّات الّتي من شأنها أن تساعد بنجاعة في تأكيد البعد الدّولي للدبلوماسية التّونسية ومزيد إشعاع صورة تونس على المستويين الإقليمي والدّولي، إضافة إلى أنّه يعتبر مناسبة تيسّر عمليّة تمرير المبادرات والاقتراحات الّتي تخدم مصالح بلادنا وتوجّهاتها على مستوى الاجتماعات متعددة الأطراف رفيعة المستوى. كما من شأن الترفيع في نسبة مشاركة تونس في هذه الاجتماعات وتدعيم علاقاتها مع المنظّمات الدّوليّة والإقليميّة وفرصة لتنظيم لقاءات ثنائيّة مع كبار المسؤولين الأجانب المشاركين فيها.

✓ **تقديرات المؤشر 1.2.1**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 1.2.1: نسبة المشاركة التونسية في الاجتماعات متعددة الأطراف رفيعة المستوى.	نسبة	–	85%	87%	90%	94%

المؤشر 2.2.1: نسبة الترشحات التونسية المقبولة في المناصب الشاغرة بالمنظمات الدولية والإقليمية مقارنة بجملة الترشحات المقدمة

يعكس هذا المؤشر مدى استفادة تونس من المناصب المخصصة للكفاءات التونسية ضمن المنظمات الاقليمية والدولية الممنوحة لها حيث من شأن تشجيع هذا التواجد التونسي أن يعود بالنفع على بلادنا باعتبار الدور الهام والايجابي الذي يمكن أن تلعبه الكفاءات التونسية المتواجدة في مواقع صنع القرار صلب هذه المنظمات في خدمة مصالح تونس والدفاع عن توجهاتها وتأكيد الرّيادة التّونسية على المستويين الإقليمي والدولي في مختلف المجالات.

✓ **تقديرات المؤشر 2.2.1**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 2.2.1: نسبة الترشحات التونسية المقبولة في المناصب الشاغرة بالمنظمات الدولية والإقليمية مقارنة بجملة الترشحات المقدمة	نسبة	30%	30%	32%	35%	38%

سجل هذا المؤشّر نسبة أعلى من التوقّعات المستهدفة لسنة 2023 مقارنة بعدد المناصب التي تحصلت عليها الإطارات التّونسية بالمنظّمة الأمميّة والّتي ناهزت 85% وهو عدد يفوق النّسب الممنوحة لبلادنا، وفي المقابل يبقى تواجد الإطارات التّونسيّة محدودا في هياكل الاتحاد الافريقي والمنظّمات العربيّة والإسلاميّة.

ومن المرشّح أن يسجّل هذا المؤشّر نسبة انجاز هامة في السّنوات القادمة ذلك أنّ الوزارة تعمل على وضع منصّة بيانات متعلّقة بتعميم الشّغورات صلب المنظّمات الإقليميّة والدّوليّة وتشجيع الكفاءات التّونسيّة على تقديم ترشّحاتها والسّعي بالتنسيق مع بعثاتنا بالخارج إلى دعمها وتحسين قدرتها التنافسيّة هذا إلى جانب تخصيص اعتمادات سنوية تقدر بـ 100 ألف دينار ستوظف لمصاريف حشد الدعم لفائدة المرشحين التونسيين. وفي هذا الإطار، يتعيّن تشجيع جميع الفاعلين الوطنيّين وحثّ الكفاءات التّونسيّة على تقديم الترشّحات في مختلف المناصب الّتي تتلاءم مع اختصاصاتهم.

ومن المنتظر أن يشهد هذا المؤشر نسقا تصاعديا خلال السنوات الثلاث القادمة باعتبار أنّ الوزارة تعمل على تعميم الإعلام بالشغورات صلب المنظمات الاقليمية والدولية ووضع آلية لتشجيع الكفاءات التونسية على تقديم ترشحاتها.

من شأن تكثيف تواجد تونس والكفاءات التّونسيّة في المناصب السّامية صلب المنظّمات الإقليميّة والدّوليّة المساهمة في تدعيم فاعليّة تونس لديها. ويقصد بتواجد بلادنا في هذه المناصب عضويّة ورئاسة هياكل المنظّمات وآليّات الخبراء ومناصب المديرين والأمناء العامّيين والرّؤساء وغيرها من المناصب. ومن هذا المنطلق ستواصل الوزارة بذل كلّ الجهود الضّروريّة لدعم المرشحين التّونسيّين ومساندتهم في مهامهم بما في ذلك ضمان لمزيد إشعاع صورة تونس ونجاحها على المستويين الإقليمي والدّولي.

لكن يجدر التّأكيد على أنّ تطوّر هذا المؤشّر يبقي مرتبطا ارتباطا وثيقا بالإجراءات المعمول بها صلب المنظّمات الدّوليّة والإقليميّة (العامل الجغرافي ودوريّة الترشحات بين مختلف البلدان، والتّحالفات والمحسوبيّة" بين الدّول وفق المناطق الجغرافيّة...) وبمدى ملائمة ملفّات المرشّحين التّونسيّين للمناصب السّامية الانتخابيّة وعدد الترشحات الواردة، ممّا يتطلّب مزيد العمل مع كل الأطراف المتدخّلة في هذا المسار لتحقيق نسب تواجد أفضل. كما يتعيّن العمل على خلاص مساهمات الدّولة التّونسيّة في هذه المنظّمات والتجمّعات الإقليميّة لتوفير أفضل الحظوظ لتعيين خبرائها وكفاءاتها.

المؤشر3.2.1: نسبة مهمات السلام التي تشارك فيها تونس مقارنة بالعدد الجملي لمهمات حفظ السلام القائمة.

يعكس هذا المؤشر مدى انخراط تونس في تحمل مسؤولياتها الاقليمية والدولية كعنصر فعال في حفظ السلام والأمن الدوليين.

كما من شأن هذا الانخراط أن يساهم في مزيد إشعاع صورة تونس كشريك دولي وإقليمي موثوق وذي مصداقية لا يدخر جهدا من أجل المساهمة في حلّ النزاعات التي تعاني منها عديد الدول الشقيقة والصديقة وهو ما سينعكس إيجابا على علاقاتنا بها وبمنظمة الأمم المتحدة المشرفة على هذه المهمات. كما تساعد المشاركة التونسية في اكتساب الخبرة لقواتنا العسكرية والأمنية.

يعكس اعتماد هذا المؤشر مدى انخراط بلادنا في إحلال الامن والسّلم في محيطنا المباشر العربي والافريقي حيث أنّ عدم استقراره يؤثر سلبا وبشكل مباشر وغير مباشر على أمن واستقرار بلادنا.

✓ **تقديرات المؤشر3.2.1**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 3.2.1: نسبة مهمات السلام التي تشارك فيها تونس مقارنة بالعدد الجملي لمهمات حفظ السلام القائمة.	نسبة	58.3%	68%	69%	70%	71%

تشارك تونس حاليا في06 بعثات حفظ سلام بإفريقيا بكلّ من مالي وإفريقيا الوسطى والكونغو الديمقراطية وجنوب السّودان إلى جانب بعثة وحيدة في العالم العربي وهي بعثتنا الاممية بالسودان من جملة 09 مهمات لحفظ السلام المتواجدة بالمنطقتين المذكورتين. ومن المتوقع أن تستقر هذه النسبة في حدود 55.5% خلال السنوات القادمة مع إمكانية تسجيل ارتفاع طفيف باعتبار أنّ المشاركة في عمليات حفظ السلام تخضع لعدة اعتبارات سياسية ولوجستية.

المؤشر4.2.1: عدد الأنشطة والمبادرات في المجال الإعلامي والتفاعل مع وسائل الإعلام.

يعكس هذا المؤشر مدى نجاعة السياسة الاتصالية للوزارة والبعثات بالخارج من خلال المبادرات الإعلامية والتواصل والتفاعل مع الصحافة بمختلف مكوناتها من أجل دعم صورة تونس والتعريف بمواقفها والدفاع عنها وإبراز مميزات بلادنا والمكاسب المحققة وإعطاء الصورة الحقيقية للأوضاع على المستوى الوطني والتصدي لكل أشكال التشويه أو المغالطات التي يمكن أن تلحق ضررا لصورة تونس.

✓ **تقديرات المؤشر4.2.1**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 4.2.1: عدد الأنشطة والمبادرات في المجال الإعلامي والتفاعل مع وسائل الإعلام.	عدد	228	235	240	245	250

وتتضمن قيمة هذا المؤشر المقالات بالصحافة المكتوبة والإلكترونية الصادرة بمبادرة من البعثة وكذلك التصريحات الصحفية واللقاءات الإعلامية والمشاركة في الندوات الصحفية ونسج علاقات صداقة مع الصحفيين ببلد الاعتماد بالإضافة إلى البلاغات الصحفية المنشورة بوسائل الإعلام أو موقع الواب او صفحة الفايسبوك الخاص بالبعثة.

❖ **المحور الاستراتيجي 2: المساهمة في تحقيق الازدهار الاقتصادي لتونس وتعزيز أمنها الداخلي من خلال دعم العلاقات الثنائية والاستفادة من المؤسسات والاتفاقيات الدولية.**

- **الهدف الاستراتيجي 3.1: تطوير جاذبية تونس في المجال الاقتصادي والثقافي**

إن تحقيق الهدف الاستراتيجي المتعلق بتطوير جاذبية تونس في المجال الاقتصادي والثّقافي كركيزة أساسيّة للحياة العامّة، يقتضي من البرنامج المبادرة بتنظيم مهمات وبعثات اقتصادية متنقلة ومتعددة الاختصاصات بمشاركة أطراف حكومية رسمية وممثلي القطاع الخاص في اتجاه البلدان والمناطق الجغرافية ذات الأولوية والمعنية بدرجة أولى بمجالات التعاون التي تكتسي أولوية ضمن الهدف الاستراتيجي للمهمة، وذلك قصد استكشاف الفرص الاقتصادية المتاحة والترويج لتونس كوجهة استثمارية وفتح الآفاق أمام القطاع الخاص وأيضا حث الفاعلين الاقتصاديين على المشاركة بانتظام في مختلف التظاهرات الترويجية التي تقام بهذه البلدان.

وتسعى المهمة من خلال اعتماد هذا الهدف إلى معاضدة الجهود الوطنية الرامية إلى النّهوض بهاذين القطاعين المذكورين آنفا لما لهما من انعكاسات إيجابية على الاقتصاد الوطني والتشغيل ودعم رصيد بلادنا من العملة الصعبة. كما يسعى البرنامج إلى التعريف بالمميزات الثقافية لتونس وتاريخها الزاخر بتعاقب الحضارات والمساهمة في اشعاع بلادنا كقطب ثقافي ووجهة سياحية متميزة في المنطقة.

- **تقديم المؤشرات:**

المؤشر 1.3.1: عدد المستثمرين الأجانب الذين زاروا تونس بمبادرة من البعثات الدبلوماسية والقنصلية.

تعمل المهمّة على استقطاب الاستثمار الأجنبي، كأحد أهم روافد التنمية بتونس في مختلف القطاعات، عبر التّعريف بها خلال اللّقاءات الثّنائيّة والمشاركات المتعدّدة في مختلف الأنشطة المنتظمة بالدّول الشّريكة أو في إطار اللّقاءات متعدّدة الأطراف صلب المنظّمات الإقليميّة والدّوليّة.

وتواصل بعثاتنا الدّبلوماسيّة والقنصلية جهود المهمّة ببلدان الاعتماد قصد جذب الاستثمار الأجنبي إلى تونس واستقطابه عبر توسيع شبكات الاتّصال والتّعريف بفرص الاستثمار ببلدنا. في إطار المساهمة في المجهودات الوطنية الرامية الى جلب الاستثمارات الأجنبية. كما تسعى البعثات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج الى تنظيم لقاءات فردية مع المستثمرين الأجانب ببلدان الاعتماد وكذلك تنظيم ندوات لفائدتهم بهدف التعريف بتونس كوجهة استثمارية متميزة. وفي هذا الإطار، تضطلع بعثاتنا بالخارج بمهمّة الترويج للوجهة التونسية في هذا القطاع من خلال تنظيم مختلف التظاهرات بالتنسيق والتعاون مع المتدخلين والمعنيين بهذا المجال من القطاعين الخاص والعام.

وقد نجحنا سنة 2023 في استقطاب استثمارات أجنبيّة بقيمة 2522.3 مليون دينار وهو انجاز هام تمثّل في زيادة تقدّر ب13.5%مقارنة بسنة 2022، ساهمت في إيجاد حوالي 88.389 وظيفة حيث تمّ تجاوز العدد المستهدف استقطابه من المستثمرين الأجانب بنسبة 220% وذلك بفضل الأنشطة الترويجيّة واللّقاءات الّتي نظّمت بمبادرة من بعثاتنا لفائدة المستثمرين بالخارج، بالإضافة إلى عدد هامّ من المستثمرين الّذين تمّت دعوتهم والحرص على تواجدهم بتونس على هامش فعاليات الملتقيات والمنتديات الاقتصاديّة الإقليمية والدّوليّة المنتظمة بتونس.

✓ **تقديرات المؤشر 1.3.1**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 1.3.1: عدد المستثمرين الأجانب الذين زاروا تونس ببادرة من البعثات الدبلوماسية والقنصلية	عدد	231	235	250	260	270

ومن المنتظر أن يشهد المؤشر استقرارا يتجه نحو الارتفاع في حدود العدد المتوقع للسنوات الثلاث القادمة خاصة بعد تخصيص اعتمادات ضمن ميزانية 2025 ولأول مرة لدعم أنشطة الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية.

المؤشر 2.3.1: نسبة التظاهرات الاقتصادية والتجارية والثقافية المنظمة من قبل البعثات الدبلوماسية والقنصلية ببلدان الاعتماد مقارنة بالعدد الجملي للتظاهرات المبرمجة.

يعكس هذا المؤشّـــر الجهود الّتي تقوم بها المهمة، وعلى الأخصّ بعثاتها الدّبلوماســيّة والقنصــليّة، للنّهوض بالقطاعات الاقتصــاديّة الوطنيّة من خلال التّرويج للمنتوجات التّونســيّة ومرافقة وتأطير الفاعلين الاقتصــاديّين التّونســيين وذلك عبر تنظيم البعثات الاقتصاديّة المتنقلة ومتعدّدة الاختصاصات خاصّة بإتجاه الأسواق النّاشئة والواعدة بالقارتين الإفريقية والآسيوية وبدول أمريكا اللاتينية إضافة إلى ترتيب لّقاءات ثنائيّة بين رجال الاعمال التّونسيّين ونظرائهم الأجانب لبحث سبل الشّراكة فيما بينهم علاوة على تنظيم زيارات فردية لفائدة الشّركات التّونسية من القطاعين العامّ والخاصّ بطلب منها.

كما تعمل البعثات الدبلوماسيّة التّونسية على تأمين المشاركة التّونسية في مختلف التّظاهرات الاقتصاديّة المنظمة ببلدان الاعتماد خاصــة تلك الّتي لا يتواجد بها ممثّليات الهياكل التّونســية المعنية (مركز النّهوض بالصــادرات ووكالة النّهوض بالاســتثمار الخارجي...).

وقد تمّ اعتماد هذا المؤشّــر منذ ســنوات وهو يسـجّل تطورا من ســنة إلى أخرى، ذلك أن تنظيم التّظاهرات الاقتصــاديّة والتّجاريّة من قبل البعثات الدبلوماســيّة والقنصــليّة ببلدان الاعتماد وبتونس بدأ يســترجع نســقه العادي بعد تراجعه خلال فترة الانكماش الّذي فرضـه الوضـع الصـحّي العالمي المرتبط بتفشّـي جائحة كوفيد-19. وتسـعى المهمّة إلى أن يسـتمر هذا العدد في تسـجيل الارتفاع المنشود خلال السّنوات القادمة.

كما يرتكز هذا المؤشّر على تقييم الدّبلوماسيّة الثّقافيّة الّتي يعد دورها أساسيا في تطوير العلاقات بين الشّعوب ولما هذا التطوّر من آثار إيجابيّة وملموسة على الاقتصاد وازدهاره فهي تهدف إلى تبادل المعلومات والخبرات والتّرويج للثّقافة والآداب والفنون وتساهم بذلك في تعزيز التّفاهم المتبادل وتقديم صورة إيجابيّة عن الإرث الحضاري لتونس وثقافتها وفنونها وابداعات كفاءاتها في المجال الثقافي.

وإذ تعتبر أداة فعّالة وذات تأثير مباشر وملموس يؤثّر على الشّعوب ويقرّبها ويلمّع بالتّالي صورة بلدنا بطريقة إيجابيّة ومحبّبة إلى الخارج. لذلك تمثّل التّظاهرات الثّقافيّة سبيلا ناجعا لجذب السيّاح واستقطاب الاستثمار في بلد مستقر وآمن وتركيز المشاريع ويشجّع على تعزيز التّبادل الثّقافي والتّجاري. علما وأنّ الدّبلوماسيّة الثّقافيّة جزء أساسي لتحقيق الأهداف السّياسيّة والاقتصاديّة لبلدنا.

يرمي هذا المؤشر إلى مواصلة معاضدة جهود الفاعلين الاقتصاديّن التّونسيّين في الوصول إلى الأسواق الخارجيّة الدوليّة واستكشاف أسواق جديدة وغير تّقليديّة بمّا يساهم في توسيع قاعدة المبادلات الاقتصاديّة والتّجاريّة وبالتّالي مزيد دعم الميزان التّجاري التّونسي ورفع الرصيد الوطني من العملة الصّعبة. وتتمثل هذه الجهود في التّرويج للمنتجات التّونسيّة والتّعريف بها وبتحسين استراتيجيّات التّسويق ومساندة الشّركاء الوطنيّين في المشاركة في المفاوضات الدّوليّة وإبرام اتّفاقيات تجاريّة خدمة للمصلحة الوطنيّة ممّا يعطي لهذا المؤشّر دورا حاسما في تعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق التّنمية المستدامة.

كما سيمكن هذا المؤشر من متابعة المجهودات الرامية إلى التعريف بالثقافية التونسية ومميزاتها الحضارية من أجل جلب السياح الأجانب وتنشيط التبادل الثقافي والترويج للمكاسب الوطنية وتثمين الإرث الحضاري لتونس والتعريف به.

✓ **تقديرات المؤشر2.3.1**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 2.3.1: نسبة التظاهرات الاقتصادية والتجارية والثقافية المنظمة من قبل البعثات الدبلوماسية والقنصلية ببلدان الاعتماد مقارنة بالعدد الجملي للتظاهرات المبرمجة.	نسبة	–	–	75%	80%	85%

من المتوقّع أن يساهم هذا المؤشّر في تحقيق نموّ اقتصادي مستدام في رفع مستوى الرّفاهيّة عبر المساعدة في زيادة الاستثمارات الأجنبيّة وتحسين مناخ الأعمال وبلوغ التّكامل الاقتصادي مع دول الجوار وأعضاء مناطق التّبادل الحرّ الإقليميّة والترفيع من عدد السياح ممّا يعزّز مقومات الازدهار الاقتصادي وبالتّالي يحسّن المناخ الاجتماعي والاستقرار السّياسي.

كما يجب إرساء استراتيجيّة لمساندة الفاعلين الاقتصاديّين لاكتساب أدوات تحسين الإنتاج وتطوير تكنولوجيّاتها وتطوير كفاءاتها ومهاراتها الانتاجيّة وتنويع منتجاتها وتجديدها تماشيا مع التطوّرات التكنولوجيّة الحاليّة، مع إسناد جانب من الاهتمام لمسألة النّوع الاجتماعي والتغيّرات المناخيّة، وهي جوانب تحسّن المردوديّة والقدرة التّنافسيّة إلى جانب استقطابها لعديد من المساعدات الأجنبيّة المتخصّصة والمهتمّة بها.

المؤشر3.3.1: نسبة الاتفاقيات المبرمة والمحيّنة في المجال الاقتصادي والتجاري والثقافي مقارنة بعدد مشاريع الإتفاقيات في طور المفاوضات.

يعكس هذا المؤشّر الجهود الّتي تقوم بها المهمة للنّهوض بالقطاعات الاقتصاديّة الوطنيّة من خلال التّرويج للمنتوجات التّونسيّة ومرافقة الفاعلين الاقتصاديّين التّونسيين وذلك عبر تنظيم البعثات الاقتصاديّة المتنقلة ومتعدّدة الاختصاصات وذلك خاصّة نحو الأسواق النّاشئة والواعدة بالقارتين الإفريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية ولترتيب لّقاءات ثنائيّة بين رجال الاعمال التّونسيّين ونظرائهم الأجانب لبحث سبل الشّراكة فيما بينهم، بالإضافة إلى تنظيم زيارات فردية لفائدة الشّركات التّونسية من القطاعين العامّ والخاصّ بطلب منها. ويهدف هذا المؤشر إلى متابعة نجاعة المجهودات المبذولة في هذا المجال من خلال نسبة الاتفاقيات المبرمة والمحينة في القطاعات الاقتصادية. هذا المؤشر يترجم بصفة فعلية ما تم التوصل إليه من نتائج تعاون مشترك ومثمر للجانبين.

ومن جهة أخرى، يعتبر الانضمام للفضاءات الاقتصاديّة الإقليميّة للتّبادل الحرّ من الحاجيات الوطنيّة الأساسيّة وأوكد أولويّاتها، حيث تقدّم أرضيّة خصبة للتّبادل التّجاري علاوة عن تحسين القدرة التّنافسيّة للمنتجات الوطنيّة وتطوير السّياسات الاقتصاديّة من خلال التّخفيض أو إلغاء المعاليم الجمركيّة وإزالة العراقيل والصعوبات الإدارية، خاصّة عند التوجه نحو الأسواق الجديدة والواعدة، وهو ما يساهم في رفع حجم المبادلات وخاصّة الصّادرات التّونسيّة. وفي العموم يساهم هذا الهدف في إضفاء مرونة اقتصاديّة ويمكن من توسيع التدفّقات التّجاريّة المرجوة ممّا يؤدّي إلى تحقيق النموّ الاقتصادي وتعزيز فرص الاستثمار والتّجارة وتبادل الخبرات ومزيد تمتين العلاقات الثّنائيّة ومتعدّدة الأطراف.

ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار إلى أن مسالة النفاذ إلى أسواق جديدة يفرز حتما الرفع من مستوى المنافسة المحليّة ويتطلّب بالتّالي هذا الأمر الاستعداد المحكم من خلال تعزيز القدرة التّنافسيّة للمنتجات التّونسيّة ممّا يستوجب تبنى تصوّر جديد وتنفيذ إصلاحات اقتصاديّة وتشريعيّة وتنظيميّة تساعد على تنشيط التّجارة والاستثمار، وهذا من شأنه تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمارات الوطنيّة والأجنبيّة. كما تقترح المهمّة، في هذا الصّدد تعزيز برامج وحوافز الاستثمارات المحليّة والأجنبيّة وتركيز منصّات افتراضيّة لتيسير المفاوضات والمبادلات التّجاريّة لضمان أسرع الطّرق للتزويد وبأقلّها تكلفة.

✓ تقديرات المؤشر3.3.1

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 3.3.1: نسبة الاتفاقيات المبرمة والمحيّنة في المجال الاقتصادي والتجاري والثقافي مقارنة بعدد مشاريع الاتفاقيات في طور المفاوضات.	نسبة	–	–	25%	30%	35%

وسيعمل البرنامج على مزيد تفعيل دور مختلف الوزارات والمؤسّسات والهياكل التّونسيّة والتنسيق معها بخصوص مخرجات المهامّ والزّيارات والمشاركات الّتي يقوم بها مسؤولوها بالخارج، بهدف تمكينها من القيام بما يتعيّن لضمان متابعة تنفيذها بصورة دوريّة ومشتركة.

كما سيتم مواصلة التّعاون مع مركز النّهوض بالصّادرات، من أجل تطوير دعم الميزانيّة الّتي يقدّمها إلى بعثاتنا وفي أفضل الآجال، قصد تكثيف التّظاهرات التّرويجيّة، في البلدان الّتي لا تغطّيها ممثّليّات المركز.

كما يتعيّن العمل على تشجيع الجهات التّونسية بمختلف مستوياتها الرّسميّة والخاصّة قصد التّفاعل الإيجابي مع مقترحات البعثات وخاصّة منها مقترحات تمويل المشاريع بتونس من قبل بلدان الاعتماد. إلى جانب، حثّ تنظيم لقاءات بين المسؤولين التّونسيّين والنّشطاء ورجال الأعمال والكفاءات التّونسيّة بالخارج وتتكفّل بعثاتنا ببذل كلّ ما في وسعها لإنجازها خدمة للمصلحة الوطنيّة.

- **الهدف الاستراتيجي 4.1 : دعم علاقات التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف على المستوى القطاعي.**

يسعى هذا الهدف إلى توسيع استفادة بلادنا من أطر التّعاون الثّنائيّة في مختلف القطاعات (النقل، التكنولوجيا والبحث العلمي، الصحة، التكوين...) التي من شأنها أن تساهم في الارتقاء بأداء السياسات العمومية القطاعية وتحقيق الازدهار في مختلف المجالات.

وتسعى وزارة الشؤون الخارجية والبعثات الدبلوماسية التّونسية بالخارج من خلال هذا الهدف إلى تنشيط عمل اللجان المشتركة والقطاعية وتكثيف التعاون القطاعي والاستفادة من فرص التعاون المتوفرة. هذا بالإضافة إلى المشاركة في جميع الاجتماعات المتعلقة بالتعاون التقني وذلك على المستويين الثّنائي ومتعدّد الأطراف والمساهمة الفعّالة فيها خدمة مصالح بلادنا وذلك في القطاعات الحيوية وبحثا عن فضاءات شراكة متنوعة المجالات.

كما سيعمل البرنامج على توفير كافة آليات التنسيق مع الهياكل التونسية المعنية قصد تشجيع التحرّك الفاعل وتنشيط تحركاتها على مستوى البلدان الّتي تغطّيها بعثاتنا دون إقامة وهي عديدة وتمتلك إمكانيّات واعدة في مجال التعاون القطاعي.

- **تقديم المؤشرات:**

المؤشر 1.4.1: عدد اجتماعات اللجان المشتركة واللجان القطاعية.

يعكس هذا المؤشر المجهودات التي يبذلها البرنامج لتنسيق عقد اجتماعات اللجان المشتركة واللجان القطاعية وحث الأطراف المتدخلة لمعالجة المسائل المطروحة ووضع برامج عمل مشتركة لتفعيلها.

✓ **تقديرات المؤشر 1.4.1**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 1.4.1 عدد اجتماعات اللجان المشتركة واللجان القطاعية	عدد	81	83	85	90	95

المؤشر 2.4.1: نسبة الاتفاقيات المبرمة والمحيّنة على المستوى القطاعي مقارنة بعدد مشاريع الاتفاقيات في طور المفاوضات.

يمثل هذا المؤشر النتائج المحققة على مستوى استكمال المفاوضات المتعلقة بالاتفاقيات الجارية سواء الجديدة أو المعنية بالتحيين. ويسهر البرنامج على حث الأطراف المتدخلة والتنسيق بينها لتجسيد مخرجات الاجتماعات وتكريسها ضمن اتفاقيات والمصادقة عليها لتصبح قابلة للتفعيل.

✓ **تقديرات المؤشر2.4.1**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 2.4.1 نسبة الاتفاقيات المبرمة والمحيّنة على المستوى القطاعي مقارنة بعدد مشاريع الاتفاقيات في طور المفاوضات	نسبة	–	–	30%	35%	40%

- **الهدف الاستراتيجي 5.1: المساهمة في تعزيز الأمن الداخلي من خلال دعم التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف**

يعكس هذا الهدف دور البرنامج ومساهمته في إبراز تونس كشريك جدي وفاعل صلب محيطها الاقليمي والدولي من خلال انخراطها الإيجابي في حل النزاعات ومكافحة الجرائم العابرة للحدود في مناطق انتمائها خدمة لأمنها الداخلي وتقديم مساهماتها واقتراحاتها والاقتراحات خلال المفاوضات والمشاورات إلى جانب إيجاد توافقات ومخارج عند تعثر هذه المفاوضات وذلك بما يتماشى مع توجهات بلادنا ومصالحها.

كما يعكس هذا الهدف أيضا مدى استفادة بلادنا من علاقات الشراكة والتعاون في المجال الامني مع البلدان الصديقة والشقيقة في دعم الاستراتيجية الوطنيّة لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود.

- **تقديم المؤشرات:**

المؤشر1.5.1: عدد اللقاءات الثنائية في مجال تعزيز التعاون الأمني.

تمّ اعتماد هذا المؤشّـــر لقياس مدى مســـاهمة البرنامج في تعزيز التّعاون الأمني بين تونس ومحيطها الإقليمي والدّولي على المستويين الثنائي بالتّنسيق مع الوزارات التونسيّة المعنيّة وذلك خدمة للجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز قدرات تونس المادية والفنية في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة والعابرة للحدود.

✓ **تقديرات المؤشر1.5.1**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 1.5.1 عدد اللقاءات الثنائية في مجال تعزيز التعاون الأمني.	عدد	177	180	185	187	190

من المتوقع أن يشهد هذا المؤشر نسقا تصاعديّا وهو ما يعكس الانخراط الفعلي لبلادنا في مختلف الآليّات والتّحالفات العالميّة والإقليمية لمكافحة ظاهرة الإرهاب والجرائم العابرة للحدود من خلال العمل على الاستفادة من جميع الأطر ذات الصلة كآليات الاتّحاد الإفريقي وتجمّع دول السّاحل والصّحراء وشراكة مكافحة الإرهاب عبر الصّحراء الكفيلة بتعزيز التّعاون الأمني وتبادل المعلومات والبيانات وتنظيم التربّصات والدّورات التّكوينيّة بالخارج لفائدة أفراد القوّات الأمنيّة والعسكريّة خدمة لأمننا الدّاخلي. كما من المنتظر أن يشهد هذا المؤشّر تطورا في السّنوات الثّلاث القادمة باعتبار أنّ مكافحة الارهاب والجريمة العابرة للحدود لا تزال على رأس الأولويّات الوطنيّة والإقليمية والدّوليّة.

المؤشر 2.5.1: نسبة المشاركة التونسية في الاجتماعات متعددة الأطراف في المجال الأمني.

تمّ اعتماد هذا المؤشّر لقياس مدى انخراط البرنامج في الجهود الاقليمية والدولية الرامية لحلّ النزاعات ومكافحة الجرائم العابرة للحدود خاصة في محيطنا الافريقي والعربي والمتوسطي باعتبار تأثيرها على أمن واستقرار بلادنا. وتسعى الوزارة من خلال المشاركة في هذه الاجتماعات إلى ضمان طرح مبادرات تعكس مصالح تونس وأولوياتها.

✓ **تقديرات المؤشر 2.5.1**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 2.5.1 نسبة المشاركة التونسية في الاجتماعات متعددة الأطراف في المجال الأمني	نسبة	100%	100%	100%	100%	100%

شهد هذا المؤشّر ارتفاعا ملحوظا خلال السنتين الاخيرتين المتزامنتين مع عضوية تونس غير الدائمة بمجلس الامن الأممي وترأسها خلالها للجنة مكافحة الارهاب وللجنة العقوبات على غينيا بيساو وفريق العمل الخاصّ بعمليات حفظ السلام بالإضافة إلى عضوية تونس بمجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي. ويسعى البرنامج إلى المحافظة على نسبة مشاركة عالية من أجل دعم تحقيق الهدف المتعلق بهذا المؤشر.

المؤشر 3.5.1 : نسبة الاتفاقيات المبرمة والمحيّنة في المجال الأمني مقارنة بعدد مشاريع الإتفاقيات في طور المفاوضات.

يمثل هذا المؤشر النتائج المحققة على مستوى استكمال المفاوضات المتعلقة بالاتفاقيات الجارية سواء الجديدة أو المعنية بالتحيين في المجال الأمني. ويسهر البرنامج على حث الأطراف المتداخلة والتنسيق بينها لتجسيد فحوى مخرجات الاجتماعات وتكريسها ضمن اتفاقيات والمصادقة عليها لتصبح قابلة للتفعيل.

✓ **تقديرات المؤشر3.5.1**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 3.5.1 نسبة الاتفاقيات المبرمة والمحيّنة في المجال الأمني مقارنة بعدد مشاريع الاتفاقيات في طور المفاوضات.	نسبة	–	–	30%	35%	40%

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

باعتبار وأن ميزانية برنامج العمل الدبلوماسي تتلخص معظمها في نفقات التأجير والتسيير فقد تم تحديد الأنشطة طبقا لما يلي:

- **النشاط 1:** تنسيق العمل الدبلوماسي.

تمثل الترجمة المالية لهذا النشاط في تأجير الأعوان المباشرين بالإدارات العامة المنضوية تحت برنامج العمل الدبلوماسي وفقا للتنظيم الهيكلي الجديد.

- **النشاط 2:** دعم علاقات التعاون مع البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية.

تمثل الترجمة المالية لهذا النشاط في التأجير والتسيير بالبعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثليات الدائمة بالخارج.

- **النشاط 3:** الدعم المشترك للبعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثليات الدائمة.

تمثل الترجمة المالية لهذا النشاط في نفقات التدخلات والاستثمار بالبعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثليات الدائمة بالخارج. ويضمن هذا النشاط نشاط فرعي " دعم أنشطة الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية" والذي تم إحداثه لأول مرة بعد تطوير إطار الأداء المتعلق بالبرنامج.

جدول عدد 1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة للبرنامج 1 "العمل الدبلوماسي"

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2025	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2025	دعائم الأنشطة
الهدف الاستراتيجي 1.1:					
تعزيز المشاورات السياسية الثنائية	**المؤشر 1.1.1:** عدد اللقاءات رفيعة المستوى ذات الطابع السياسي بتونس.	180	**النشاط 1**: تنسيق العمل الدبلوماسي	4919	
	المؤشر 2.1.1: عدد اللقاءات رفيعة المستوى ذات الطابع السياسي بالخارج.	165			
الهدف الاستراتيجي 2.1: المساهمة في تعزيز حضور تونس على المستوى الدولي ودعم صورتها في الخارج.	**المؤشر 1.2.1 :** نسبة المشاركة التونسية في الاجتماعات متعددة الأطراف رفعية المستوى.	%87	**النشاط 2:** دعم علاقات التعاون مع البلدان والمنظمات الدولية والاقليمية	213510	
	المؤشر 2.2.1: نسبة الترشحات التونسية المقبولة في المناصب الشاغرة بالمنظمات الدولية والإقليمية مقارنة بجملة الترشحات المقدمة	32%			
	المؤشر 3.2.1: نسبة مهمات حفظ السلام التي تشارك فيها تونس مقارنة بالعدد الجملي لمهمات حفظ السلام القائمة .	69%			
	المؤشر 4.2.1: عدد الانشطة والمبادرات في المجال الإعلامي والتفاعل مع وسائل الإعلام.	240	**النشاط 3:** الدعم المشترك للبعثات الدبلوماسية والممثليات الدائمة	13450	
الهدف الاستراتيجي 3.1:					
تطوير جاذبية تونس في المجال الاقتصادي والثقافي	**المؤشر 1.3.1:** عدد المستثمرين الاجانب الذين زاروا تونس ببادرة من البعثات الدبلوماسية والقنصلية.	250			
	المؤشر 2.3.1: نسبة التظاهرات الاقتصادية والتجارية والثقافية المنظمة من قبل البعثات الدبلوماسية والقنصلية ببلدان الاعتماد مقارنة بالعدد الجملي للتظاهرات المبرمجة.	75%			
	المؤشر 3.3.1: نسبة الاتفاقيات المبرمة والمحيّنة في المجال الاقتصادي والتجاري والثقافي مقارنة بعدد مشاريع الاتفاقيات في طور المفاوضات.	25%			
الهدف الاستراتيجي 4.1 :					
دعم علاقات التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف على المستوى القطاعي.	**المؤشر 1.4.1:** عدد اجتماعات اللجان المشتركة واللجان القطاعية.	85			
	المؤشر 2.4.1: نسبة الاتفاقيات المبرمة والمحيّنة على المستوى القطاعي مقارنة بعدد مشاريع الاتفاقيات في طور المفاوضات.	30%			
الهدف الاستراتيجي 5.1:					
المساهمة في تعزيز الامن الداخلي من خلال دعم التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف	**المؤشر 1.5.1:** عدد اللقاءات الثنائية في مجال تعزيز التعاون الأمني.	180			
	المؤشر 2.5.1: نسبة المشاركة التونسية في الاجتماعات متعددة الأطراف في المجال الأمني	100%			
	المؤشر 3.5.1 : نسبة الاتفاقيات المبرمة والمحيّنة في المجال الأمني مقارنة بعدد مشاريع الاتفاقيات في طور المفاوضات.	30%			

2- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2025-2027

جدول عدد 02:

تقديرات ميزانية البرنامج1

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024 (1)	تقديرات 2025 (2)	الفارق	
				المبلغ (2) – (1)	النسبة %
نفقات التأجير	117485	118000	121319	3319	%3
نفقات التسيير	55167	56000	59550	3550	%6
نفقات التدخلات	30296	39390	39490	100	%0
نفقات الاستثمار	2489	7050	11520	4470	%63
نفقات العمليات المالية	–				
المجموع	**205437**	**220440**	**231879**	**11439**	**%5.19**

جدول عدد 03:

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	117485	118000	121319	121784	124344
نفقات التسيير	55167	56000	59550	59550	60000
نفقات التدخلات	30296	39390	39490	39490	40000
نفقات الاستثمار	2489	7050	11520	11520	12000
نفقات العمليات المالية	–	–		–	
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية لمؤسسات	**205437**	**220440**	**231879**	**232344**	**236344**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات					

البرنامج عدد 2: العمل القنصلي والتونسيين بالخارج

رئيس البرنامج: السيد محمد عماد ترجمان

تاريخ تولّي المهمة: 1 نوفمبر 2023

1- تقديم البرنامج:

1.1 الإستراتجية :

في إطار التناغم والانسجام مع التوجّهات الوطنية التي تضع التونسيين بالخارج في صدارة الاهتمامات الوطنية وتعتبرهم رافدا من روافد التنمية في تونس، فضلا عن مساهمتهم في مزيد إشعاع صورتها في الخارج، يسعى هذا البرنامج إلى تطوير جودة الخدمات القنصلية وتيسير النّفاذ إلى المعلومة واختصار آجال الحصول على الوثائق والعمليات القنصلية وتبسيط الإجراءات المتعلقة بها وذلك من خلال تقريب الخدمات القنصلية لطالبيها وتطوير نسبة التغطية القنصلية خاصة بالمناطق التي تشهد تمركزا مكثفا للجالية التونسية بالخارج.

كما يهدف البرنامج أيضا إلى إضفاء مزيد من النجاعة والفعالية على العمل القنصلي من خلال الاستفادة من التحول الرقمي والتكنولوجي المتّصل بإسداء الخدمات الإدارية وذلك بتوظيف مختلف الآليات الخاصة بالإدارة الالكترونية والعصرية.

ويعمل أيضا على ترشيد التصرف في الموارد المالية والبشرية وإرساء حوكمة عصرية لإدارة البعثات الدبلوماسية والقنصلية تضمن مردودية أفضل لهذه الموارد وتحد من استنزافها وتجعل عملها أكثر كفاءة وتأثيرا.

2.1 الهياكل المتدخلة:

يسهر على تنفيذ برنامج العمل القنصلي والتونسيين بالخارج كل من الإدارة العامة للشؤون القنصلية والإدارة العامة للهجرة والتونسيين بالخارج، على المستوى المركزي، والبعثات القنصلية على المستوى الخارجي (هذا بالإضافة إلى المصالح القنصلية لدى البعثات الدبلوماسية في غياب بعثة قنصلية).

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

1.2 تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

❖ **المحور الاستراتيجي 1**: ضمان خدمات قنصلية فعالة وذات جودة لفائدة التونسيين بالخارج.

- **الهدف الاستراتيجي 1.2: تحسين نجاعة وجودة الخدمات القنصلية ورقمنتها:**

يعتبر تحسين نجاعة وجودة الخدمات القنصلية من أهم الأهداف الاستراتيجية التي يسعى البرنامج إلى تحقيقها وهي تندرج في إطار استراتيجية الدولة الرامية إلى الارتقاء بالخدمات الإدارية، كما أنها تمثل عنصرا أساسيا في تحسين علاقة المواطن التونسي بالخارج بالإدارة التي يتعامل معها.

- **تقديم المؤشرات:**

المؤشر 1.1.2: معدل آجال إسداء الخدمات ومعالجة الطلبات:

يهتم هذا المؤشر بمتابعة آجال إسداء الخدمات المباشرة التي تتم معالجتها من قبل البعثة دون تدخل هياكل أخرى مثل (جوازات السفر، وثائق الحالة المدنية، التأشيرات، وثائق أخرى) وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار الحالات الاستثنائية على غرار الاستشارة المسبقة لإدارة الحدود والأجانب في بعض الحالات وعدم توفر أجهزة استخراج جوازات السفر بعدد من البعثات أو تعطلها، أو العوامل الخارجية مثل إجراءات الحصول على الوثائق المتعلقة بترحيل الأموات من السلطات المعنية ببلد الإعتماد.

✓ **تقديرات المؤشر 1.1.2**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	إنجازات	تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
المؤشر 2-1-1: معدل آجال إسناد ومعالجة الطلبات	يوم	1	1	1	1	1

يسعى البرنامج إلى المحافظة على نفس آجال منح الوثائق الإدارية والمقدرة حاليا بيوم واحد، والسعي، لاحقا، إلى تقليص مدة انتظار المواطنين وتخصيص نوافذ خاصة بالوثائق المستخرجة من مختلف المنظومات الإعلامية المتوفرة (وثائق الحالة المدنية، تجديد البطاقات القنصلية وغيرها....) وإحالة الطلبات التي تستدعي معالجة من هياكل أخرى في حينها، واعتماد ذلك كمؤشر لقيس الأداء، دون الأخذ بعين الاعتبار الحالات الاستثنائية المذكورة سابقا.

المؤشر2.1.2: نسبة تغطية التنقلات القنصلية للمناطق مرجع النظر:

يهتم هذا المؤشر بنسبة تغطية التنقلات القنصلية للمناطق مرجع النظر بهدف الاتصال المباشر بالجالية، بمبادرة من البعثات القنصلية، لتقريب الخدمات للمواطنين وخاصة لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والعائلات المعوزة والنساء اللاتي في كفالتهن رضّع.

✓ **تقديرات المؤشر2.1.2**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	إنجازات	تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
المؤشر 2-1-2: نسبة تغطية التنقلات القنصلية للمناطق مرجع النظر	نسبة	20%	30%	50%	60%	70%

يكتسي هذا المؤشر أهمية كبرى في تحقيق الهدف المنشود باستهداف هذه الفئات من النوع الاجتماعي واعتماد دورية التنقلات القنصلية لتغطية أكثر ما يمكن من المناطق التي تشهد كثافة للجالية التونسية، في مرجع نظر البعثات القنصلية.

وتمثل التنقلات القنصلية إلى مناطق تواجد الجالية، والتي تنظم عادة أيام العطل الأسبوعية، عاملا أساسيا لإرساء مناخ ثقة بين المواطن والإدارة، لما لها من أثر طيب لدى جميع الفئات المستهدفة لتقريب الخدمات وتجنيب المواطن عناء التنقل إلى مقرات البعثات.

المؤشر3.1.2: نسبة رقمنة الخدمات القنصلية:

يهتم هذا المؤشر بنسبة رقمنة الخدمات القنصلية والاستفادة من التحول الرقمي والتكنولوجي ذي الصلة بإسداء الخدمات الإدارية وتوظيف مختلف الآليات الخاصة بالإدارة الالكترونية والعصرية.

ويعتبر تعصير أساليب عمل البعثات بالخارج والنهوض بالإدارة الإلكترونية وتطوير الخدمات عن بعد من بين أهم الأدوات التي يعمل عليها البرنامج على تحسين نجاعتها وتأمين التواصل المستمر مع طالبي الخدمة، وخاصة ما يتعلق بتقليص آجال الإنجاز وتبسيط الإجراءات والاستفادة من الخدمات عن بعد.

ويترجم هذا المؤشر التوجه الذي توخته المهمة للارتقاء بجودة الخدمات القنصلية المسداة إلى المواطنين من خلال تقريب الخدمات من المستفيدين منها وتوفير المعلومة المحيّنة والدقيقة لطالبيها وذلك بتعميم تغطية البعثات الدبلوماسية والقنصلية بمواقع واب تفاعلية تتيح للمتصفح الاطلاع على الوثائق المطلوبة والآجال اللازمة لإنجاز الخدمة والإجابة عن استفساراته في آجال معقولة بالإضافة إلى تقديم معطيات ضافية عن الخدمات القنصلية التي تؤمّنها الإدارة المركزية والبعثات التونسية بالخارج وكافة أنشطتها المتعلقة بإشعاع صورة تونس في الخارج وتحيين هذه المعطيات بصفة دورية.

كما يتم استعمال وسائل التواصل الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" للتعريف بالخدمات وتقديم الإرشادات وكل المستجدات.

ويتضمّن هذا المؤشر:

- نسبة الخدمات على الخط؛
- نسبة تركيز واستغلال البعثات للمنظومات؛
- نسبة المواعيد على الخط مقارنة بعدد الوافدين بصفة تلقائية.

✓ **تقديرات المؤشر3.1.2**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	إنجازات	تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
المؤشر 3.1.2: نسبة رقمنة الخدمات القنصلية	نسبة	10%	15 %	25 %	30%	35%

من المنتظر أن يشهد هذا المؤشر تطورا على مدى السنوات القادمة نظرا لمشاريع الرقمنة التي تسعى الوزارة لإرسائها خلال هذه الفترة والتي تهدف إلى تطوير أساليب العمل وتحسين آجال وجودة الخدمات المسداة.

❖ **المحور الاستراتيجي 2: تعزيز الإحاطة بالجالية التونسية بالخارج والدفاع عن مصالحها.**

■ **الهدف الإستراتيجي 2.2: تعزيز التدخلات الاجتماعية للبعثات القنصلية بالخارج:**

يسعى البرنامج من خلال هذا الهدف إلى تكثيف التدخلات الاجتماعية لفائدة الفئات الهشة ذات الدخل المحدود والإصغاء إلى مشاغلها ومقترحاتها من خلال اعتماد دورية اللقاءات بهم وتأمين الفضاءات اللاّزمة لذلك، وهو ما ينسجم مع استراتيجية البرنامج القائمة على التكامل بين جودة الخدمات ونوعية الإحاطة والتأطير لكافة أفراد الجالية التونسية بالخارج.

■ **تقديم المؤشرات:**

المؤشر1.2.2: نسبة التدخلات ذات الطابع الاجتماعي للبعثات مقارنة بالمطالب الواردة:

يبرز هذا المؤشر مدى تفاعل البعثات القنصلية مع المطالب الواردة عليها من قبل أفراد الجالية التونسية بالخارج والتي تلتمس من خلالها مساندتها والتدخل لفائدتها لتحسين أوضاعها الاجتماعية على غرار المساجين والمرضى ومحدودي الدخل وكذلك لحل الخلافات الزوجية.

✓ **تقديرات المؤشر1.2.2**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 1.2.2 نسبة التدخلات ذات الطابع الاجتماعي للبعثات مقارنة بالمطالب الواردة	نسبة	100 %	100 %	100 %	100 %	100 %

قد تتجاوز قيمة هذا المؤشر 100 % وذلك نظرا لأنّ بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية تقوم بالتدخل لفائدة بعض الشرائح من الجالية تلقائيا ودون التوصل بمطلب في الغرض.

- **الهدف الإستراتيجي 3.2: ضمان الدفاع على مصالح وحقوق التونسيين بالخارج:**

يعكس هذا الهدف التدخلات التي تقوم بها بعثاتنا بالخارج للدفاع عن مصالح وحقوق التونسيين المقيمين بالخارج أو غير المقيمين.

- **تقديم المؤشرات:**

المؤشر1.3.2: نسبة التدخلات التي تقوم بها البعثات لدى سلطات بلد الاعتماد والسلط التونسية للدفاع على مصالح التونسيين بالخارج مقارنة بالحالات المسجلة:

يعكس هذا المؤشر عدد التدخلات التي تقوم بها بعثاتنا للدفاع على مصالح وحقوق التونسيين مقارنة بعدد المطالب الواردة عليها في الغرض.

✓ **تقديرات المؤشر1.3.2**

الهدف مؤشرات قيس أداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 1.3.2 نسبة التدخلات التي تقوم بها البعثات لدى سلطات بلد الاعتماد والسلط التونسية للدفاع على مصالح التونسيين بالخارج مقارنة بالحالات المسجلة	نسبة	119%	100%	100%	100%	100%

بادرت بعثاتنا بالخارج بالتدخل لصالح التونسيين بالخارج حماية لحقوقهم ومصالحهم في بلدان الإقامة ونذكر على سبيل المثال التدخل لتسوية التركات وتمكين ورثة التونسيين المتوفين بالخارج من حقوقهم في الإرث، التدخل لفائدة الموقوفين والمساجين إلخ...). وتجدر الإشارة إلى أن بعثاتنا تتفاعل مع المطالب الواردة عليها سواء من التونسيين المقيمين بالخارج أو من عائلاتهم المتواجدة بتونس.

❖ المحور الاستراتيجي 3: تدعيم التعاون اللامركزي وتفعيله.

- **الهدف الإستراتيجي 4.2 : تعزيز وتفعيل اتفاقيات التعاون اللامركزي :**

يعكس هذا الهدف الجهود التي تقوم بها الوزارة لمعاضدة الجهود الوطنية الرامية إلى النهوض بالمناطق الداخلية وتحقيق التنمية وخلق مواطن للتشغيل بها.

- **تقديم المؤشرات:**

المؤشر 1.4.2: عدد المبادرات والاتفاقيات المبرمة في مجال التعاون اللامركزي:

يعكس هذا المؤشر المبادرات التي تقوم بها بعثاتنا بالخارج بهدف إبرام الاتفاقيات في مجال التعاون اللامركزي بين البلديات التونسية ونظيراتها بالخارج من خلال عقد لقاءات مع الجهات المعنية ببلدان الإقامة في الغرض.

✓ **تقديرات المؤشر 1.4.2:**

الهدف مؤشرات قيس أداء	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
المؤشر 1.4.2: عدد المبادرات والاتفاقيات المبرمة في مجال التعاون اللامركزي	عدد	94	94	95	97	99

المؤشر 2.4.2: نسبة تفعيل الاتفاقيات المبرمة في مجال التعاون اللامركزي:

يعكس هذا المؤشر نتائج المبادرات التي تقوم بها بعثاتنا بالخارج بهدف تفعيل هذه الاتفاقيات. ويبقى تحقيق أهداف هذه المبادرات رهين التفاعل الإيجابي للهياكل التونسية المعنية.

✓ **تقديرات المؤشر2.4.2:**

الهدف مؤشرات قيس أداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر2.4.2: نسبة تفعيل الاتفاقيات المبرمة في مجال التعاون اللامركزي	نسبة	85 %	85 %	90 %	95 %	100 %

تعتبر نسب الاتفاقيات المفعلة في مجال التعاون اللامركزي مرتفعة نسبيا، ويسعى البرنامج الى بلوغ نسبة تفعيل للاتفاقيات بـ100 % خلال السنوات القادمة.

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء :

جدول عدد6:

الأنشطة ودعائم الأنشطة للبرنامج عدد 2: العمل القنصلي والتونسيين بالخارج

الوحدة: ألف دينار

البرنامج	الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2025	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2025	دعائم الأنشطة
العمل القنصلي والتونسيين بالخارج	**الهدف 1.2: تحسين نجاعة وجودة الخدمات القنصلية ورقمنتها**	المؤشر 1.1.2: معدل آجال إسداء الخدمات ومعالجة الطلبات	**1**	**– النشاط 1:** تنسيق العمل القنصلي	**1043**	إحداث دليل إجراءات للعمليات القنصلية
		المؤشر 2.1.2: نسبة تغطية التنقلات القنصلية للمناطق مرجع النظر	**50%**	**– النشاط 2:** اسناد الخدمات القنصلية لفائدة التونسيين بالخارج	**80000**	إحداث منصة إلكترونية بالوسائل الذاتية للمواعيد على الخط وتنزيل المطبوعات والوثائق عن بعد
		المؤشر 3.1.2: نسبة رقمنة الخدمات القنصلية	**%25**			
	الهدف 2.2: تعزيز التدخلات الاجتماعية للبعثات القنصلية بالخارج	المؤشر 1.2.2: نسبة التدخلات ذات الطابع الاجتماعي للبعثات مقارنة بالمطالب الواردة	**100%**	**– النشاط 3:** الدعم المشترك للبعثات القنصلية	**26700**	
	الهدف 3.2: ضمان الدفاع على مصالح وحقوق التونسيين بالخارج	المؤشر 1.3.2: نسبة التدخلات التي تقوم بها البعثات لدى سلطات بلد الاعتماد والسلط التونسية للدفاع على مصالح التونسيين بالخارج مقارنة بالحالات المسجلة	**100%**			
	الهدف 4.2: تعزيز وتفعيل اتفاقيات التعاون اللامركزي	المؤشر 1.4.2: عدد المبادرات والاتفاقيات المبرمة في مجال التعاون اللامركزي	**95**			
		المؤشر 2.4.2: نسبة تفعيل الاتفاقيات المبرمة في مجال التعاون اللامركزي	**90%**			

جدول عدد 02:

تقديرات ميزانية البرنامج 2

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024 (1)	تقديرات 2025 (2)	الفارق	
				المبلغ (1) – (2)	النسبة %
نفقات التأجير	57 477	60 000	66543	6543	10.9%
نفقات التسيير	12 326	14 000	14500	500	3.57%
نفقات التدخلات	28 444	22 500	22500	0	0%
نفقات الاستثمار	688	1 900	4200	2300	121.5%
نفقات العمليات المالية	–	–	–	-	0
المجموع	**98 935**	**98 400**	**107 743**	**9343**	**9.49%**

جدول عدد 03:

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

النفقات	انجازات 2023	ق.م 2024	تقديرات		
			2025	2026	2027
نفقات التأجير	57 477	60 000	66543	67007	69007
نفقات التسيير	12 326	14 000	14500	14500	15500
نفقات التدخلات	28 444	22 500	22500	22500	23000
نفقات الاستثمارات	688	1 900	4200	4200	4700
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية لمؤسسات	**98 935**	**98 400**	**107743**	**108207**	**112207**

البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة

رئيس البرنامج: السيد هشام بيوض

تاريخ تولّي المهمة: بداية سنة 2019

1- تقديم البرنامج:

1.1 الإستراتجية:

يسهر هذا البرنامج على توفير المهام القيادية ومهام الدعم والمساندة لبقية البرامج. فهو يقوم بالتخطيط والبرمجة التي تهدف لإسداء الخدمات ذات الاختصاص لجميع الهياكل وتوفير الدعم المالي واللوجستي لبقية البرامج لمساعدتها على الاضطلاع بمهامها في أحسن الظروف مع الحرص على دعم قدرات التصرف الإداري والمالي لدى الإدارة المركزية والبعثات بالخارج.

وتم ضبط استراتيجية برنامج "القيادة والمساندة" حول محورين أساسيين: ضمان حوكمة المهمة وبرامجها وضمان التصرف الفعال في مواردها.

وانطلاقا من هذه المحاور يهدف البرنامج لتحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية:

- تطوير حوكمة المهمة وبرامجها،
- ترشيد التصرف في الموارد البشرية آلية تكفل الموازنة بين الموارد البشرية المتاحة والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين مختلف رتب الموظفين.
- ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية.

2.1 الهياكل المتدخلة:

يسهر على تنفيذ برنامج القيادة والمساندة كل من الديوان والكتابة العامة والإدارة العامة للمصالح المشتركة والإدارة العامة للتفقد والتقييم والإدارة العامة للشؤون القانونية والإدارة العامة للدبلوماسية الاقتصادية والثقافية والتخطيط الاستراتيجي وإدارة الدبلوماسية العامة والاعلام وإدارة المراسم الدبلوماسية وإدارة المراسلات والحقيبة الدبلوماسية.

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

2-1 : تقديم أهداف ومؤشرات الأداء:

❖ **المحور الاستراتيجي 1: توظيف العلاقات الخارجية لخدمة مصالح تونس ودعم صورتها في الخارج.**

- **الهدف الإستراتيجي 1.9: تطوير حوكمة المهمة وبرامجها**

يعمل برنامج القيادة والمساندة على تقديم الدعم والخدمات إلى كافة برامج المهمة والتنسيق فيما بينها لضمان تكاملها في إطار منظومة متجانسة تضمن تحقيق الأهداف المرسومة في إطار السياسة الخارجية للدولة والنشاط القنصلي بالخارج مما يساعدها على تطوير قدراتها وتوظيفها بأنجع السبل الممكنة من خلال القيام بعمليات المتابعة والتقييم والتخطيط ومتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات التي تتّخذ على مستوى الهياكل القيادية بالوزارة. كما يسهر البرنامج على تطوير انفتاح المهمة على المواطنين من خلال تطوير سياستها الإتصالية.

- **تقديم المؤشرات:**

المؤشر 1.1.9: النسبة السنوية لإنجاز القرارات والتوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة

يسعى البرنامج من خلال هذا المؤشر الى متابعة نسبة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن اجتماعات مختلف اللجان القيادية.

✓ **تقديرات المؤشر 1.1.9**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
المؤشر 1.1.9 : النسبة السنوية لإنجاز القرارات والتوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة	نسبة	97 %	96 %	97 %	98 %	98 %

بالرغم من أن تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن لجان القيادة خاصة في المجال الدبلوماسي مرتبط ارتباطا وثيقا بالمتغيرات التي تشهدها الساحة الدولية على كافة المستويات وبجاهزية بقية الهياكل التونسية المتدخلة فإن النسبة المسجلة من قبل مصالح الرقابة والتقييم على مستوى هذا المؤشر تعتبر مرضية حيث من المنتظر أن تبلغ خلال سنة 2024 حوالي 96 % ، لتصل نسبة الإنجاز سنة 2027 إلى 98 % خلال السنة القادمة.

المؤشر 2.1.9: التطور السنوي لعدد زائري المو اقع الرسمية للوزارة

تسعى مختلف هياكل مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج إلى تعزيز وتطوير سياستها الاتصالية باعتبار أهميتها في التعريف بأنشطة الإدارة المركزية والبعثات بالخارج وبالسياسة الخارجية التونسية عموما إضافة الى تأمين التواصل مع المواطنين التونسيين بالداخل وبالخارج فضلا عن الأجانب المقيمين بتونس أو زائريها لمدّهم بالمعلومات والمعطيات المحينة الضرورية.

وفي هذا المجال، تعتمد مختلف هياكل الوزارة ضمن سياستها الاتصالية على المواقع الرسمية للوزارة وللبعثات بالخارج فضلا عن صفحات التواصل الاجتماعي.

✓ **تقديرات المؤشر2.1.9**

الهدف مؤشرات قيس أداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 2.1.9 التطور السنوي لعدد زائري المواقع الرسمية للوزارة	نسبة	50.58 %	52 %	53 %	55 %	60 %

في ضوء حدوث عطب فني طارئ على الموقع الرسمي للوزارة خلال السداسي الثاني من سنة 2022، فقد حال ذلك دون استغلاله على الوجه الأكمل. وقد تم تجاوز الإشكالات الفنية المشار إليها حيث شهد عدد زائري المواقع الرسمية للوزارة وللبعثات بالخارج تطورا ملحوظا سنة 2023 يقدّر بحوالي 50.58% مقارنة بإحصائيات السنة الفارطة وذلك تزامنا مع التطورات التي شهدتها الساحتان الدولية والإقليمية ومع زخم التظاهرات الدولية التي تم تنظيمها ببلادنا فضلا عن تعدد أنشطة ولقاءات السيد الوزير. وينتظر أن يتواصل الإقبال على زيارة المواقع الرسمية الخاصة بالوزارة وبالبعثات بالخارج نظرا لأهمية برنامج العمل الخاص بالسداسي الثاني من السنة الجارية.

إضافة للمواقع الإلكترونية الرسمية سعت الوزارة لمواكبة التطور الرقمي عبر التواصل من خلال عدد من الصفحات الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي تشمل:

- صفحة على شبكة "Facebook": تضم 447767 متابعا بزيادة تقدر بنسبة 11.1% مقارنة بسنة 2022. وقد سجلت هذه الصفحة تطورا ملحوظا في حجم عمليات الولوج إليها سنة 2023 بلغ نسبة 186% منها 26.5% من الخارج.
- حسابات على شبكة "Tweeter": منها حسابان خاصان بالوزارة تحت عنوان @TunisieDiplo و@MFATunisia يضمان تباعا 109900 و11300 متابعا مخصصان لتغطية أبرز فعاليات وأنشطة الوزارة فضلا عن حساب ثالث تحت عنوان @MfaNabil Ammar، تم إنشاؤه في شهر مارس 2023 لإستغلاله من خلال صياغة تغريدات السيد الوزير وتغطية أنشطته ولقاءاته مع نظرائه وكبار المسؤولين الأجانب، ويحظى بمتابعة 1773 متابعا.
- حساب على موقع Instagram: يضم 3000 متابعا.

المؤشر3.1.9: دورية عمليات التفقد للبعثات بالخارج

يعكس هذا المؤشر حرص الوزارة على تدعيم وتعميم عمليات التفقد للبعثات بالخارج والسهر على دوريتها قصد بلوغ القيام بعملية تفقد لكل بعثة مرة كل تسع سنوات أي القيام بـ10 عمليات تفقد على الأقل كل سنة. وتندرج عمليات التفقد في إطار حرص الوزارة على مزيد حوكمة المهمة وبرامجها ومقاومة الفساد والتوقي منه.

✓ **تقديرات المؤشر3.1.9**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر3.1.9 دورية عمليات التفقد للبعثات بالخارج	عدد	05	08	9	10	10

تم خلال السداسي الأول من سنة 2023 إجراء ثلاث (03) مهمات تفقد شملت بعثتنا الدائمة لدى اليونسكو وقنصليتنا العامة بباريس وقنصليتنا ببانتان وهو ما يمثل حوالي 50% من جملة عمليات التفقد التي تم القيام بها خلال سنة 2022. وتواصل الوزارة محاولة تجاوز الإشكالات المتصلة بتحسين التنسيق بين مختلف هياكل الرقابة والتفقد المتداخلة، ولا سيما الراجعة بالنظر لرئاسة الحكومة ووزارة المالية، لتأمين أكبر عدد ممكن من مهمات التفقد والمتابعة خلال السداسي الثاني من السنة الجارية بهدف الترفيع في هذه النسبة تدريجيا والوصول إلى العدد المنشود (10) عمليات تفقد بحلول سنة 2027.

❖ **المحور الاستراتيجي 2: ضمان التصرف الفعال في موارد الوزارة.**

- **الهدف2.9 : ترشيد التصرف في الموارد البشرية باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان.**

يندرج هذا الهدف في إطار الاستراتيجية الوطنية لتحديث الإدارة وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها وذلك بالاعتماد أساسا على تحسين التصرف في الموارد البشرية عبر التكوين والرسكلة واعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات مع ضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الاعوان.

- **تقديم المؤشرات:**

المؤشر9 .1.2: نسبة انجاز كتلة الأجور مقارنة بالتوقعات

يهم هذا المؤشر الاعتمادات المرصودة للتأجير.

✓ **تقديرات المؤشر1.2.9**

الهدف مؤشرات قيس أداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 9-2-1. نسبة انجاز كتلة الأجور مقارنة بالتوقعات	نسبة	100 %	100 %	100 %	100 %	100 %

لم تتمكن مصالح الوزارة من بلوغ نسبة 100 % في انجاز كتلة الأجور وذلك بسبب الغاء مناظرة خارجية لانتداب كتبة الشؤون الخارجية وكذلك لتأخّر تسمية رؤساء بعض البعثات بالخارج.

المؤشر9 .2.2: نسبة المشاركين في الدورات التكوينية والتربصات ذات الأولوية

يهتم هذا المؤشر بمتابعة المشاركين في الدورات التكوينية والتربصات ذات الأولوية

✓ **تقديرات المؤشر2.2.9**

الهدف مؤشرات قيس أداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 2.2.9 نسبة المشاركين في الدورات التكوينية والتربصات ذات الأولوية	نسبة	50%	50%	51%	53%	55%

سجّل هذا المؤشر خلال السداسي الأول من سنة 2024 ارتفاعا طفيفا مقارنة بالنسبة المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2023 ويرجع ذلك بالأساس لتأخّر الانطلاق الفعلي للأكاديمية الدبلوماسية التي من المنتظر أن تساهم بصفة إيجابية في تطور نسبة المنتفعين من الدورات التكوينية خلال السداسي الثاني من السنة الجارية خلال السنوات المقبلة.

المؤشر3.2. 9: نسبة تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية

تسهر الوزارة على ضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين في التسميات الوظيفية وتعمل على تحسين هذه النسبة بصورة حثيثة، حيث تسعى الى أن تبلغ هذه النسبة 40 % سنة 2027.

✓ **تقديرات المؤشر3.2.9**

الهدف مؤشرات قيس أداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 9-2-3. نسبة تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية	نسبة	35 %	35%	36%	37%	40%

شهد هذا المؤشر تطورا ملحوظا خلال السداسي الأول من سنة 2023 حيث بلغ نسبة تقدر بحوالي الـ35% على مستوى خطتي رئيس قسم ومدير مساعد، وهو ما يعني أنّ الهدف المتمثل في تكافؤ الفرص بين الجنسين بالوزارة قد تحقق خاصة إذا ما اخذنا بعين الاعتبار أن نسبة العنصر النسائي بالوزارة لا تتجاوز حدود الـ30 %. ومن المنتظر أن نسجل خلال سنة 2024 تطورا يعكس مزيد تدعيم النسبة المذكورة تبعا لصدور التنظيم الهيكلي الجديد للوزارة ولما يقتضيه سدّ الشغورات الناجمة عن الحركة السنوية.

▪ الهدف 3.9: ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية

يندرج هذا الهدف في إطار المحافظة على التوازنات المالية وضمان ديمومة الميزانية إعتبارا للأولوية التي تكتسيها التوازنات المالية في ظل شّح الموارد وما يترتب عن ذلك من ضرورة العمل على تطوير التصرف في الاعتمادات المالية للوزارة وممتلكاتها وحسن تنفيذ الميزانية من حيث الإعداد والإنجاز من خلال تحسين التصرف في روزنامة صرف الاعتمادات المالية وإحكام التصرف في الممتلكات وترشيد مصاريف التسيير مع العمل على تحسين ظروف العمل.

- **تقديم المؤشرات:**

المؤشر 9 .1.3: نسبة انجاز الميزانية

تم ضبط هذا المؤشر بهدف حسن تنفيذ الميزانية من حيث الإعداد والإنجاز وذلك من خلال تحسين التصرف في روزنامة صرف الاعتمادات المالية وتحقيق التوازنات المالية.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 9.1.3**

الهدف مؤشرات قيس أداء	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 9-3-1. نسبة انجاز الميزانية	%نسبة	97.64%	99 %	100 %	100 %	100 %

تمّ التّوصل خلال سنة 2023 لنسبة إنجاز مقبولة تمثلت في 97.6% على مستوى نسبة انجاز الميزانية، في انتظار تحقيق نسبة إنجاز تقارب 100 % سنة 2024 وذلك رغم الصعوبات المتصلة بوضعية الميزانية العامّة للدولة.

المؤشر 9 .2.3: حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

يرمي هذا المؤشر الى مقارنة حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة بميزانية المهمة. فبالرغم من أهمية برنامج القيادة والمساندة في تأمين وظائف الدعم للبرامج الأخرى فإن السعي متواصل لترشيد نفقات هذا البرنامج قصد توفير الإمكانيات المالية اللازمة لبرنامجي العمل الدبلوماسي والعمل القنصلي والتونسيين بالخارج.

✓ **تقديرات المؤشر 9.2.3**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 9-3-2. حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة	نسبة %	6.8%	7.3%	7.8%	7.9%	8%

بلغت نسبة حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بالميزانية الجملية للمهمة خلال سنة 2023 الـ6.8% لتقارب بذلك النسبة المنشودة المتمثلة في الـ 8% التي تعتبر مثالية لضمان توفير الإمكانيات المالية اللازمة لبرنامجي العمل الدبلوماسي والعمل القنصلي والتونسيين بالخارج وهو ما يبرّر السّعي للحفاظ عليها خلال السنوات القادمة.

✓ **المؤشر 9 .3.3: كلفة التسيير لكل عون**

يسعى البرنامج من خلال هذا المؤشر الى ابراز مدى نجاعة سياسة ترشيد الاستهلاك التي ينتهجها وذلك عبر مزيد التحكم في كلفة التسيير بالإدارة المركزية. وقد تم الاقتصار في احتساب هذا المؤشر على الإدارة المركزية وتم استثناء البعثات بالخارج باعتبار وأن كلفة التسيير بالخارج تختلف حسب غلاء المعيشة ببلدان الاعتماد.

✓ **تقديرات المؤشر 9.3.3**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2024	تقديرات		
		2023		2025	2026	2027
المؤشر 9-3-3. كلفة التسيير لكل عون	ألف دينار	41.600	40.000	20.000	17.000	16.000

بالرغم من المجهودات المبذولة في سبيل مزيد التحكم في كلفة التسيير بالإدارة المركزية، لا زال هذا المؤشر يشهد ارتفاعا نسبيا منذ سنوات نظرا للتقلص المتواصل لعدد الاعوان بالوزارة جرّاء إحالة عدد كبير منهم على لتقاعد دون اجراء انتدابات جديدة.

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة والمساندة

الوحدة: ألف دينار

البرنامج	الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2025	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2025	دعائم الأنشطة
القيادة والمساندة	الهدف 9-1- : تطوير حوكمة المهمة وبرامجها	المؤشر 1.1.9: النسبة السنوية لإنجاز القرارات والتوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة	97%	- نشاط 1: القيادة	3978	إحداث مدونة سلوك لأعوان وزارة الشؤون الخارجية
		المؤشر 2.1.9: التطور السنوي لعدد زائري المواقع الرسمية للوزارة	53 %	- نشاط 2: التصرف في الموارد البشرية	7182	
		المؤشر 3.1.9: دورية عمليات التفقد للبعثات بالخارج	9%	-نشاط 3: الدعم والخدمات اللوجستية	15825	إعداد دليل إجراءات للتصرف الإداري والمالي للبعثات بالخارج
	الهدف 9-2- : ترشيد التصرف في الموارد البشرية باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان	المؤشر 1.2. 9: نسبة انجاز كتلة الأجور مقارنة بالتوقعات	100%			
		المؤشر 2.2. 9: نسبة المشاركين في الدورات التكوينية والتربصات ذات الأولوية	51%			
		المؤشر 3.2. 9: نسبة تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية	36%			
	الهدف 9-3- : ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية	المؤشر 1.3. 9: نسبة انجاز الميزانية	100%			
		المؤشر 2.3. 9: حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة	7.8%			
		المؤشر 3.3. 9: كلفة التسيير لكل عون	20%			

جدول عدد 02:

تقديرات ميزانية البرنامج9

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2023	ق م 2024 (1)	تقديرات 2025 (2)	الفارق	
				المبلغ (2) – (1)	النسبة %
نفقات التأجير	8 606	12 000	12160	160	1.3%
نفقات التسيير	8 404	9 500	9835	335	3.5%
نفقات التدخلات	217	310	610	300	96%
نفقات الإستثمار	1 583	5 600	4380	1220	77%
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع	**18 813**	**27 410**	**26985**	**425**	**1.5%**

جدول عدد 03:

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

النفقات	انجازات 2023	قانون المالية 2024	تقديرات		
			2025	2026	2027
نفقات التأجير	8606	12000	12160	12439	17439
نفقات التسيير	8407	9500	9835	9900	9900
نفقات التدخلات	217	310	610	610	610
نفقات الاستثمارات	1583	5600	4380	4500	4500
الاكاديمية الدبلوماسية	-	-	-	-	-
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	18813	27410	26985	27449	32449
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	18813	27410	26985	27449	32449

بطاقات مؤشرات قيس الأداء

لبرنامج

العمل الدبلوماسي

بطاقة مؤشر الأداء: عدد اللقاءات رفيعة المستوى ذات الطابع السياسي بتونس

رمز المؤشر: 1.1.1

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تعزيز المشاورات السياسية الثنائية.
2. **تعريف المؤشر:** يهتم هذا المؤشر بمتابعة التطور العددي السنوي للقاءات رفيعة المستوى ذات الطابع السياسي بتونس.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** المجموع السنوي للقاءات رفيعة المستوى ذات الطابع السياسي بتونس.
2. **وحدة المؤشر:** العدد.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة المركزية
4. **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 250**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارات العامة السياسية.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
عدد اللقاءات رفيعة المستوى ذات الطابع السياسي بتونس	عدد	167	170	180	195	2020

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

يتعلق هذا المؤشر بمتابعة عدد اللقاءات السياسية رفيعة المستوى التي يجريها السيد الوزير والسيد كاتب الدولة مع نظرائهم وكبار المسؤولين الأجانب في إطار زيارات العمل التي يؤدونها إلى تونس. ويمّكن هذا المؤشر من متابعة مدى تقدم نسق المشاورات والتنسيق مع الدول الشقيقة والصديقة في المواضيع والقضايا ذات الاهتمام المشترك وفتح سبل التعاون الثنائي في مختلف القطاعات. كما يمّكن هذا المؤشر من ابراز المجهودات التي تقوم بها المهمة لتوظيف العلاقات الدبلوماسية خدمة مصالح تونس والدفاع عنها.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

يعكس هذا المؤشر الجهود المبذولة من قبل المهمة لتعزيز المشاورات السياسية الثنائية إلا أنه لا يبرز نتائج هذه المشاورات والتي تبقى ذات طابع خصوصي وداخلي لنشاط الوزارة ولا يمكن تضمينه بوثائق الأداء.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد اللقاءات رفيعة المستوى ذات الطابع السياسي بالخارج

رمز المؤشر: 2.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تعزيز المشاورات السياسية الثنائية.
2. **تعريف المؤشر: يهتم هذا المؤشر بمتابعة التطور العددي السنوي للقاءات رفيعة المستوى ذات الطابع السياسي بالخارج.**
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** المجموع السنوي للقاءات رفيعة المستوى ذات الطابع السياسي بالخارج.
2. **وحدة المؤشر: العدد.**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: البعثات الدبلوماسية والدائمة بالخارج.**
4. **تاريخ توفر المؤشر: سنويا**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: .200**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** البعثات الدبلوماسية والدائمة بالخارج.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
عدد اللقاءات رفيعة المستوى ذات الطابع السياسي بالخارج	عدد	158	161	165	170	180

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

يتعلق هذا المؤشر بمتابعة عدد اللقاءات السياسية رفيعة المستوى التي يجريها السيد الوزير والسيد كاتب الدولة مع الوزراء وكتاب الدولة وكبار المسؤولين الأجانب عند قيامهم بمهمات بالخارج. كما يشمل هذا المؤشر اللقاءات التي يجريها رؤساء بعثاتنا الدبلوماسية بالخارج مع أعضاء الحكومة ببلد الاعتماد. ويمكن هذا المؤشر من متابعة مدى تقدم نسق المشاورات والتنسيق مع الدول الشقيقة والصديقة في المواضيع والقضايا المشتركة وفتح سبل التعاون الثنائي في مختلف القطاعات. كما يمكن هذا المؤشر من ابراز المجهودات التي تقوم بها المهمة لتوظيف العلاقات الدبلوماسية لخدمة مصالح تونس والدفاع عنها.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

يعكس هذا المؤشر الجهود المبذولة من قبل المهمة لتعزيز المشاورات السياسية الثنائية إلا أنه لا يبرز نتائج هذه المشاورات والتي تبقى ذات طابع خصوصي وداخلي لنشاط الوزارة ولا يمكن تضمينها بوثائق الأداء.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة المشاركة التونسية في الاجتماعات متعددة الأطراف رفيعة المستوى

رمز المؤشر: 1.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1-الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المساهمة في تعزيز حضور تونس على المستوى الدولي ودعم صورتها في الخارج.

2-تعريف المؤشر: يهتم هذا المؤشر بمتابعة نسبة المشاركة التونسية في الاجتماعات متعددة الأطراف رفيعة المستوى.

3-طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد المشاركات التونسية في الاجتماعات متعددة الأطراف رفيعة المستوى/ العدد الجملي لهذه الاجتماعات.
2. **وحدة المؤشر: نسبة.**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارات السياسية والبعثات الدبلوماسية والدائمة بالخارج.**
4. **تاريخ توفر المؤشر: سنويا**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 98%**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارات السياسية والبعثات الدبلوماسية والدائمة بالخارج.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة المشاركة التونسية في الاجتماعات متعددة الأطراف رفيعة المستوى	نسبة	-	85%	87%	90%	94%

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

يتعلّق هذا المؤشر بمتابعة تطور نسبة المشاركات التونسية في الاجتماعات متعددة الأطراف رفيعة المستوى (قمم، مؤتمرات، الجلسات العامة للهيئات الأممية...) بتمثيل رفيع المستوى. وتكمن الغاية من هذا المؤشر في تقييم نجاعة حضور تونس في هذه المناسبات العامة على المستوى الدولي ومجهوداتها للتنسيق وتعزيز التشاور على مستوى متعدد الأطراف للدفاع على مصالحنا والمساهمة في بلورة القرارات في اتجاه دعم مواقفنا والانتظارات المرجوة من نتائج هذه الاجتماعات.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

يعكس هذا المؤشر الجهود المبذولة من قبل المهمة لتعزيز المشاورات السياسية الثنائية إلا أنه لا يبرز نتائج هذه المشاورات والتي تبقى ذات طابع خصوصي وداخلي لنشاط الوزارة ولا يمكن تضمينها بوثائق الأداء.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الترشحات التونسية المقبولة في المناصب الشاغرة بالمنظمات الدولية والإقليمية مقارنة بجملة الترشحات المقدمة

رمز المؤشر: 1.2.3

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** المساهمة في تعزيز حضور تونس على المستوى الدولي ودعم صورتها في الخارج.
2. **تعريف المؤشر:** يهتم هذا المؤشر نسبة قبول الترشحات التونسية المقدمة في المناصب الشاغرة بالمنظمات الدولية والإقليمية.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** قسمة عدد الترشحات المقبولة على عدد الترشحات المقدمة للمناصب الشاغرة.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة المركزية والبعثات الدبلوماسية والممثليات الدائمة.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 40%**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارات العامة السياسية.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة الترشحات التونسية المقبولة في المناصب الشاغرة بالمنظمات الدولية والإقليمية مقارنة بجملة الترشحات المقدمة	**نسبة**	**30%**	**30%**	**32%**	**35%**	**38%**

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

تعكس التقديرات المتعلّقة بهذا المؤشّر سعي الوزارة إلى تقديم ترشّحات للمناصب السامية الشاغرة من خلال العمل أوّلا على التعريف بها وتحسيس المعنيين بالأمر بضرورة تقديم ترشحاتهم ومن خلال العمل على إنجاحها في مرحلة ثانية عن طريق حشد الدعم اللازم لدى مختلف الدول الصديقة والشقيقة. وقد تمّ تقدير بلوغ هذا المؤشّر نسبة 38% في أفق سنة 2027.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

يمكن لوزارة الشّؤون الخارجيّة التحسيس بأهميّة تقديم ترشّحات جديّة ودعم هذه الترشّحات أمّا نجاحها فهو مرهون بعدّة عوامل وظروف مرتبطة بطبيعة المنصب وكفاءة المترشّحين وطرق الإنتداب وقيمة المرشحين من قبل الدّول الأخرى.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة مهمات السلام التي تشارك فيها تونس مقارنة بالعدد الجملي لمهمات حفظ السلام القائمة

رمز المؤشر: 3.2.1

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** المساهمة في تعزيز حضور تونس على المستوى الدولي ودعم صورتها في الخارج.
2. **تعريف المؤشر:** يهتم هذا المؤشر بمتابعة نسبة مهمات السلام التي تشارك فيها تونس على العدد الجملي لمهمات حفظ السلام القائمة
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** قسمة عدد مهمات السلام التي تشارك فيها تونس على العدد الجملي لمهمات حفظ السلام القائمة.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة المركزية والبعثات الدبلوماسية والممثليات الدائمة.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 75%**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارات العامة السياسية.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
عدد مهمات السلام التي تشارك فيها تونس بالمنطقتين العربية والافريقية على العدد الجملي لمهمات حفظ السلام القائمة.	نسبة	% 58.3	68%	69%	70%	71%

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

في إطار مراجعة إطار الأداء لمهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، تمّ إعتماد النسبة عوضا عن العدد بالنسبة لمهمات السلام التي تشارك فيها تونس الجملي لمهمات حفظ السلام القائمة بداية من سنة 2025 وقد تمّ تقدير المؤشر في حدود 70% في أفق سنة 2027.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

تطور نسبة المشاركة التونسية في مهمات حفظ السلام مرتبط أيضا بمشمولات وزارة الدفاع الوطني ومدى مساهمتها في تحقيق هذا الهدف.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد الأنشطة والمبادرات في المجال الإعلامي والتفاعل مع وسائل الإعلام

رمز المؤشر: 4.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** المساهمة في تعزيز حضور تونس على المستوى الدولي ودعم صورتها في الخارج.
2. **تعريف المؤشر:** يهتم هذا المؤشر بمتابعة تطور عدد الأنشطة والمبادرات في المجال الإعلامي والتفاعل مع وسائل الإعلام.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** العدد الجملي للأنشطة والمبادرات في المجال الإعلامي والتفاعل مع وسائل الإعلام.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** البعثات الدبلوماسية والممثليات الدائمة.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: .300**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارات العامة السياسية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
عدد الأنشطة والمبادرات في المجال الإعلامي والتفاعل مع وسائل الإعلام	عدد	228	235	240	245	250

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

يبرز هذا المؤشر مدى المجهودات التي تقوم بها البعثات للتفاعل مع وسائل الإعلام ويمكن من تقييم تحركاتها على مستوى مبادراتها الإعلامية لدعم صورة تونس في المشهد الإعلامي ببلد الإعتماد والتعريف بمميزات بلادنا وإنجازاتها ومكتسباتها والأنشطة والتحركات الاستباقية قصد التصدي لكل المغالطات التي قد تنشر أو تتداول حول بلادنا وذلك من خلال إنارة الرأي العام وكشف الحقائق وتقديم التوضيحات اللازمة. وتقوم به بعثاتنا بالخارج بتقييم نجاعة هذا المؤشر الهام من خلال متابعة تطور عدد الأنشطة الإعلامية وتنوع أشكالها ونسق التحركات ومدى جاهزية بعثاتنا للتفاعل مع وسائل الإعلام بمختلف مكوناتها.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

يعكس عدد الأنشطة الإعلامية التي تقوم بها البعثات مجهوداتها وتحركاتها لدعم إشعاع صورة تونس، إلا أنه لا يمكن قياس تأثيرات هذه التحركات والتدخلات ونتائجها بالدقّة المرجوة ومن ناحية أخرى يبقى مدى تطور عدد الأنشطة الإعلامية ونجاعتها مرتبطا بمدى توصل البعثات بالمعطيات المحيّنة والمبررات اللازمة وبصفة آنية من الهياكل التونسية لاستغلالها على الوجه المطلوب.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد المستثمرين الأجانب الذين زاروا تونس ببادرة من البعثات الدبلوماسية والقنصلية

رمز المؤشر: 1.3.1

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير جاذبية تونس في المجال الاقتصادي والثقافي..
2. **تعريف المؤشر:** يهتم هذا المؤشر بمتابعة التطور العددي السنوي للمستثمرين الأجانب الذين يزورون تونس ببادرة من البعثات الدبلوماسية والقنصلية.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد المستثمرين الأجانب الذين زاروا تونس ببادرة من البعثات الدبلوماسية والقنصلية.
2. **وحدة المؤشر:** العدد.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** البعثات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 300**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارات العامة السياسية والبعثات الدبلوماسية.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
عدد المستثمرين الأجانب الذين زاروا تونس ببادرة من البعثات الدبلوماسية والقنصلية	عدد	231	235	250	260	270

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

تميز عمل البعثات في السنوات الأخيرة بحركية على مستوى التواصل مع المستثمرين الأجانب ببلد الإعتماد وتشجيعهم على زيارة بلادنا في إطار مهمات عمل لبحث شراكات فاعلة مع شركات ومؤسسات تونسية. وقد تم تحديد القيمة المستهدفة في حدود 150 مستثمرا سنويا إلا أن الإنجازات تجاوزت التوقعات نظرا لتحسن مناخ الأعمال في تونس وهو ما ساهم في تشجيع المستثمرين الأجانب على الاهتمام بالسوق التونسية إلى جانب مجهودات بعثاتنا بالخارج لحثهم على زيارة بلادنا. وفي هذا الإطار تم تسجيل تنقّل 231 مستثمر إلى تونس ببادرة من بعثاتنا لعنوان سنة 2023مقابل تقديرات في حدود 105 لنفس السنة و120 بعنوان سنة 2024. ونظرا لمراجعة إطار الاداء الخاص ببرنامج العمل الدبلوماسي والتركيز على تثمين الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية وتخصيص اعتمادات لها للمرة الأولى موجهة لدعمها فإنه من المتوقع أن يرتفع هذا العدد بشكل ملحوظ خلال السنوات المقبلة ولذلك تم تعديل التقديرات بعنوان سنة 2025 وضبطها في حدود 250 عوضا عن 130.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

لا يمكن هذا المؤشر من تقييم نتائج هذه الزيارات ومدى تحقيقها لشراكات فاعلة وتحفيز المستثمرين الأجانب لبعث مشاريعهم بتونس. ويبقى هذا المعطى مرتبط بمدى تفاعل الهياكل التونسية مع المستثمرين خلال زيارتهم إلى بلادنا والتسهيلات الإدارية والإجرائية التي يتم توفيرها لفائدتهم وقصد حثهم على الاستقرار ببلادنا.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة التظاهرات الاقتصادية والتجارية والثقافية المنظمة من قبل البعثات الدبلوماسية والقنصلية ببلدان الإعتماد مقارنة بالعدد الجملي للتظاهرات المبرمجة

رمز المؤشر: 2.3.1

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: تطوير جاذبية تونس في المجال الاقتصادي والثقافي.
2. **تعريف المؤشر**: يهتم هذا المؤشر بمتابعة التطور السنوي لنسبة التظاهرات الاقتصادية والتجارية والثقافية المنظمة من قبل البعثات الدبلوماسية والقنصلية ببلدان الإعتماد مقارنة بالعدد الجملي للتظاهرات المبرمجة
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر**: عدد التظاهرات الاقتصادية والتجارية والثقافية المنظمة/ العدد الجملي للتظاهرات الاقتصادية والثقافية المبرمجة.

2- **وحدة المؤشر**: العدد.

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: البعثات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج.

4- **تاريخ توفر المؤشر**: سنويا

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر: 90%**

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: الإدارات العامة السياسية والبعثات الدبلوماسية.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1- **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة التظاهرات الاقتصادية والتجارية والثقافية المنظمة من قبل البعثات الدبلوماسية والقنصلية ببلدان الإعتماد مقارنة بالعدد الجملي للتظاهرات المبرمجة.	عدد	-	-	75%	80%	85%

2- **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

سيمكن هذا المؤشر من متابعة نسبة إنجاز البعثات الدبلوماسية والقنصلية لبرامجها السنوية في مجال تنظيم التظاهرات الاقتصادية والتجارية والثقافية ومدى قدرتها على تنفيذ خطة عملها في إطار تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية. كما سيسهم تخصيص إعتمادات لهذه الأنشطة في مساعدة البعثات على حسن انجاز التظاهرات المبرمجة وتنفيذها بالشكل المطلوب والاستفادة من نتائج هذه

الأنشطة الاقتصادية والتجارية والثقافية للتعريف بمناخ الأعمال في بلادنا والترويج للمنتوجات التونسية في السوق المحلية ببلد الإعتماد والتعريف بالمخزون الثقافي والحضاري لتونس لدعم توافد السياح نحوها.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

بقدر ما يمكّن هذا المؤشر من قيس نجاعة جهود البعثات لتنفيذ برامجها في مجال تطوير جاذبية تونس في المجال والاقتصادي والثقافي إلا أن تنظيم هذه التظاهرات مرتبط بمدة تفاعل الهياكل الاقتصادية التونسية والقطاع الخاص في تونس للمساهمة في إنجاح هذه التظاهرات بالمشاركة أو المساندة اللوجستية والفنية.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الإتفاقيات المبرمة والمحينة في المجال الاقتصادي والتجاري والثقافي مقارنة بعدد مشاريع الإتفاقيات في طور المفاوضات.

رمز المؤشر: 3.3.1

I. الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: تطوير جاذبية تونس في المجال الاقتصادي والثقافي.

2- **تعريف المؤشر**: يهتم هذا المؤشر بمتابعة التطور السنوي لنسبة الإتفاقيات المبرمة والمحينة في المجال الاقتصادي والتجاري والثقافي مقارنة بعدد مشاريع الإتفاقيات في طور المفاوضات.

3- **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر**: عدد الإتفاقيات المبرمة والمحينة في المجال الاقتصادي والتجاري والثقافي/ العدد الجملي لمشاريع الإتفاقيات في طور المفاوضات.

2- **وحدة المؤشر**: العدد.

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: البعثات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج.

4- **تاريخ توفر المؤشر**: سنويا

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر: 40%**

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: الإدارات العامة السياسية والبعثات الدبلوماسية.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة الإتفاقيات المبرمة والمحينة في المجال الاقتصادي والتجاري والثقافي مقارنة بعدد مشاريع الإتفاقيات في طور المفاوضات	نسبة	-	-	25%	30%	35%

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

يهتم هذا المؤشر بضبط نسبة الإتفاقيات المبرمة والمحينة خلال السنة مقارنة بالعدد الجملي للاتفاقيات التي هي في طور المفاوضات. ويبرز هذا المؤشر نجاعة البعثات الدبلوماسية في جرد قائمة الإتفاقيات وإعادة تنشيط مسار المفاوضات والتفاعل مع سلطات بلد الإعتماد من جهة والسلطات التونسية من جهة أخرى لتذليل الصعوبات التي تحول دون استكمال هذه المفاوضات والتدخل لتسريع نسق المفاوضات والتنسيق بين المتداخلين وتقريب وجهات النظر لتجسيدها ضمن مشاريع هذه الإتفاقيات والحرص على إمضائها قصد تفعيلها في مرحلة لاحقة.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

يرتبط تطور نسبة هذا المؤشر بعديد العوامل من بينها مدى استعداد واستجابة الأطراف المتدخلة (من تونس وببلد الإعتماد) لمراكبة نسق المفاوضات وتحمسها للتسريع في استكمال الإتفاقيات الجارية وكذلك تفاعلها مع تحركات البعثة لعقد الاجتماعات التنسيقية سواء ببلد الإعتماد أو بتونس.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد إجتماعات اللجان المشتركة واللجان القطاعية.

رمز المؤشر: 1.4.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر:** العدد السنوي لاجتماعات اللجان المشتركة واللجان القطاعية.

2- **وحدة المؤشر:** العدد.

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارات السياسية البعثات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج.

4- **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر: 100**

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارات العامة السياسية والبعثات الدبلوماسية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
عدد إجتماعات اللجان المشتركة واللجان القطاعية	عدد	81	83	85	90	95

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

يسعى البرنامج من خلال هذا المؤشر إلى متابعة تطور مردودية ونجاعة البعثات في مجال تنشيط عمل اللجان المشتركة والقطاعية وتكثيف التعاون القطاعي والاستفادة من فرص التعاون المتوفرة. هذا بالإضافة إلى المشاركة في جميع الاجتماعات المتعلقة بالتعاون التقني وذلك على المستويين الثّنائي ومتعدّد الأطراف والمساهمة الفعّالة في خدمة لمصالح بلادنا خاصة بالنسبة للقطاعات الحيوية وذات أولوية وبحثا عن فضاءات شراكة جديدة ومتنوعة.

كما سيعمل البرنامج على توفير كافة آليات التنسيق مع الهياكل التونسية المعنية قصد تشجيع التحرّك الفاعل وتنشيط تحركاتها على مستوى البلدان الّتي تغطّيها بعثاتنا دون إقامة وهي عديدة وتمتلك إمكانيّات واعدة في مجال التعاون القطاعي.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

يرتبط تطور نسبة هذا المؤشر بعديد العوامل من بينها مدى استعداد الأطراف المتدخلة (من تونس وببلد الإعتماد) لتحديد رزنامة الاجتماعات والحرص على تنفيذها والإعداد المسبق لجدول أعمال هذه الاجتماعات والحرص على الترفيع في نسق انعقادها بهدف مزيد تفعيل نتائجها و ترجمتها في شكل اتفاقيات أو مذكرات تفاهم مشتركة.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الإتفاقيات المبرمة والمحينة على المستوى القطاعي مقارنة بعدد مشاريع الإتفاقيات في طور المفاوضات.

رمز المؤشر: 2.4.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** دعم علاقات التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف على المستوى القطاعي.

2- **تعريف المؤشر:** يهتم هذا المؤشر بمتابعة التطور السنوي لنسبة الإتفاقيات المبرمة والمحينة على المستوى القطاعي مقارنة بعدد مشاريع الإتفاقيات في طور المفاوضات.

3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر:** العدد السنوي للاتفاقيات المبرمة والمحينة على المستوى القطاعي / العدد الجملي للاتفاقيات التي هي في طور المفاوضات.

2- **وحدة المؤشر:** العدد.

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارات السياسية البعثات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج.

4- **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر: 45%**

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارات العامة السياسية والبعثات الدبلوماسية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة الإتفاقيات المبرمة والمحينة على المستوى القطاعي مقارنة بعدد مشاريع الإتفاقيات في طور المفاوضات	نسبة	-	-	30%	35%	40%

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

يهتم هذا المؤشر بتحديد نسبة الإتفاقيات المبرمة والمحينة في المجال القطاعي (جميع القطاعات باستثناء المجال الاقتصادي والتجاري والثقافي والأمني الذي يتم متابعته ضمن أهداف منفصلة) خلال السنة مقارنة بالعدد الجملي للاتفاقيات التي هي في طور المفاوضات. ويبرز هذا مدى المؤشر نجاعة البعثات الدبلوماسية في جرد قائمة الإتفاقيات وإعادة تنشيط مسار المفاوضات والتفاعل مع سلطات بلد الإعتماد من جهة والسلطات التونسية من جهة أخرى لتذليل الصعوبات التي تحول دون استكمال هذه المفاوضات والتدخل لتسريع نسق المفاوضات والتنسيق بين المتداخلين وتقريب وجهات النظر لتجسيدها والحرص على إمضائها قصد دخولها حيز التنفيذ.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

يرتبط تطور نسبة هذا المؤشر بعديد العوامل من بينها مدى استعداد الأطراف المتدخلة (من تونس وببلد الإعتماد) لمواكبة نسق المفاوضات وتحمسها للتسريع في استكمال الإتفاقيات الجارية وكذلك تفاعلها مع تحركات البعثة لعقد الاجتماعات التنسيقية سواء ببلد الإعتماد أو بتونس.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد اللقاءات الثنائية في مجال تعزيز التعاون الأمني

رمز المؤشر: 1.5.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: المساهمة في تعزيز الأمن الداخلي من خلال دعم التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف.

2- **تعريف المؤشر**: يهتم هذا المؤشر بمتابعة التطور السنوي لعدد اللقاءات الثنائية في مجال تعزيز التعاون الأمني.

3- **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر**: العدد السنوي للقاءات الثنائية ومتعددة الأطراف في المجال الأمني.

2- **وحدة المؤشر**: العدد.

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: الإدارات السياسية البعثات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج.

4- **تاريخ توفر المؤشر**: سنويا

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر: 200**

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: الإدارات العامة السياسية والبعثات الدبلوماسية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
عدد اللقاءات الثنائية في مجال تعزيز التعاون الأمني	عدد	177	180	185	187	190

2- **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

يهدف هذ المؤشر إلى متابعة تطور عدد اللقاءات الثنائية في مجال تعزيز التعاون الأمني بين تونس ومختلف الدول الصديقة والشقيقة وخاصة دول الجوار وبلدان حوض المتوسط من أجل التصدي والتوقي من الجريمة المنظمة والعابرة للحدود و ظاهرة الإرهاب وغيرها من المخاطر الأمنية التي لها بعد دولي وذلك بهدف تعزيز أمن تونس ومناعتها وحمايتها من كل تهديدات خارجية والحفاظ على استقرارها ورفاه شعبها.

إن تطور عدد هذه الإجتماعات وتنوع مضامينها ومواضيعها سيمكن من مزيد التنسيق بين الأجهزة والسلطات الأمنية وفقا لمقاربات شاملة وناجعة وفي إطار اتفاقيات تعاون تمكن من مزيد تعزيز الأمن الداخلي لبلادنا.

3- **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

يتضمن هذا المؤشر اللقاءات الثنائية التي يتم تنسيقها من قبل بعثاتنا بالخارج أو المصالح المركزية بالوزارة في إطار مشمولاتها لكنه لا يتضمن اللقاءات الأمنية ذات الطابع التقني والفني التي قد تعقد مباشرة بين السلطات المعنية بالبلدين.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة المشاركة التونسية في الإجتماعات متعددة الأطراف في المجال الأمني

رمز المؤشر: 2.5.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: المساهمة في تعزيز الأمن الداخلي من خلال دعم التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف.

2- **تعريف المؤشر**: يهتم هذا المؤشر بمتابعة التطور السنوي لنسبة المشاركة التونسية في الإجتماعات متعددة الأطراف في المجال الأمني.

3- **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر**: العدد السنوي للمشاركات التونسية في الإجتماعات متعددة الأطراف في المجال الأمني / العدد الجملي للاجتماعات المنعقدة.

2- **وحدة المؤشر**: العدد.

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: الإدارات السياسية البعثات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج.

4- **تاريخ توفر المؤشر**: سنويا

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر: 100%**

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: الإدارات العامة السياسية والبعثات الدبلوماسية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة المشاركة التونسية في الإجتماعات متعددة الأطراف في المجال الأمني	نسبة	%100	%100	%100	%100	%100

2- **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

يهدف هذ المؤشر إلى متابعة تطور المشاركة التونسية في الإجتماعات الثنائية في مجال تعزيز التعاون الأمني بين تونس ومختلف الدول الصديقة والشقيقة في إطار هياكل المنظمات الدولية والإقليمية المخصصة لمجالات التعاون الأمني من أجل التصدي والتوقي من الجريمة المنظمة والعابرة للحدود والإرهاب وغيرها من المخاطر الأمنية التي لها بعد دولي وذلك بهدف تعزيز أمن الدول المعنية ومناعتها من كل تهديدات خارجية والحفاظ على استقرارها ورفاه شعوبها.وإن تطور عدد هذه الإجتماعات متعددة الأطراف وتنوع مضامينها ومواضيعها سيمكن من مزيد التنسيق بين الدول المعنية وفقا لمقاربات شاملة وناجعة وفي إطار اتفاقيات تعاون تدفع نحو تعزيز الأمن الداخلي للبلدان المعنية.

3- **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

يقتضى هذا المؤشر تحديد نوعية الإجتماعات متعددة الأطراف التي تهم بلادنا والتي سيشملها الإحصاء باعتبار تعدد الإجتماعات واختلاف أطرها وصيغ المشاركة فيها وكذلك مستوى هذه المشاركة.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الإتفاقيات المبرمة والمحينة في المجال الأمني مقارنة بعدد مشاريع الإتفاقيات في طور المفاوضات

رمز المؤشر: 3.5.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: المساهمة في تعزيز الأمن الداخلي من خلال دعم التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف.

2- **تعريف المؤشر**: يهتم هذا المؤشر بمتابعة التطور السنوي لنسبة الإتفاقيات المبرمة والمحينة في المجال الأمني مقارنة بعدد مشاريع الإتفاقيات في طور المفاوضات.

3- **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر**: العدد السنوي الإتفاقيات المبرمة والمحينة في المجال الأمني / العدد مشاريع الإتفاقيات في طور المفاوضات.

2- **وحدة المؤشر**: العدد.

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: الإدارات السياسية البعثات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج.

4- **تاريخ توفر المؤشر**: سنويا

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر: 45%**

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: الإدارات العامة السياسية والبعثات الدبلوماسية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة الإتفاقيات المبرمة والمحينة في المجال الأمني مقارنة بعدد مشاريع الإتفاقيات في طور المفاوضات	نسبة	-	-	30%	35%	40%

2- **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

- يهتم هذا المؤشر بنسبة الإتفاقيات المبرمة والمحينة في المجال الأمني خلال السنة مقارنة بالعدد الجملي للاتفاقيات التي هي في طور المفاوضات. ويبرز هذا المؤشر نجاعة جهود البعثات الدبلوماسية في جرد قائمة الإتفاقيات وإعادة تنشيط مسار المفاوضات والتفاعل مع سلطات بلد الإعتماد من جهة و مع السلطات التونسية المعنية من جهة أخرى لتذليل الصعوبات التي تحول دون استكمال هذه

المفاوضات والتدخل لتسريع نسقها والتنسيق بين المتدخلين وتقريب وجهات النظر لتجسيدها ضمن مشاريع هذه الإتفاقيات والحرص على إمضائها قصد تفعيلها في مرحلة لاحقة خدمة للأمن الداخلي للبلدين.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

يرتبط تطور نسبة هذا المؤشر بعديد العوامل من بينها مدى استعداد الأطراف المتدخلة (من تونس وببلد الإعتماد) لمواكبة نسق المفاوضات وتحمسها للتسريع في استكمال الإتفاقيات الجارية وكذلك تفاعلها مع تحركات البعثة لعقد الاجتماعات التنسيقية سواء ببلد الإعتماد أو بتونس.

بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج
العمل القنصلي والتونسيين بالخارج

بطاقة مؤشر الأداء: معدل آجال إسداء الخدمات ومعالجة الطلبات

رمز المؤشر: 1.1.2

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين نجاعة وجودة الخدمات القنصلية ورقمنتها.
2. **تعريف المؤشر:** يهتم هذا المؤشر بمتابعة آجال إعداد الوثائق الإدارية (جوازات السفر، وثائق الحالة المدنية، ...) لفائدة الوافدين على البعثات بالخارج.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** تجميع المعطيات من البعثات بالخارج واحتساب معدل آجال اعداد الوثائق الإدارية.
2. **وحدة المؤشر:** يوم.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** البعثات بالخارج.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** يوم واحد (بدون احتساب الحالات الاستثنائية)
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** البعثات القنصلية.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
معدل آجال إسداء الخدمات القنصلية ومعالجة الطلبات	يوم	1	1	1	1	1

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

يسعى البرنامج الى المحافظة على نفس آجال منح الوثائق الإدارية والمقدر حاليا بيوم واحد وذلك دون الاخذ بعين الاعتبار الحالات الاستثنائية، والعمل على تقليص مدة انتظار المواطنين.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

لا يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار الحالات الاستثنائية والتي تتطلب مثلا استشارة السلطات التونسية المعنية قبل اسناد الوثيقة او عدم توفر التجهيزات اللازمة لاستخراج جوازات السفر لدى بعض البعثات او في حالة حدوث اعطاب تهم التجهيزات المخصصة.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تغطية التنقلات القنصلية للمناطق مرجع النظر

رمز المؤشر : 2.1.2

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين نجاعة وجودة الخدمات القنصلية ورقمنتها.
2. **تعريف المؤشر:** يهتم هذا المؤشر بمتابعة نسبة تغطية التنقلات القنصلية للمناطق مرجع النظر.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد التنقلات القنصلية مقارنة بعدد المناطق مرجع النظر.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** البعثات القنصلية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 100%**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** البعثات القنصلية.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة تغطية التنقلات القنصلية للمناطق مرجع النظر	نسبة	20%	30%	%50	%60	%70

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

يكتسي هذا المؤشر أهمية كبري في تحقيق الهدف المنشود من خلال استهداف الفئات من النوع الاجتماعي واعتماد دورية التنقلات القنصلية لتغطية أكثر ما يمكن من مناطق الدائرة القنصلية التي تشهد كثافة للجالية التونسية.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

يبقى هذا المؤشر رهين تفاعل الفئات المستهدفة مع التنقلات القنصلية، وكذلك عدد الدوائر القنصلية التي تغطيها البعثة حيث لا يمكن في بعض الحالات القيام بالتغطية الشاملة نظرا لبعد المسافات والتي تتطلب أكثر من يوم لتأمين التنقل القنصلي أو لأهمية عدد الدوائر .

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة رقمنة الخدمات القنصلية

رمز المؤشر: 3.1.2

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: تحسين نجاعة وجودة الخدمات القنصلية ورقمنتها.
2. **تعريف المؤشر**: يهتم هذا المؤشر بنسبة رقمنة الخدمات القنصلية والاستفادة من التحول الرقمي والتكنولوجي.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: احتساب عدد الخدمات الرقمية مقارنة بمجموع الخدمات القنصلية المسداة للمواطن.
2. **وحدة المؤشر**: عدد.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: البعثات القنصلية.
4. **تاريخ توفر المؤشر**: سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 50%**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: البعثات القنصلية.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة رقمنة الخدمات القنصلية	نسبة	10%	15%	25%	30%	35%

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

يشهد هذا المؤشر تطورا ولكن بنسق متوزان، ويهدف البرنامج إلى بلوغ نسبة 50% من رقمنة الخدمات القنصلية وخاصة الخدمات على الخط من خلال المشاريع الرقمية التي تعتزم الوزارة تنفيذها في الفترات القادمة.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

عدم كفاية الإطار البشري المتخصص لمتابعة وإدارة هذه المشاريع خاصة على مستوى عدد مهندسي الإعلامية والتقنيين بالإدارة المركزية.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة التدخلات ذات الطابع الاجتماعي للبعثات مقارنة بالمطالب الواردة

رمز المؤشر: 1.2.2

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: تعزيز التدخلات الاجتماعية للبعثات القنصلية بالخارج.
2. **تعريف المؤشر**: يهتم هذا المؤشر بمتابعة التدخلات ذات الطابع الاجتماعي التي تقوم بها البعثات.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: قسمة عدد التدخلات ذات الطابع الاجتماعي التي تقوم بها البعثات على العدد الجملي للمطالب الواردة عليها.
2. **وحدة المؤشر**: نسبة.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: البعثات القنصلية.
4. **تاريخ توفر المؤشر**: سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 100%**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: البعثات الدبلوماسية والقنصلية.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة التدخلات ذات الطابع الاجتماعي للبعثات مقارنة بالمطالب الواردة.	نسبة	%100	%100	%100	%100	%100

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

هذا المؤشر مرتبط بطبيعة الطلبات التي تتوصل بها البعثات حيث هناك العديد منها يعد خارجا عن صلاحيات البعثة وهو من مشمولات سلطات بلد الاعتماد أو الإدارات التونسية وبالتالي يتعين التوجه إليها مباشرة. في مقابل ذلك تتولى بعثاتنا القنصلية التدخل لفائدة بعض الفئات من الجالية دون التوصل بمطلب في الغرض.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

ارتفاع عدد الطلبات وتنوع مواضيعها والتي لا تدخل عادة ضمن مشمولات البعثة.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة التدخلات التي تقوم بها البعثات لدى سلطات بلد الاعتماد والسلط التونسية للدفاع على مصالح التونسيين بالخارج مقارنة بالحالات المسجلة

رمز المؤشر: 1.3.2

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: ضمان الدفاع على مصالح وحقوق التونسيين بالخارج.
2. **تعريف المؤشر**: يهتم هذا المؤشر بمتابعة التدخلات التي تقوم بها البعثات لدى سلطات بلد الاعتماد والسلط التونسية للدفاع على مصالح التونسيين بالخارج.
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: قسمة عدد التدخلات التي تقوم بها البعثات لدى سلطات بلد الاعتماد والسلط التونسية للدفاع على مصالح وحقوق التونسيين بالخارج مقارنة بالحالات المسجلة.
2. **وحدة المؤشر**: نسبة.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: البعثات القنصلية.
4. **تاريخ توفر المؤشر**: سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 100%
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: البعثات القنصلية.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
عدد التدخلات التي تقوم بها البعثات لدى سلطات بلد الاعتماد والسلط التونسية للدفاع على مصالح التونسيين بالخارج مقارنة بالحالات المسجلة	نسبة	%119	% 100	% 100	% 100	100%

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

إضافة إلى التفاعل مع المطالب الواردة عليها في مجال الدفاع عن حقوق ومصالح التونسيين بالخارج فإن بعثاتنا تبادر في بعض الأحيان بالتدخل لصالح بعض التونسيين ونذكر على سبيل المثال التدخل لصالح ورثة المتوفين بالخارج والذين ليس لهم سند عائلي او وضعية المحتجزين بمراكز الايواء.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

عديد التدخلات تتطلب تكليف محام أو مختصين في المجال القانوني أو الإداري ببلد الإعتماد وهو إجراء يتطلب كلفة مالية لا يمكن تحملها من قبل ميزانية البعثات.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد المبادرات والاتفاقيات المبرمة في مجال التعاون اللامركزي

رمز المؤشر: 1.4.2

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تعزيز وتفعيل اتفاقيات التعاون اللامركزي.
2. **تعريف المؤشر:** يهتم هذا المؤشر بالمساعي التي تقوم بها البعثات في إبرام الاتفاقيات في مجال التعاون اللامركزي
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** مجموع اللقاءات التي تقوم بها البعثات بهدف إبرام الاتفاقيات في مجال التعاون اللامركزي.
2. **وحدة المؤشر:** عدد.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** البعثات القنصلية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 100**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** البعثات القنصلية.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
عدد المبادرات والاتفاقيات المبرمة في مجال التعاون اللامركزي	عدد	94	94	95	97	99

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

يعكس هذا المؤشر المساعي المبذولة من قبل بعثاتنا بالخارج لإبرام الاتفاقيات في مجال التعاون اللامركزي ووضع آليات تعاون بين الجهات التونسية ونظيراتها ببلد الإعتماد.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

يتأثر تطور هذا المؤشر بمدى تجاوب سلطات بلد الإعتماد بخصوص المقترحات وكذلك ضرورة التنسيق مع السلطات التونسية لإبرام هذه الاتفاقيات والتي تتطلب حيزا زمنيا لا يمكن التحكم فيه.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تفعيل الاتفاقيات المبرمة في مجال التعاون اللامركزي

رمز المؤشر: 2.4.2

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: تعزيز وتفعيل اتفاقيات التعاون اللامركزي.
2. **تعريف المؤشر**: يهتم هذا المؤشر بمتابعة الاتفاقيات المفعلة في مجال التعاون اللامركزي
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: عدد الاتفاقيات المفعلة في مجال التعاون اللامركزي على العدد الجملي للاتفاقيات المبرمة في هذا المجال.
2. **وحدة المؤشر**: نسبة.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: البعثات القنصلية.
4. **تاريخ توفر المؤشر**: سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: **100%**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: البعثات القنصلية.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة تفعيل الاتفاقيات المبرمة في مجال التعاون اللامركزي	نسبة	% 85	85%	% 90	% 95	% 100

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

تعتبر نسب الاتفاقيات المفعلة في مجال التعاون اللامركزي مهمة ويسعى البرنامج الى أن تبلغ هذه النسبة 100 % خلال السنوات القادمة.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

يبقى تفعيل الاتفاقيات المبرمة رهين التفاعل الإيجابي للهياكل التونسية المعنية وتجاوب سلطات بلد الإعتماد.

بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج
القيادة والمساندة

بطاقة مؤشر الأداء: النسبة السنوية لإنجاز القرارات والتوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة

رمز المؤشر: 1.1.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: تطوير حوكمة المهمة وبرامجها.
2. **تعريف المؤشر**: يهتم هذا المؤشر بمتابعة مدى إنجاز القرارات والتوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: عدد القرارات والتوصيات المنجزة على العدد الجملي للقرارات والتوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة.
2. **وحدة المؤشر**: نسبة.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: الإدارة المركزية.
4. **تاريخ توفر المؤشر**: سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 98 %**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: الإدارة المركزية

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
النسبة السنوية لإنجاز القرارات والتوصيات المتخذة من قبل لجان القيادة	نسبة	% 97	%96	% 97	% 98	% 98

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

بالرغم من أن تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن لجان القيادة خاصة في المجال الدبلوماسي مرتبط ارتباطا وثيقا بالتقلبات التي تشهدها الساحة الدولية على كافة المستويات وجاهزية الهياكل الأخرى التونسية المتدخلة فإن النسبة المسجلة من قبل مصالح الرقابة والتقييم على مستوى هذا المؤشر تعتبر مرضية حيث بلغت سنة 2023 حوالي 95 % ومن المنتظر ان تتطور هذه النسبة.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

عدم توفر نظام معلوماتي أو آليات تمكن بكل دقة من متابعة جلسات عمل هذه اللجان والقرارات المتخذة ومدى إنجازها من قبل الهياكل المعنية.

بطاقة مؤشر الأداء: التطور السنوي لعدد زائري المو اقع الرسمية للوزارة

رمز المؤشر: 2.1.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: تطوير حوكمة المهمة وبرامجها.
2. **تعريف المؤشر**: يهتم هذا المؤشر بمتابعة التطور السنوي لعدد زائري المواقع الرسمية للوزارة
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: التطور السنوي لزائري المواقع الرسمية للوزارة والبعثات بالخارج.
2. **وحدة المؤشر**: نسبة.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: الإدارة المركزية.
4. **تاريخ توفر المؤشر**: سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:60 %**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: الإدارة المركزية

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
التطور السنوي لعدد زائري المواقع الرسمية للوزارة	نسبة	% 50.58	% 52	% 53	% 55	% 60

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

يشهد عدد زائري المواقع الرسمية للوزارة وللبعثات بالخارج وصفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي تطورا ملحوظا. ومن المنتظر أن يبلغ نسبة 60 %في أفق سنة 2027.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

تطور عدد الزائرين ونسبته لا تمكن من تحديد اهتمامات زوار الموقع الرسمي وتطلعاتهم قصد الإستجابة لحاجياتهم ضمن محتوى الموقع.

بطاقة مؤشر الأداء: دورية عمليات التفقد للبعثات بالخارج

رمز المؤشر: 3.1.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير حوكمة المهمة وبرامجها.
2. **تعريف المؤشر:** يهتم هذا المؤشر بمتابعة عمليات التفقد للبعثات بالخارج وذلك حرصا على تدعيم وتعميم عمليات التفقد للبعثات بالخارج والحرص على دوريتها للتمكن من القيام بعملية تفقد لكل بعثة بالخارج مرة كل 9 سنوات أي بلوغ 10 عمليات تفقد في السنة.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** العدد السنوي لعمليات التفقد للبعثات بالخارج
2. **وحدة المؤشر:** عدد.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** التفقدية العامة.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** 10
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** التفقدية العامة

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
دورية عمليات التفقد للبعثات بالخارج	عدد	5	8	9	10	10

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

بدأت دورية عمليات التفقد تسترجع نسقها العادي بعد تأثيرات جائحة كورونا ومن المبرمج أن يتم القيام بعشرة مهمات تفقد سنة 2024 وذلك بالتنسيق مع هياكل الرقابة العامة التي هي شريك أساسي في هذه العملية.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- وجود متدخلين آخرين يؤثرون على القيام بمهمات التفقد (هيئة الرقابة الإدارية والمالية،...)
- صعوبة تحديد رزنامة التفقد المعد من قبل مصالح الشؤون الخارجية نظرا لارتباط تحديد التاريخ مع هيئات الرقابة الأخرى
- تداخل تنفيذ رزنامة عمليات التفقد مع المهام الظرفية الأخرى المعهودة للتفقدية العامة.
- برمجة مهمات تفقد استثنائية بطلب من وزير الشؤون الخارجية في حالات شكوك في تواجد إخلالات بالبعثات بالخارج
- المؤشر المقترح لا يأخذ بعين الاعتبار تصنيف البعثات بالخارج حسب درجة مخاطر التصرف المحتملة حسب طبيعة وعدد العمليات المنجزة بالبعثة نظرا لغياب خريطة المخاطر.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة انجاز كتلة الأجور مقارنة بالتوقعات

رمز المؤشر: 1.2.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: ترشيد التصرف في الموارد البشرية باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الاعوان.
2. **تعريف المؤشر**: يهتم هذا المؤشر بمتابعة انجاز كتلة الأجور مقارنة بالتوقعات
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: حجم كتلة الأجور المنجزة على حجم كتلة الأجور المتوقعة
2. **وحدة المؤشر**: نسبة.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: إدارة الشؤون المالية.
4. **تاريخ توفر المؤشر**: سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 100 %
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: إدارة الشؤون المالية

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة انجاز كتلة الأجور مقارنة بالتوقعات	نسبة	%100	%100	100 %	100 %	100 %

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

تسعى المهمة الى تحقيق نسبة إنجاز لكتلة الأجور ب 100 % غير أن عدة عوامل مرتبطة خاصة بالحركة السنوية الدبلوماسية تحول دون ذلك حيث يسجل سنويا شغور عدة مناصب بالبعثات بالخارج لفترات متفاوتة.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

عادة ما تكون النسبة قارة ولا يمكن التحكم فيها باعتبار ارتباطها بتقديرات مضبوطة لعناصر التأجير .

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة المشاركين في الدورات التكوينية والتربصات ذات الاولوية

رمز المؤشر: 2.2.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: ترشيد التصرف في الموارد البشرية باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الاعوان.
2. **تعريف المؤشر**: يهتم هذا المؤشر بمتابعة المشاركين في الدورات التكوينية والتربصات ذات الاولوية
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: عدد المشاركين في الدورات التكوينية والتربصات ذات الأولوية على العدد الجملي للأعوان.
2. **وحدة المؤشر**: نسبة.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: إدارة الموارد البشرية.
4. **تاريخ توفر المؤشر**: سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 55%
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: إدارة الموارد البشرية

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة المشاركين في الدورات التكوينية والتربصات ذات الاولوية	نسبة	% 50	% 50	% 51	% 53	% 55

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

سجل هذا المؤشر ارتفاعا خلال سنة 2022 نظرا لإستعادة نسق التكوين والتربصات بعد فترة جائحة كورونا. ومن المتوقع أن يتطور هذا المؤشر في السنوات القادمة ليبلغ نسبة 55 % خاصة مع انطلاق الأكاديمية الدبلوماسية الدبلوماسية وانطلاق نشاطها التكويني حيث ينتظر ان ترتفع نسبة الموظفين المنفعين بالدورات التكوينية المخصصة.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

يتأثر هذا المؤشر بالإلتزامات المهنية للمشاركين في هذه الدورات والذين عادة ما يتم تكليفهم بمهمات بالخارج والتي تتزامن مع فترات التكوين نظرا لطبيعة عمل الوزارة وتعدد المهمات بالخارج للإطارات .

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية

رمز المؤشر: 3.2.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: ترشيد التصرف في الموارد البشرية باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الاعوان.
2. **تعريف المؤشر**: يهتم هذا المؤشر بمتابعة نسبة تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: عدد الخطط الوظيفية الممنوحة للمرأة على العدد الجملي للخطط الوظيفية.
2. **وحدة المؤشر**: نسبة.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: إدارة الموارد البشرية.
4. **تاريخ توفر المؤشر**: سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 40 %
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: إدارة الموارد البشرية

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية	نسبة	% 35	%35	%36	% 37	%40

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

سجل هذا المؤشر تطورا سنويا ملحوظا ويرجع ذلك بالأساس الى الزيادة في عدد الموظفات اللاتي تتوفر فيهن شروط التسمية في الخطط الوظيفية.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

يعتمد هذا المؤشر على العدد الجملى للأعوان من العنصر النسائي المباشرات بالمهمة دون الأخذ بعين الاعتبار الاتي تتوفر فيهن شروط التسمية في الخطط الوظيفية.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة انجاز الميزانية

رمز المؤشر: 1.3.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية.
2. **تعريف المؤشر**: يهتم هذا المؤشر بمتابعة نسبة انجاز الميزانية
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: حجم الميزانية المنجزة مقارنة بحجم الميزانية الممنوحة.
2. **وحدة المؤشر**: نسبة.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: إدارة الشؤون المالية.
4. **تاريخ توفر المؤشر**: سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 100 %
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: إدارة الشؤون المالية

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
نسبة انجاز الميزانية	نسبة	%97.64	%99	100 %	100 %	100 %

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

يمكن هذا المؤشر من متابعة مدى استغلال الميزانية المخصصة لتغطية النفقات و يحدد نسبة تنفيذ الميزانية ومدى التقيد بالاعتمادات المتوفرة وترشيدها وإحكام التصرف فيها وفقا للتقديرات.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

بالرغم من الجهود الرامية الى بلوغ نسبة انجاز بـ 100 % لميزانية المهمة فان عدة عوامل تتعلق بوضعية الميزانية العامة للدولة او بالإنعكاس المالي بالحركة السنوية الدبلوماسية تحول دون ذلك.

بطاقة مؤشر الأداء: حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

رمز المؤشر: 2.3.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية.
2. **تعريف المؤشر**: يهتم هذا المؤشر بمتابعة حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**: حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة على ميزانية المهمة.
2. **وحدة المؤشر**: نسبة.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: إدارة الشؤون المالية.
4. **تاريخ توفر المؤشر**: سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: 8 %
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: إدارة الشؤون المالية

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2024	التقديرات		
		2023		2025	2026	2027
حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة	نسبة	%6.8	%7.3	%7.8	%7.9	%8

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

تعتبر نسبة 8 % المخصصة من الميزانية لبرنامج القيادة والمساندة مثالية وتسعى المهمة الى الحفاظ عليها خلال السنوات القادمة.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

يتأثر هذا المؤشر بالمشاريع الجديدة التي تبرمجها الوزارة لتحسين المقرات أو تهيئتها وكذلك بالإنتدابات الجديدة لسد الحاجيات وهي عوامل تأثر على حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة من سنة إلى أخرى سواء بالإرتفاع أو التخفيض.

بطاقة مؤشر الأداء: كلفة التسيير لكل عون

رمز المؤشر: 3.3.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: ضمان ديمومة الميزانية وتحسين التصرف في الموارد المالية.
2. **تعريف المؤشر**: يهتم هذا المؤشر بمتابعة كلفة التسيير لكل عون
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر: حجم ميزانية التسيير على العدد الجملي للأعوان بالإدارة المركزية.**
2. **وحدة المؤشر: الف دينار.**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون المالية.**
4. **تاريخ توفر المؤشر: سنويا**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 16.000 الف دينار**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الشؤون المالية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات		التقديرات		
		2023	2024	2025	2026	2027
كلفة التسيير لكل عون	الدينار	41.600	40.000	20.000	17.000	16.000

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

بالرغم من المجهودات المبذولة في سبيل مزيد التحكم في كلفة التسيير بالإدارة المركزية، لا زال هذا المؤشر يشهد ارتفاعا نسبيا منذ سنوات نظرا للتقلص المتواصل لعدد الاعوان بالوزارة جراء خروج المئات منهم للتقاعد دون اجراء انتدابات جديدة.

3. **تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:**

يتأثر هذا المؤشر بالتغيرات المتعلقة بعدد الأعوان المباشرين سواء بالزيادة (انتدابات جديدة) أو النقصان (الإحالة على التقاعد أو الإحالة على عدم المباشرة والإلحاق).

بطاقة الفاعل العمومي

بطاقة عدد 1: الفاعل العمومي

1-التعريف

1- النشاط الرئيسي: التدريس والتكوين والتأهيل وتطوير الكفاءات والمهارات وإنجاز الدراسات والبحوث والتحاليل الاستشرافية والاستراتيجية في مجالات العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية. كما يعمل الفاعل العمومي على بناء شراكات دولية وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات مع المؤسسات المماثلة.

2- مرجع الأحداث: الأمر الحكومي عدد 630 لسنة 2019 المؤرّخ في 24 جويلية 2019 المتعلّق بإحداث الأكاديمية الدبلوماسية بتونس وضبط مشمولاتها وتنظيمها الإداري والمالي كما تم تنقيحه بالأمر عدد 296 لسنة 2023 المؤرّخ في 20 أفريل 2023.

3 - تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي: بصدد الإنجاز.

II الاستراتيجية والأهداف

1- الاستراتيجية: تهدف استراتيجية الأكاديمية الدبلوماسية الدولية بتونس إلى إحداث نقلة نوعية على مستوى تكوين في المجال الدبلوماسي لفائدة الإطارات الدبلوماسية والإطارات الأخرى (وزارات، سفارات أجنبية بتونس، منظمات مقيمة بتونس، منظمات وطنية إقليمية ودولية)، وتركيز منظومة تعتني بالدراسات والبحوث ونشرها وتوثيقها والمحافظة على الأرشيف الدبلوماسي وتعزيز التعاون الدولي في المجال.

2- الأهداف الاستراتيجيّة :

- ✓ الارتقاء بالتكوين والبحث في المجال الدبلوماسي-من أجل أن تكون الأكاديمية مرجع ومنارة على المستويين الوطني والدولي في المجال،
- ✓ انفتاح الأكاديمية على الفضاء الدولي (مؤسسات مماثلة، مراكز بحث، مؤتمرات دولية،)،
- ✓ تصور هوية أكاديمية للبحوث والدراسات الاستشرافية خاصة بالمؤسسة.
- ✓ المحافظة على الذاكرة الدبلوماسية

3- تدخّلات الفاعل العمومي :

- ✓ الإعداد والاشراف على الاستراتيجيات والأهداف الوطنية في المجال الدبلوماسي المتعلقة بالتكوين والبحث،
- ✓ قيادة وبرمجة المشاريع المندرجة في إطار الشراكة مع الهياكل الوطنية المعنية والجهات الأجنبية المماثلة،
- ✓ إعداد دليل أكاديمي مرجعي يتعلق بتقييم وتصنيف الدراسات العلمية المتعلقة بالمجال الدبلوماسي والاستراتيجي،
- ✓ تقديم وتوفير الآليات اللازمة للدعم الأكاديمي للإطارات والمؤسسات على المستوين الوطني والدولي،
- ✓ إعداد التقارير الدورية والحينية وإنجاز الدراسات المتعلقة بمجالات العمل الدبلوماسي وفق برامج مسبقة أو حسب الطلب،
- ✓ إعداد تقارير دورية حول منشورات وابحاث الأكاديمية،

- ✓ القيام بأنشطة اتصالية وتكوينية تهدف للتعريف بالمؤسسة وتحفيز وتطوير الشراكة بين الأكاديمية والقطاعات الأخرى، اعداد مقاربة اتصالية وخطة مبوبة وبرنامج تكويني بهدف التعريف بالمؤسسة وتطوير الشراكة بين الاكاديمية والناشطين والمهتمين بالمجال الدبلوماسي،
- ✓ إعداد وتنفيذ برامج تعاون في مجال التكوين الدبلوماسي والبحث وتبادل الخبرات على المستوى الوطني والدولي المتصل بمجال عمل الأكاديمية،
- ✓ تطوير المعارف والقدرات اللغوية والاتصالية،
- ✓ تثمين الأرشيف الدبلوماسي،
- ✓ تعزيز شراكات فاعلة مع هياكل التكوين والبحث على المستويين الوطني والدولي المماثلة وتفعيل وتحيين الاتفاقيات الممضاة،
- ✓ -تطوير أليات التكوين عن بعد وتوسيع مجالاته، والانفتاح والاعتماد على وسائل التكنولوجية الحديثة في التواصل والتكوين والبحث والتوثيق،
- ✓ اعداد وتنفيذ استراتيجية تكوين في المجال الدبلوماسي، فظلا عن خطة عمل استشرافية على المدي المتوسط لتطوير العمل والتكوين والبحث،

III- الميزانية متوسطة المدى:

الوحدة: ألف الدينار

البيان	إنجازات 2023	2024	التقديرات		
			2025	2026	2027
ميزانية التصرف					
- منحة بعنوان التأجير	-	600	1000	1500	2000
-منحة بعنوان التسيير	-	1000	1000	1000	1000
ميزانية الإستثمار	-	-			
نفقات التدخل	-		100	300	300
المجموع		1600	2100	2800	3300

بطاقة النوع الإجتماعي

بطاقة النوع الاجتماعي – تعهدات

1- السياق العام

تسهر وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، في إطار مشمولاتها ومجال تدخلها، على مواصلة مجهوداتها بنسق حثيث قصد دعم وتعزيز السياسة التي اعتمدتها بلادنا في مجال تكريس المساواة بين الجنسين وتثمين مقاربة النوع الاجتماعي. كما حرصت على المساهمة في الإيفاء بالتزاماتنا الدولية والأممية في هذ المجال لاسيما تعهداتنا بالتكريس الفعلي لأهداف التنمية المستدامة أجندا 2030 وخاصة الهدف الخامس "المساواة بين الجنسين" والهدف العاشر " الحد من أوجه عدم المساواة ".

وتحرص الوزارة، ضمن برامج عملها وأنشطتها، على الالتزام بحماية الحقوق المكتسبةِ للمرأة والعملِ على دعمها وتطويرها وضمانِ تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمّل مختلف المسؤوليات ودعم تواجدها بصورة فاعلة في المراكز القيادية ودوائر صنع القرار والحد من أوجه التمييز والسعي إلى تحقيق التناصف. وتواصل الوزارة جهودها لتكريس مأسسة مقاربة النوع الاجتماعي في سياستها واستراتيجيتها وإدماجها في التخطيط والتقييم والميزانيات وعلى مستوى البرامج.

كما تركزت جهودها على التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة التونسية وما يستدعي ذلك من بناء للقدرات وتطوير للمهارات وفتح آفاق رحبة وإزاحة الحواجز والعراقيل أمام فرص الخلق والإبداع حتى تكون المرأة عنصرا فاعلا ومقتدرا في تمثيل بلادنا بتميز بالخارج وذلك سواء ببلدان الإعتماد أو لدى المنظمات الدولية والإقليمية.

ومن ناحية أخرى، تولت الوزارة دعم انخراط بلادنا في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات السابقة بالإضافة إلى تعزيز التعاون مع الهيئات الأممية وتنسيق تقديم التقارير الوطنية ذات الصلة. ومن ناحية أخرى، حرصت الوزارة على تأمين المشاركة التونسية في الإجتماعات المخصصة لمواضيع المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق المرأة سواء على مستوى مجلس حقوق الإنسان أو الجمعية العامة للأمم المتحدة علاوة على الانضمام إلى المبادرات المتعلقة بالقرارات الدولية المتعلقة بتكريس حقوق المرأة وحمايتها من كافة أشكال العنف والتمييز. كما تم العمل على تفعيل عضوية بلادنا في المنتديات والتحالفات الدولية المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

تحرص المهمة على إيلاء النوع الاجتماعي أهمية خاصة عند وضع استراتيجيتها وذلك تماشيا مع الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي وتنفيذا للتشريعات والسياسات العمومية ذات الصلة. وفي هذا الإطار، تواجه المهمة جملة من التحديات في علاقة بالنوع الاجتماعي، منها ما يتعلق بالمسار المهني للمرأة في قطاع الديبلوماسية ومنها ما يخص مجال الخدمات المسداة من قبل المهمة لفائدة الجالية التونسية بالخارج والإحاطة بها والدفاع عن مصالحهم وكيفية تحسينه بما من شأنه أن يراعي متطلبات النوع الاجتماعي، هذا بالإضافة إلى دعم دور المرأة التونسية على المستوى الدولي.

في هذا الإطار، تعمل المهمة على دعم تواجد المرأة في المناصب العليا ومراكز صنع القرار في قطاع الديبلوماسية وتمكينها من ظروف النجاح، ودعم دور هذا المرأة وتعزيز مكانتها في هذا المجال. كما تسعى المهمة لتحقيق التكافؤ في الفرص بين الجنسين وتمكين المرأة من مسار مهني متقارب من المسار المهني للرجل من حيث الترقيات وتقلد المناصب العليا والتعيينات بالخارج، حيث ما يبقى التفاوت ملحوظا بين الوضعية المهنية للمرأة والرجل. أما بخصوص تطوير الخدمات وتسهيلها حتى تراعي النوع الاجتماعي، فان المهمة تسعى انطلاقا من عملية تقييمية للاحتياجات لتأهيل المقرات الديبلوماسية والقنصلية بما يتماشى والمعايير الدولية المراعية للنوع الاجتماعي على مستوى الجالية التونسية بالخارج وغيرها من طالبي الخدمة من الأجانب. وتتطلب هذه العملية المتابعة والتحسين المستمر حسب إحكام توظيف الإمكانيات المتاحة وبرمجة مجموعة من الأنشطة، ضمن الميزانية، تكريس مقاربة النوع الإجتماعي .

وفي هذا السياق، اعتمدت الوزارة مبدأ تكافؤ الفرص في التسميات في الخطط الوظيفية بالإدارة المركزية وكذلك بالبعثات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج حيث ضبطت معايير موضوعية تقوم على الكفاءة والجدارة دون تمييز بين الجنسين. وبلغت تمثيلية المرأة، خلال سنة 2023، في التسميات في خطة رئيس بعثة دبلوماسية نسبة **26 %** ونسبة **11 %** في خطة رئيس بعثة قنصلية. وبلغت هذه النسبة في إطار التعيينات للعمل بالخارج **29%.**

أما فيما يتعلق بالتسميات في الخطط الوظيفية بالإدارة المركزية فقد بلغت هذه النسبة **34 %** منها **44 %** في خطة مدير مساعد و**26 %** في خطة مدير. وبلغ تواجد المرأة في مختلف اللجان بالوزارة أو اللجان القطاعية والوطنية نسبة **20%.** وتمثل نتائج هذه الإحصائيات مؤشرا إيجابيا ضمن مقاربة الوزارة لتكريس النوع الاجتماعي ودعم تمثيلية المرأة في مواقع أخذ القرار والخطط الوظيفية مقارنة بمستوى المؤشر المرجعي للنسبة المنشودة والمقدرة بـ **30%.**

ولتجسيم توجه المهمة لتكريس مقاربة النوع الاجتماعي ضمن الميزانية فقد تم ضبط مجموعة من الأنشطة موزعة على مختلف برامج المهمة تتعلق بتفعيل الأثر الثاني من الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي والمتعلق بالرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس والهياكل ومواقع صنع القرار وكذلك الأثر الثاني من هذه الخطة والمتمثل في "سياسات عمومية ومخططات تنموية وميزانيات تعتمد النوع الاجتماعي" .

1.1 الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج 1: العمل الدبلوماسي

الهدف الاستراتيجي : المساهمة في تعزيز حضور تونس على المستوى الدولي ودعم صورتها في الخارج[1]

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة	الأسباب الضمنية	الأسباب الجذرية
الهدف العملياتي 1: دعم ترشيح المرأة في المناصب الشاغرة بالمنظمات الدولية والإقليمية	- عدم اطلاع الفئات المستهدفة على المناصب الشاغرة بالمنظمات الدولية والإقليمية عدم توفر بنك معطيات حول الكفاءات النسائية التي يمكن ترشيحها في المناصب الشاغرة	• غياب آليات لتجميع المعطيات حول المناصب الشاغرة والإعلام بها وإبلاغها إلى جميع الهياكل التونسية والفئات المستهدفة قصد حثهم للترشح • غياب خطة اتصالية وتحسيسية حول المهام والإمتيازات المتعلقة بالمناصب المفتوحة للترشح بالمنظمات الدولية والإقليمية • غياب آلية لتسجيل الكفاءات التونسية التي يمكن ترشيحها في المناصب الشاغرة • محدودية وسائل الدعم للترشحات التونسية والتي تقتصر على التحركات الدبلوماسية	عدم تحمس الكفاءات النسائية التونسية للمغامرة بتجربة دولية نظرا لإرتباطات عائلية أو الإكتفاء بالإستقرار في الوضعية المهنية بتونس قلة الترشحات الواردة أو عدم تلائمها مع مقتضيات المنصب الشاغر

[1] نفس الجداول سيتم إعتمادها لكل الأهداف الإستراتيجية للبرنامج

2.1 خطة عمل الأثر 2

1-2.1 الأهداف والمؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي

البرنامج1: العمل الدبلوماسي						
	المؤشرات العملياتية					
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي	**اسم المؤشر**	**إنجازات 2023**	**تقديرات 2024**	**تقديرات 2025**	**تقديرات 2026**	**تقديرات 2027**
الهدف الاستراتيجي 1 : المساهمة في تعزيز حضور تونس على المستوى الدولي ودعم صورتها في الخارج						
الهدف العملياتي عدد 1: دعم ترشيح المرآة في المناصب الشاغرة بالمنظمات الدولية والإقليمية	نسبة ترشيح المرأة للمناصب الشاغرة بالمنظمات الدولية والإقليمية	-	-	%20	25%	30%

2.2.1 الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي ومؤشرات متابعة الأنشطة الخاصة بالأثر 1

البرنامج عدد 1: العمل الدبلوماسي

الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي			مؤشرات الأنشطة						الميزانية حسب الروزنامة				مصادر أخرى للتمويل
الصنف	الصنف الفرعي[2]	ملخص الأنشطة	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات2024	تقديرات2025	تقديرات 2026	2023	2024	2025	2026	
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 1: دعم ترشيح المرآة في المناصب الشاغرة بالمنظمات الدولية والإقليمية												
إحداث منظومة بيانات المناصب الشاغرة وتحيينها دوريا			نسبة إدراج المناصب الشاغرة بالمنظومة	-	%80	85%	%95	-	-	-	-	بالوسائل الذاتية
إحداث منصة للترشحات التونسية في المناصب الدولية			تطور عدد الترشحات النسائية الواردة	-	%10	15%	%20	-	-	-	-	بالوسائل الذاتية
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1								-	-	-	-	بالوسائل الذاتية
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 2[3]												
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 2												
مجموع ميزانية الأهداف العملياتية للبرنامج 1												
مجموع ميزانية الأهداف العملياتية لبرامج المهمة												بالوسائل الذاتية

[2] عمود إختياري

[3] نفس الأسطر سيتم إضافتها في حال إدراج أهداف عملياتية مراعية للنوع الاجتماعي ومرتبطة بنفس الهدف الإستراتيجي

3.1 التحليل المراعي للنوع الاجتماعي للأثر 2

تمثل المساهمة في تعزيز حضور تونس على المستوى الدولي ودعم صورتها في الخارج من الأهداف الاستراتيجية التي تعمل الوزارة على تحقيقها من خلال مجموعة من الأنشطة والتدخلات والآليات خاصة فيما يتعلق بتواجد التونسيين بالمناصب الهامة بالمنظمات الدولية والإقليمية وقربهم من مواقع أخذ القرار ومساهمتهم من مواقعهم في الدفاع على مصالح تونس وتمثيلها على أفضل وجه على الساحة الدولية والإقليمية وتعزيز صورتها في الخارج. وهو دور مهم ويستدعي مشاركة جميع الكفاءات التونسية من النساء والرجال للمساهمة فيه على حد السواء. والملاحظ وجود تفاوت في عدد النساء التونسيات المباشرات لمهامهم بهذه المنظمات مقارنة بعدد الرجال رغم بلوغ نسبة الترشحات المقدمة لهذه المناصب حدود 97 %. ويعود هذا الفارق إلى عديد الأسباب من أهمها غياب آليات اتصالية للتعريف بالمناصب الشاغرة والموجهة لجميع الفئات المستهدفة وعدم توفر بنك معطيات للكفاءات التونسية وخاصة النساء القادرة على المنافسة لنيل هذه المناصب هذا بالإضافة إلى عدم تحمس الإطارات النسائية لخوض تجربة دولية نظرا لارتباطات سواء عائلية أو مهنية.

وفي هذ السياق ستعمل الوزارة على دعم تواجد المرأة التونسية في هذا المجال وذلك من خلال الرفع من نسبة ترشحها للمناصب الشاغرة وتطوير نسبة قبول ترشحات المرأة التونسية بهذه المنظمات.

وفي هذا الإطار، ستتولى الوزارة إحداث منظومة معطيات لتجميع إعلانات الترشح لمختلف المناصب والشروط المطلوبة وتحيينها بصفة دورية وحينية. وستتولى كذلك أحداث منصة خاصة بالترشحات الدولية تتضمن بنك معطيات للكفاءات التونسية وكذلك المناصب المفتوحة للترشح حسب الأولويات. وستعمل على وضع خطة اتصالية للتعريف بهذه الآليات لدى جميع الهياكل التونسية وحث وتشجيع النساء لتقديم ترشحاتهم بعد دراستها وتقدير نسب القبول والعمل على دعمها من خلال التحركات الدبلوماسية اللازمة.

ويتوقع، من خلال هذه الإجراءات، أن يتم تحقيق نسبة تطور عدد الترشحات النسائية على المدى المتوسط في حدود 30 %حيث سيتم السعي لتحقيقه بصفة تدريجية. ويشار إلى أنه تم تقدير هذه النسبة في حدود 10 %سنة و 15% سنة 2026 و 20 %بعنوان سنة 2027.

البرنامج 1 : القيادة والمساندة

*الهدف الاستراتيجي : ترشيد التصرف في الموارد البشرية بإعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة	الأسباب الضمنية	الأسباب الجذرية
الهدف العملياتي 1: تطوير وتحسين المهارات المهنية للمرأة وفتح الآفاق للتدرج في السلم الوظيفي	• غياب استراتيجية للمسار المهني للأعوان وخاصة النساء • عدم كفاية برامج التكوين والرسكلة والتربصات المهنية الملائمة لتحسين القدرات • تفاوت بين عدد الرجال والنساء المباشرين • تباعد على مستوى المؤهلات العلمية والتصنيف الوظيفي للنساء المباشرين	• غياب تقييم أداء الأعوان ومؤهلاتهم وضبط حاجيات التكوين الملائمة لتطوير الكفاءة • غياب مقاربة الاختصاص في المجال المهني وتخطيط المسار المهني حسب المجال الوظيفي • عدم كفاية التنفيل لشهائد التكوين ضمن معايير الإرتقاء من رتبة إلى أخرى عدم تحمس المرأة لتطوير مهاراتها عبر التكوين سواء لعدم التفرغ المهني أو للارتباطات العائلية	عدم استقرار المسار المهني نظرا لدورية للتداول للعمل بين الإدارة المركزية والمراكز بالخارج وفي مهام مختلفة أو ضرورة الإحالة على حالة عدم المباشرة الخاصة للالتحاق بالقرين.
الهدف العملياتي 2: تعزيز الدور القيادي للمرأة في مو اقع المسؤولية وصنع القرار، مركزيا وبالخارج.	• محدودية نسبة المرأة في الخطط الوظيفية العليا بالإدارة المركزية وبالخارج وعدم استقرار هذه النسبة مقارنة بالرجل صعوبة التسمية في بعض المراكز الصعبة التي لا تمكن • المرأة من التوفيق بين التزاماتها الأسرية والمهنية	• محدودية عدد إنتدابات المرأة في الرتب العليا في بعض الأصناف وخاصة التقنية والفنية • ضعف الحركية الوظيفية لدى المرأة خاصة بالنسبة للتعين بالمراكز الصعبة في الخارج، • غياب برامج تكوينية موجهة للنساء وصعوبات في تمكين المرأة من تقلد مناصب قيادية ومسؤوليات بمواقع صنع القرار.	• ارتفاع عدد الرجال المنتمين إلى مختلف الأصناف الوظيفية العليا مقارنة بالنساء

2.1 خطة عمل الأثر 2

1-2.1 الأهداف والمؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي

البرنامج1: القيادة والمساندة						
		المؤشرات العملياتية				
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي	**اسم المؤشر**	**إنجازات 2023**	**تقديرات 2024**	**تقديرات 2025[4]**	**تقديرات 2026**	**تقديرات 2027**
الهدف الاستراتيجي 1 : المساهمة في تعزيز حضور تونس على المستوى الدولي ودعم صورتها في الخارج						
الهدف العملياتي عدد 1: تطوير وتحسين المهارات المهنية للمرأة وفتح الآفاق للتدرج في السلم الوظيفي	نسبة مشاركة المرأة في الدورات التكوينية والتربصات بالخارج	-	-	50%	55%	60%
	نسبة مشاركة المرأة في المهمات بالخارج	-	-	40%	45%	50%
الهدف العملياتي عدد 2: تعزيز الدور القيادي للمرأة في مواقع المسؤولية وصنع القرار، مركزيا وبالخارج.	نسبة ترشيح المرأة في التسمية في خطة مدير ومدير عام بالإدارة المركزية	-	-	%25	27%	29%
	نسبة المرأة في التعيينات في خطة رئيس بعثة			25%	27%	29%

[4] السنة المالية المعنية بمشروع قانون المالية

1 الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي ومؤشرات متابعة الأنشطة الخاصة بالأثر 1

البرنامج عدد 9: القيادة والمساندة

الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي			مؤشرات الأنشطة						الميزانية حسب الروزنامة				مصادر أخرى للتمويل
الصنف	الصنف الفرعي[5]	ملخص الأنشطة	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات2025	تقديرات 2026		2023	2024	2025	2026	
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 1: تطوير وتحسين المهارات المهنية للمرأة وفتح الآفاق للتدرج في السلم الوظيفي													
تنظيم دورات تكوينية وتربصات بالخارج لفائدة المرأة			نسبة إنجاز برنامج التكوين والتربصات بالخارج		%80	85%	%90			125.000	133.000	140.000	**ميزانية الدولة**
			نسبة مشاركة الفئات المستهدفة في الدورات التكوينية والتربصات المبرمجة بالخارج		%80	85%	%90			125.000	133.000	140.000	**ميزانية الدولة**
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1										125.000	133.000	140.000	
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 2[6]: تعزيز الدور القيادي للمرأة في مواقع المسؤولية وصنع القرار، مركزيا وبالخارج.													
التكوين الخصوصي لدعم القدرات القيادية للمرأة			نسبة تطور دورات التكوين ودعم قدرات النساء في مجال القيادة		%20	25%	%30			-	5000	6000	**ميزانية الدولة**
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1										-	5000	6000	

[5] عمود إختياري

[6] نفس الأسطر سيتم إضافتها في حال إدراج أهداف عملياتية مراعية للنوع الاجتماعي ومرتبطة بنفس الهدف الإستراتيجي

3.1 التحليل المراعي للنوع الاجتماعي للأثر 2

تحرص الوزارة قدر الإمكان على اعتماد مبدأ تكافؤ الفرص في التسميات في الخطط الوظيفية بالإدارة المركزية وكذلك بالبعثات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج وضبطت معايير موضوعية تقوم على الكفاءة والجدارة ودون تمييز بين الجنسين. وبلغت تمثيلية المرأة، خلال سنة 2023، في التسميات في خطة رئيس بعثة دبلوماسية نسبة 26 % ونسبة 11 % في خطة رئيس بعثة قنصلية. وبلغت هذه النسبة في إطار التعيينات للعمل بالخارج 29%.

أما فيما يتعلق بالتسميات في الخطط الوظيفية بالإدارة المركزية فقد بلغت هذه النسبة 34 % منها 44 % في خطة مدير مساعد و26 % في خطة مدير.

وبلغ تواجد المرأة في مختلف اللجان بالوزارة أو اللجان القطاعية والوطنية نسبة 20%.

وتمثل نتائج هذه الإحصائيات مؤشرا إيجابيا ضمن مقاربة الوزارة لتكريس النوع الاجتماعي فيما يتعلق بدعم تمثيلية المرأة في مواقع أخذ القرار والخطط الوظيفية مقارنة بمستوى المؤشر المرجعي للنسبة المنشودة والمقدرة بـ30%.

لكن في المقابل تبقى النتائج المتوصل إليها قابلة للتطوير خاصة على مستوى نسبة تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية العليا (مدير عام ورئيس بعثة دبلوماسية) وهو تمشي تسعى الوزارة على تفعيله رغم التحديات والصعوبات الموجودة من بينها انخفاض نسبة النساء المباشرات بالوزارة مقارنة بنسبة الرجال (30%) بالإضافة إلى توزع عدد النساء المباشرات على مختلف الرتب وأغلبها ضمن الرتب المتوسطة من الرتب الإدارية والتقنية. ولهذا الغرض سيتم العمل على الرفع من تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية العليا من خلال دعم القدرات والمؤهلات المهنية عبر التكوين والرسكلة وذلك عن طريق تكثيف الدورات التكوينية والحرص قدر الإمكان على تكليف المرأة بالقيام بالمهمات بالخارج لإكتساب الخبرة اللازمة التجربة الكافية للتدرج في السلم الوظيفي.

وتم اعتماد مؤشرات تعنى بمتابعة نسبة إنجاز الدورات التكوينية ونسبة مشاركة النساء في هذه الدورات وكذلك نسبة تطور الدورات في مختلف مجالات القيادة.

الأثر عدد 4: سياسات عمومية ومخططات تنموية وميزانيات تعتمد النوع الاجتماعي

البرنامج 2 : العمل القنصلي والتونسيين بالخارج

الهدف الاستراتيجي عدد1 : تحسين نجاعة وجودة الخدمات القنصلية ورقمنتها

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة	الأسباب الضمنية	الأسباب الجذرية
الهدف العملياتي 1: تسهيل انتفاع المرأة بالخدمات القنصلية في أفضل الظروف	عدم استقلالية المرأة في إدارة شؤونها ببلد الاعتماد - صعوبة تنقل المرأة إلى مقرات البعثات للحصول على الخدمات المطلوبة	• -عدم اندماج المرأة في بلد الاعتماد وعدم معرفتها بالتشريعات والإجراءات فضلا عن محدودية مستواها التعليمي في بعض الأحيان بالإضافة إلى عدم اتقانها لغة بلد الإقامة وهو ما يشكل حاجزا أمام تواصلها مع البعثات الدبلوماسية والقنصلية لقضاء شؤونها. • التزامات أسرية وعائلية للمرأة في بلد الإعتماد تمنعها من التنقل لقضاء شؤونها • محدودية الإمكانيات المادية للمرأة وعدم توفر مصدر دخل يمكنها من الاستقلالية المالية للقيام بشؤونها. • غياب خطة اتصالية للتعريف بالإجراءات القنصلية وكيفية الحصول عليها	• هيمنة الرجل داخل الأسرة وتوليه القيام بالشؤون الإدارية بمفرده

2.1 خطة عمل الأثر 4

1-2.1 الأهداف والمؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي

البرنامج2:[7] العمل القنصلي والتونسيين بالخارج						
		المؤشرات العملياتية				
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
الهدف الاستراتيجي 1 : تحسين نجاعة وجودة الخدمات القنصلية ورقمنتها						
الهدف العملياتي 1: تسهيل انتفاع المرأة بالخدمات القنصلية في أفضل الظروف	نسبة مشاركة المرأة في الحملات التحسيسية للتعريف بالخدمات القنصلية	-	-	%15	20%	25%
	نسبة الخدمات المسداة للمرأة خلال التنقلات القنصلية.	-	-	%20	25%	30%

[7] نفس الجداول سيتم إعتمادها لكل برامج المهمة

2.2.1 الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي ومؤشرات متابعة الأنشطة الخاصة بالأثر 4

البرنامج عدد 2: **العمل القنصلي والتونسيين بالخارج**

الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي			مؤشرات الأنشطة					الميزانية حسب الروزنامة				مصادر أخرى للتمويل
الصنف	الصنف الفرعي[8]	ملخص الأنشط	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	2023	2024	2025	2026	
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 1 : تسهيل انتفاع المرأة بالخدمات القنصلية في أفضل الظروف												
تعزيز التواصل مع المرأة وتقريب الخدمات لفائدتها			نسبة مشاركة المرأة في الحملات التحسيسية للتعريف بالخدمات القنصلية		%15	20%	%25	-	-	25.000	35.000	
			نسبة الخدمات المسداة للمرأة خلال التنقلات القنصلية.		%20	25%	%30					
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1										25.000	35.000	

[8] عمود إختياري

3.1 التحليل المراعي للنوع الاجتماعي للأثر 4

يسعى البرنامج إلى تحسين النجاعة والجدوى المرجوتين على مستوى الخدمات القنصلية والعمل على رقمنتها بهدف التقليص من آجال الإنجاز وتبسيط الإجراءات والإستجابة إلى تطلعات أفراد الجالية التونسية لإسداء الخدمات الإدارية والاجتماعية لفائدتهم في أفضل الظروف. ويحرص البرنامج على إحترام مبدأ المساواة في تقديم الخدمات وتثمين النوع الاجتماعي ضمن تدخلاته وأنشطته. ولهذا لغرض تم إعتماد هدف عملياتي يتعلق بتسهيل انتفاع المرأة بالخدمات القنصلية في أفضل الظروف وذلك تجاوزا للصعوبات وتذليلا للعقبات التي تم تسجيلها والتي تحول دون انتفاعها بالخدمات بالشكل المطلوب. ومن بين الأسباب التي تعيق توجه المرأة لقضاء مصالحها هي عدم استقلالية المرأة في إدارة شؤونها ببلد الاعتماد وصعوبة تنقلها إلى مقر البعثات للحصول على الخدمات المطلوبة هذا بالإضافة إلى غياب آليات اتصال للتعريف بالخدمات الموجهة للفئة النسوية إلى جانب الأنشطة الهادفة إلى تقريب الخدمات لفائدتها. ولهذا الغرض سيتم وضع مجموعة من الأنشطة الموجهة لفائدة المرأة التونسية المقيمة ببلد الإعتماد قصد تمكينها من الحصول على الخدمات في أفضل الظروف. وتتمثل هذه الأنشطة أساسا في تنظيم أيام إعلامية وتحسيسية لفائدة المرأة للتعريف بالخدمات التي تسديها بعثاتنا بالخارج إلى جانب مجموعة من التحركات للإعلام بالتنقلات القنصلية المبرمجة والتي تشمل مناطق الدائرة القنصلية إلى جانب دعوة الجمعيات التونسية إلى تعزيز الخطة الإتصالية لكل بعثة وحثّ أفراد الجالية وخاصة النساء للإنتفاع بالخدمات الإدارية عن قرب. ومن المتوقع تسجيل ارتفاع في نسبة اللقاءات التي تنجزها البعثات والموجهة للمرأة مقارنة بجملة اللقاءات مع الجالية وسيكون في حدود 20 % في أفق سنة 2027. كما من المقدر بلوغ نسبة توافد المرأة بمناسبة الأيام القنصلية في حدود 30%. ومن شأن هذه المؤشرات أن تساهم في الرفع من نسبة انتفاع المرأة التونسية بالخدمات القنصلية بالجودة والنجاعة المطلوبتين.

البرنامج 2 : العمل القنصلي والتونسيين بالخارج

الهدف الاستراتيجي عدد1 : تعزيز الإحاطة بالجالية التونسية بالخارج والدفاع عن مصالحها

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة	الأسباب الضمنية	الأسباب الجذرية
الهدف العملياتي 1: تمكين المرأة من حقها في الإحاطة والتأطير والدفاع عن مصالحها	• عدم معرفة المرأة بآليات الإحاطة وحقوقها والخدمات الموضوعة لفائدتها في مجال الإحاطة أو عدم تفاعلها • تردد المرأة للتواصل مع البعثة لأعلام بوضعيتها الاجتماعية وطلب الدعم تعرض المرأة لضغوطات أسرية لعدم المطالبة بحقوقها في الإحاطة والدفاع عن مصالحها	• عوائق نفسية وضغوطات أسرية تمنعها من الإعلام بوضعيتها وطلب التدخل الاجتماعي • التزامات أسرية وعائلية للمرأة في بلد الإعتماد تعيق المطالبة بتدخل البعثة لفائدتها. • محدودية الإمكانيات المادية للمرأة وعدم توفر مصدر دخل قار يخول لها استقلالية مالية تمكنها من القيام بشؤونها.	• نقص اندماج المرأة داخل محيطها ببلد الإعتماد وعدم اتقانها اللغة وعدم اطلاعها على القوانين الحمائية التي تخصها.

2.1 خطة عمل الأثر 4

1-2.1 الأهداف والمؤشرات العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج1:[9] العمل القنصلي والتونسيين بالخارج						
		المؤشرات العملياتية				
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
الهدف الاستراتيجي 1 : تعزيز الإحاطة بالجالية التونسية بالخارج والدفاع عن مصالحها						
الهدف العملياتي 1: تمكين المرأة من حقها في الإحاطة والتأطيروالدفاع عن مصالحها	نسبة التدخلات ذات الطابع الاجتماعي لفائدة المرأة	-	-	%30	35%	40%
	نسبة التدخلات لفائدة المرأة للدفاع عن مصالحها ببلد الإعتماد	-	-	30%	35%	40%

[9] نفس الجداول سيتم إعتمادها لكل برامج المهمة

2.2.1 الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي ومؤشرات متابعة الأنشطة الخاصة بالأثر 1

البرنامج عدد العمل القنصلي والتونسيين بالخارج

الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي			مؤشرات الأنشطة					الميزانية حسب الروزنامة				مصادر أخرى للتمويل
الصنف	الصنف الفرعي[10]	ملخص الأنشط	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	2023	2024	2025	2026	
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 1 : تمكين المرأة من حقها في الإحاطة والتأطير والدفاع عن مصالحها												
		تنظيم أيام إعلامية وحلقات تحسيسية ولقاءات مع أفراد الجالية من النساء والجمعيات النسوية للتعريف بحقوق المرأة ببلد الإعتماد و الإجراءات والخدمات التي توفرها البعثات الفائدة المرأة التونسية في إطار الإحاطة والدفاع عن مصالحها			5%	%7	8%	-	-	25.000	35.000	
		القيام بتحركات لدى بلد الإعتماد لرصد الحالات والوضعيات الاجتماعية للنساء التونسيات التي تتطلب تدخل البعثة			20%	25%	30%					
		مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1								25.000	35.000	

3.1 التحليل المراعي للنوع الاجتماعي للأثر 4

تتولى بعثاتنا بالخارج الإحاطة بأفراد الجالية والقيام بالتحركات اللازمة للدفاع على مصالحهم لدى سلطات بلد الإعتماد وخاصة الفئات الهشة. ويسعى البرنامج إلى تكريس مقاربة النوع الاجتماعي ضمن تعاطي البعثات مع الحالات الواردة عليها للنظر فيها ومعالجتها. والملاحظ أن نسبة مطالبة المرأة بالتدخل لفائدتها يبقى محدودا مقارنة بالعدد الجملي للتدخلات التي تشمل جميع فئات الجالية. ولهذا الغرض تم إعتماد هدف عملياتي يتعلق بتمكين المرأة من حقها في الإحاطة والتأطير والدفاع عن مصالحها وذلك لتجاوز الصعوبات التي تواجهها المرأة التونسية في المهجر على غرار عدم وصعوبة اندماجها داخل محيطها ببلد الإعتماد لعدة عوامل من بينها عدم اتقانها للغة وعدم اطلاعها على القوانين التي تكفل حمايتها وبالتالي معرفتها بحقوقها فضلا عن وجود عوائق نفسية وضغوطات أسرية تمنعها من الإعلام بالصعوبات التي تواجهها وبالتالي تعيق طلباتها التدخل الاجتماعي لتوفير الحماية التي تحتاجها. ويتضمن هذا الهدف العملياتي جملة من الأنشطة تتعلق بتنظيم أيام إعلامية وحلقات تحسيسية ولقاءات مع أفراد الجالية من النساء والجمعيات النسوية للتعريف بحقوق المرأة ببلد الإعتماد والإجراءات والخدمات التي توفرها البعثات الفائدة المرأة التونسية في إطار الإحاطة والدفاع عن مصالحها. من ناحية أخرى سيتم تخصيص نشاط يهدف إلى تكثيف التحركات لدى سلطات بلد الإعتماد لرصد الحالات والوضعيات الاجتماعية للنساء التونسيات والتي تتطلب تدخل البعثة.

ومن المنتظر أن تساهم هذه الأنشطة في الترفيع من نسبة المرأة المنتفعة بالإحاطة الاجتماعية والتأطير والتدخل لفائدتها لدى سلطات بلد الإعتماد وهو ما سيدعم حقوقها ومكانتها ببلدان المهجر لتكون عنصرا فاعلا ومساهما نشيطا في إشعاع صورة تونس بالخارج.

ولتحقيق ذلك تم إعتماد مؤشر متعلق بنسبة اللقاءات المخصصة للتعريف بحقوق المرأة والإجراءات الحمائية الخاصة بها مقارنة بجملة اللقاءات مع الجالية والذي من المتوقع أن يصل إلى 8 %خلال سنة 2027. وقد تم من جهة أخرى، إعتماد مؤشر يعنى بمتابعة نسبة اللقاءات مع سلطات بلد الإعتماد بخصوص رصد ومعالجة الوضعيات الاجتماعية للمرأة التونسية مع ارتفاع نسبة توقعات في حدود 30 %في أفق سنة 2027.

1- تلخيص للأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

البرامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	مؤشرات الأنشطة					
		إسم المؤشّر	2023	2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
الأثر عدد 2: الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس والهياكل وموا قع صنع القرار							
العمل الدبلوماسي	دعم ترشيح المرآة في المناصب الشاغرة بالمنظمات الدولية والإقليمية	نسبة ترشيح المرأة في للمناصب الشاغرة بالمنظمات الدولية والإقليمية	-	-	20%	25%	30%
القيادة والمساندة	تطوير وتحسين المهارات المهنية للمرأة وفتح الآفاق للتدرج في السلم الوظيفي	نسبة مشاركة المرأة في الدورات التكوينية والتربصات بالخارج	-	-	50%	55%	60%
		نسبة مشاركة المرأة في المهمات بالخارج	-	-	40%	45%	50%
	تعزيز الدور القيادي للمرأة في مواقع المسؤولية وصنع القرار، مركزيا وبالخارج	نسبة ترشيح المرأة في إطار التسمية في خطة مدير ومدير عام بالإدارة المركزية	-	-	25%	27%	29%
		نسبة المرأة في إطار التعيينات في خطة رئيس بعثة	-	-	25%	27%	29%

الأثر عدد 4: سياسات عمومية ومخططات تنموية وميزانيات تعتمد النوع الاجتماعي							
العمل القنصلي والقونسيلين بالخارج	تسهيل انتفاع المرأة بالخدمات القنصلية في أفضل الظروف	نسبة مشاركة المرأة في الحملات التحسيسية للتعريف بالخدمات القنصلية	-	-	15%	20%	25%
		نسبة الخدمات المسداة للمرأة خلال التنقلات القنصلية.	-	-	20%	25%	30%
	تمكين المرأة من حقها في الإحاطة والتأطير والدفاع عن مصالحها	نسبة التدخلات ذات الطابع الاجتماعي لفائدة المرأة	-	-	30%	35%	40%
		نسبة التدخلات لفائدة المرأة للدفاع عن مصالحها ببلد الإعتماد	-	-	30%	35%	40%

2- تلخيص للأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي

أصناف الأنشطة	الأصناف الفرعية للأنشطة[11]	الأثر	البرامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	الميزانية					موارد أخرى للتمويل
					2023	2024	2025	2026	2027	
إحداث منظومة بيانات المناصب الشاغرة وتحيينها دوريا		2	1	دعم ترشيح المرآة في المناصب الشاغرة بالمنظمات الدولية والإقليمية	-	-	-	-	-	إمكانيات ذاتية
إحداث منصة للترشحات التونسية في المناصب الدولية		2	1	دعم ترشيح المرأة في المناصب الشاغرة بالمنظمات الدولية والإقليمية	-	-	-	-	-	إمكانيات ذاتية
تنظيم دورات تكوينية وتربصات بالخارج		2	9	تطوير وتحسين المهارات المهنية للمرأة وفتح الآفاق للتدرج في السلم الوظيفي	-	-	125.000	133.000	140.000	
دعم القدرات القيادية للمرأة		2	9	تعزيز الدور القيادي للمرأة في مواقع المسؤولية وصنع القرار، مركزيا وبالخارج	-	-	5.000	6.000	7.000	
تعزيز التواصل مع المرأة وتقريب الخدمات لفائدتها		4	2	تسهيل انتفاع المرأة بالخدمات القنصلية في أفضل الظروف	-	-	25.000	35.000	40.000	
تنظيم أيام إعلامية وحلقات تحسيسية ولقاءات مع أفراد الجالية من النساء والجمعيات النسوية للتعريف بحقوق المرأة ببلد الإعتماد و الإجراءات والخدمات التي توفرها البعثات الفائدة المرأة التونسية في إطار الإحاطة والدفاع على مصالحها		4	2	تمكين المرأة من حقها في الإحاطة والتأطير والدفاع عن مصالحها	-	-	15.000	20.000	25.000	
القيام بتحركات لدى بلد الإعتماد لرصد الحالات والوضعيات الاجتماعية للنساء التونسيات التي تتطلب تدخل البعثة		4	2	تمكين المرأة من حقها في الإحاطة والتأطير والدفاع عن مصالحها	-	-	10.000	15.000	20.000	
مجموع الميزانية للصنف 1 من الأنشطة							**180.000**	**209.000**	**232.000**	
مجموع الميزانية للصنف ن[12] من الأنشطة							**180.000**	**209.000**	**232.000**	

[11] عمود إختياري
[12] ن هو عدد أصناف الأنشطة